



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: تجارة دولية

دور التجارة العربية البينية والاستثمارات
العربية البينية كأداة مساهمة في تحقيق
التكامل الإقتصادي العربي

تحت إشراف الأستاذ:

نذير غانية

إعداد الطالبة:

حنان بالراشد

لجنة المناقشة

رئيسا

أستاذ مساعد أ بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

يحي لخضر

مشرفا ومقررا

أستاذ مساعد أ بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

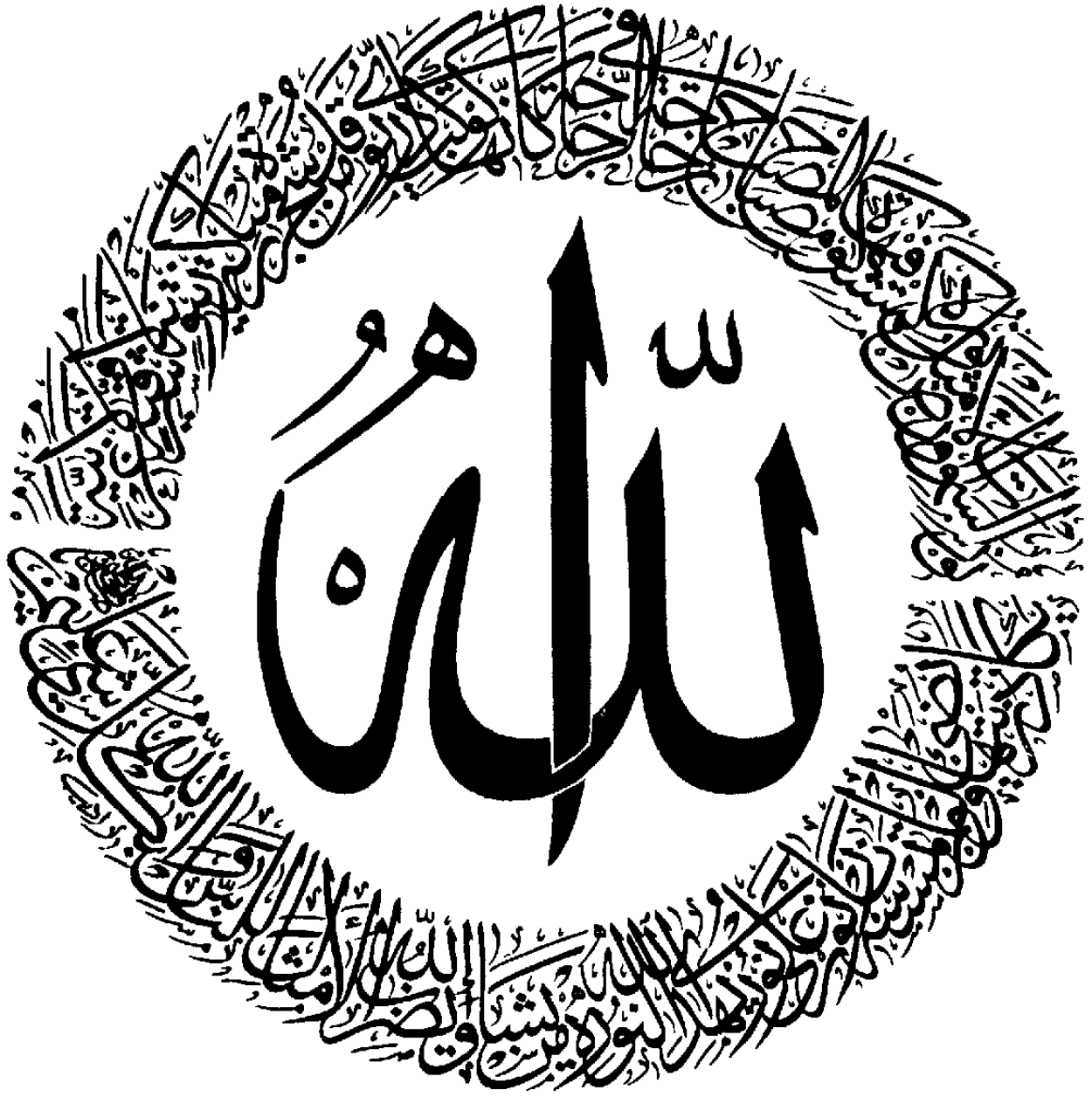
نذير غانية

مناقشا

أستاذ مساعد أ بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

محيريق عدنان

السنة الجامعية: 2015/2014



صدق الله العظيم

"سورة النور الآية 35"

شكر ونقابة

اللهم لك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت وإليك أنبت وبك خاصمت

اللهم إني أحمدك حمدا كثيرا لإنجاز هذا العمل وأسألك أن تنفعني بما علمتني

وأن توفقني لما تحبه وترضاه في الدنيا والآخرة

ولا يسعني إلا أن أقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع،

والأخص بالذكر أستاذي الفاضل نذير غانية على قبوله الإشراف على هذه المذكرة

وعلى منهجيته البناءة في العمل، ونصائحه وإرشاداته القيمة التي لم يخل عليها طوال فترة إنجاز البحث

بتفريغ والتزام وتواضع.

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

الملخص:

إن الواقع الذي أفرزته نهاية القرن العشرين فرض على مختلف الدول التفكير والإلتجاء إلى تكوين تكتلات إقتصادية، ولقد كانت الدول العربية من بين أوائل التجمعات الإقليمية التي حاولت تحقيق تكامل إقتصادي فيما بينها ورغم المحاولات العديدة إلا أنها باءت بالفشل وجاءت هذه الدراسة لبحث الدور الأساسي الذي تلعبه التجارة والإستثمار العربي البيني ومدى مساهمتهما في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي، فتحليل التجارة العربية البينية يسهل من حركة السلع والخدمات ما بين الدول العربية، مما يعمل على توفيرها بأقل التكاليف وبأسعار معقولة جراء التخصيص الجيد للموارد، أما الإستثمار العربي البيني فمن شأنه أن يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية والصناعية العربية، ويؤدي تنشيط التجارة والإستثمار العربي البيني إلى إقامة تعاون إقتصادي عربي مشترك يعمل على تحقيق تنمية إقتصادية الدول العربية، ويكون فيما بعد البداية الممكنة لبناء تكامل إقتصادي عربي فعال له مكانة هامة ضمن التكتلات الإقتصادية الدولية الكبرى.

الكلمات المفتاحية: التكامل الإقتصادي العربي، التجارة العربية البينية، الإستثمارات العربية البينية.

Résumé:

La réalité, qui a été produite à la fin du XXe siècle a imposé sur les différents pays de penser et de direction à la formation de blocs économiques, et ce sont les pays arabes ont été parmi les premiers groupements régionaux qui ont tenté de réaliser l'intégration économique entre eux et malgré de nombreuses tentatives, ils ont échoué cette étude est venu à discuter le rôle essentiel joué par le commerce l'investissement arabe-chemin et l'étendue de leur contribution à la réalisation de l'intégration économique arabe, la libéralisation du commerce inter-arabe facilite la circulation des marchandises et des services entre les pays arabes, y compris les travaux à fournir au moindre coût et abordable par la bonne allocation des ressources, L'interface de l'investissement arabe elle conduirait à l'expansion de la base productive industrielle et arabe, et conduirait la revitalisation du commerce arabe et l'investissement pour établir une coopération économique inter-arabe commune travaille sur le développement des économies des pays arabes, et être plus tard possible initialement de construire l'intégration économique arabe effective tient une place importante dans les grands blocs économiques internationales.

Mots clés: intégration économique arabe, le commerce intra-arabe, les investissements inter-arabes.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	شكر وتقدير
-	الملخص
IV-I	فهرس المحتويات
VI	فهرس الجداول
VIII	فهرس الأشكال البيانية
X	قائمة الملاحق
أهـ	المقدمة العامة
23-02	الفصل الأول: تحليل الإطار العام للتكامل الإقتصادي العربي
02	تمهيد:
03	المبحث الأول: نظرة عامة حول التكامل الإقتصادي
03	المطلب الأول: تعريف التكامل الإقتصادي
04	المطلب الثاني: مراحل التكامل الإقتصادي
06	المطلب الثالث: مزايا وتكاليف التكامل الإقتصادي
06	أولاً: مزايا التكامل الإقتصادي
06	ثانياً: تكاليف التكامل الإقتصادي
08	المبحث الثاني: التكامل الإقتصادي العربي: وجهوده ومداخله
08	المطلب الأول: ماهية التكامل الإقتصادي العربي
09	المطلب الثاني: محاولات وجهود التكامل الإقتصادي العربي
13	المطلب الثالث: المداخل التي اتبعتها الأقطار العربية لتحقيق التكامل الإقتصادي العربي
16	المبحث الثالث: مقومات ومعوقات التكامل الإقتصادي العربي وسبل تفعيله
16	المطلب الأول: مقومات التكامل الإقتصادي العربي
17	المطلب الثاني: معوقات التكامل الإقتصادي العربي
20	المطلب الثالث: سبل تعزيز التكامل الإقتصادي العربي

23	خلاصة الفصل
44-25	الفصل الثاني: التجارة العربية البينية كأداة لتفعيل التكامل الإقتصادي العربي
25	تمهيد
26	المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية للدول العربية
26	المطلب الأول: أداء التجارة الخارجية العربية
26	أولاً: تطور حجم التجارة الخارجية العربية للفترة (2009-2013)
27	ثانياً: مكانة التجارة العربية من التجارة الخارجية لسنة 2013
27	ثالثاً: أهم خمس دول عربية مساهمة في التصدير في التجارة الخارجية
28	رابعاً: أهم خمس دول عربية مساهمة في الاستيراد في التجارة الخارجية
28	المطلب الثاني: اتجاه التجارة الإجمالية العربية
30	المطلب الثالث: الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية
32	المبحث الثاني: واقع التجارة البينية للدول العربية
32	المطلب الأول: أداء التجارة العربية البينية
32	أولاً: تطور حجم التجارة العربية البينية للفترة (2009-2013)
33	ثانياً: أهم خمس دول عربية مساهمة في التصدير في التجارة البينية العربية
33	ثالثاً: أهم خمس دول عربية مساهمة في الاستيراد في التجارة البينية العربية
34	المطلب الثاني: مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة العربية الإجمالية
34	أولاً: نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية
34	ثانياً: نسبة الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات العربية
35	المطلب الثالث: تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية
37	المبحث الثالث: دور التجارة العربية البينية في دعم التكامل الإقتصادي العربي
37	المطلب الأول: معوقات تنمية التجارة العربية البينية
39	المطلب الثاني: الدوافع والأسباب الحقيقية لتطوير التجارة العربية البينية
39	أولاً: الدوافع الداخلية

40	ثانيا: الدوافع الخارجية
42	المطلب الثالث: متطلبات تنمية التجارة العربية البينية لتحقيق التكامل الإقتصادي العربي
44	خلاصة الفصل
65-46	الفصل الثالث: الإستثمارات العربية البينية كأداة لتفعيل التكامل الإقتصادي العربي
46	تمهيد
47	المبحث الأول: واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية
47	المطلب الأول : واقع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي والعربي
47	أولا: حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر في العالم
48	ثانيا: حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر للدول العربية وتوزيعه الجغرافي
49	ثالثا: حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2013
50	المطلب الثاني: سمات مناخ الإستثمار في الدول العربية
51	المطلب الثالث: فرص وتحديات الإستثمار في المنطقة العربية
51	أولا: الفرص المتاحة في الدول العربية
52	ثانيا: التحديات التي تواجه الإستثمار في المنطقة العربية
53	المبحث الثاني: واقع الإستثمارات العربية البينية
53	المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمارات العربية البينية
53	أولا: مفهوم الإستثمارات العربية البينية
53	ثانيا: أهمية الاستثمارات العربية البينية
55	المطلب الثاني: تطور الإستثمارات العربية البينية
55	أولا: تطور حجم الإستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2005-2011)
55	ثانيا: حصة الإستثمارات العربية البينية من الإستثمارات البينية العالمية لسنة 2011
56	ثالثا: التوزيع القطاعي لتدفقات الإستثمارات العربية البينية لسنة 2011
56	رابعا: أسباب تنامي الإستثمارات العربية البينية
58	المطلب الثالث: توزيع الإستثمارات وفق البلدان العربية المستقبلية لها والمصدرة

58	أولاً: التوزيع الجغرافي للإستثمارات العربية البينية حسب الدول المستقبلية
58	ثانياً: التوزيع الجغرافي للإستثمارات العربية البينية حسب الدول المصدرة
60	المبحث الثالث: الإستثمارات العربية البينية والتكامل الإقتصادي العربي
60	المطلب الأول: معوقات الإستثمارات العربية البينية
61	المطلب الثاني: جهود الدول العربية في مجال تحسين مناخ الإستثمار
63	المطلب الثالث: آليات تنشيط الاستثمارات العربية البينية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي
65	خاتمة الفصل
70-67	الخاتمة العامة
74-72	قائمة المراجع
-	الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-02	تطور حجم التجارة الخارجية العربية للفترة (2009-2013)	26
02-02	مساهمة التجارة الخارجية العربية من إجمالي التجارة العالمية لسنة 2013	27
03-02	أهم خمس دول عربية مساهمة في التصدير في التجارة الخارجية لسنة 2013	27
04-02	أهم خمس دول عربية مساهمة في الاستيراد في التجارة الخارجية لسنة 2013	28
05-02	اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين لسنة 2013	28
06-02	الميزان التجاري للصادرات والواردات العربية الإجمالية لسنة 2013	30
07-02	تطور حجم التجارة العربية البينية للفترة (2009-2013)	32
08-02	أهم خمس دول عربية مساهمة في التصدير في التجارة البينية العربية لسنة 2013	33
09-02	أهم خمس دول عربية مساهمة في الاستيراد في التجارة البينية العربية لسنة 2013	33
10-02	نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية لسنة 2013	34
11-02	نسبة الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات العربية لسنة 2013	35
12-02	الميزان التجاري للصادرات والواردات العربية البينية لسنة 2013	35
13-03	تطور تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم للفترة (2005-2013)	47
14-03	حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية وتوزيعه الجغرافي لسنة 2013	48
15-03	نسبة الإستثمارات في الدول العربية إلى إجمالي الإستثمارات الأجنبية في الدول الخارجية إلى العالم لسنة 2013	49
16-03	تطور حجم الإستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2005-2011)	55
17-03	نسبة الإستثمارات البينية في الدول العربية إلى إجمالي الإستثمارات البينية العالمية لسنة 2011	55

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-02	اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين لسنة 2013	29
02-02	الميزان التجاري للصادرات والواردات العربية الإجمالية لسنة 2013	30
03-02	الميزان التجاري للصادرات والواردات العربية البينية لسنة 2013	35
04-03	توزيع تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم لسنة 2013	47
05-03	نسبة الإستثمارات في الدول العربية إلى إجمالي الإستثمارات الأجنبية في الدول الخارجية إلى العالم لسنة 2013	50
06-03	التوزيع القطاعي للإستثمارات العربية البينية لسنة 2011	56
07-03	التوزيع الجغرافي للإستثمارات العربية البينية حسب الدول المستقبلية للفترة ما بين عامي 2001-2012	58
08-03	التوزيع الجغرافي للإستثمارات العربية البينية حسب الدول المصدرة للفترة ما بين عامي 2001-2012	59

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	الصادرات والواردات العربية الإجمالية 2013-2009
02	الصادرات والواردات العربية البنينة 2013-2009
03	مساهمة التجارة البنينة في التجارة الإجمالية للدول العربية 2013-2009
04	تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية من الدول العربية بالمليون دولار من 2001 إلى 2012
05	تدفقات الإستثمارات المباشرة البنينة العربية والمرخص لها وفق القطر المضيف بالمليون دولار خلال الفترة 1995-2011

المقدمة العامة

تمهيد:

شهد العالم عدة تطورات وتحولات عميقة في بنية الإقتصادي الدولي، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت توحى جميعها بالانقلاب على النظام الإقتصادي الدولي السائد، الذي أظهر تناقضات عديدة وأزمات شديدة، دعت إلى ضرورة التخلص من سياساته وبالتالي التخلي عنه.

وتعتبر ظاهرة التكتلات الإقتصادية من أكثر الظواهر العالمية اللافتة للإنتباه، وخاصة بعد انتقال هذه التكتلات من مراحل الإنتشار إلى مرحلة تعميق العلاقات الإقتصادية بين أعضائها، فلم تعد التكتلات حكرًا على قارة أو مجموعة دول أو إقليم بعينه، وإنما انتشرت في جميع مناطق العالم، مما جعل الكثير من الدول تتسابق لإقامتها ولا فرق في ذلك بين الدول الصغيرة والكبيرة وبغض النظر عن قوتها الإقتصادية، من أجل إقامة مشاريع مشتركة، وترقية المبادلات التجارية وبالتالي تحقيق الرفاهية للدول الأعضاء في التكامل الإقتصادي.

وأمام هذا الوضع كان من الطبيعي أن تواجه الدول العربية التكتلات العالمية بإقامة تكتل عربي بغية التكامل فيما بينها في إطار التكامل الإقتصادي بإعتباره امتدادًا للفكر الإنساني وقد تطرقت إليه وبإسهاب العديد من الأدبيات الإقتصادية، والذي يهدف إلى المساهمة في تحقيق مستويات هامة في التنمية في إطار تجميع الموارد الإقتصادية.

وفي هذا السياق يفرض التكامل الإقتصادي العربي نفسه كبديل حتمي وحقيقة تاريخية لمواجهة التحديات الخارجية وكنتيجة لسيرورة الأحداث، وأمام هذه الظروف أصبحت الدول العربية تواجه موقفًا خطيرًا يحتم عليها تبني موقفًا جماعيًا منسقًا وأنماط مشتركة من التعاون دفاعًا عن مصالحها في مواجهة الأوضاع الراهنة، حيث أن تعامل الدول العربية بشكل منفرد من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من الانقسامات، فالموقع الجغرافي الذي تحتله الدول العربية ووحدة الدين واللغة وتشابه الثقافات وتوفر الثروات الإقتصادية وتكاملها يجعلها تحتوي كيانًا طبيعيًا لتحقيق التكامل العربي.

وإذا ما تمعنا ودققنا جيدًا في هذا الوضع الذي تعيشه الدول العربية في عالم يشهد موجة من التكتلات، نجد وضعًا إقتصاديًا غير طبيعي ناتج عن وجود خلل ما في العلاقات الإقتصادية ما بينها، خاصة عدم استغلالها الأمثل لمداخل تكاملها الإقتصادي التي نراها عديدة ومتنوعة، وأهمها مدخلي تحرير التبادل التجاري والإستثمار البيني، هذان المدخلان اللذان يلعبان دورًا هامًا في النهوض بتنمية اقتصاديات الدول العربية، فالكثير منها يواجه تهديدًا حقيقيًا وتبعية إقتصادية في عدة مجالات أساسية وإستراتيجية كالغذاء والأمن والدفاع وغيرها من المجالات.

الإشكالية الرئيسية:

من خلال ما تقدم يمكننا صياغة معالم إشكالية بحثنا في التساؤل الجوهرى الآتى:

ما هو واقع التجارة والإستثمار العربى البينى وما مدى مساهمتهما فى تعزيز مسيرة التكامل الإقتصادى العربى؟

الأسئلة الفرعية:

يقودنا هذا التساؤل الجوهرى إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التى نوجزها فيما يلى:

- 1- ما المقصود بالتكامل الإقتصادى، وما هى المزايا التى من الممكن أن يعود بها على الدول الأعضاء فيه؟
- 2- إلى أى مدى وصلت جهود التكامل الإقتصادى العربى؟
- 3- هل تعتبر التجارة العربية البينية إحدى الأدوات المناسبة لتفعيل التكامل الذى تبنته الدول العربية لأوضاعها الإقتصادية؟
- 4- ما هو حجم الإستثمارات العربية البينية، وما هى الأسباب التى أعاقَت رفع مستواها، وكيف يمكن تشجيعها لتساهم فى تحقيق تكامل إقتصادى عربى فعال؟.

فرضيات الدراسة:

للإجابة على كل هذه الأسئلة وضعنا الفرضيات الآتية:

- 1- يعتر الإنضمام والمشاركة فى عملية التكامل الإقتصادى حقيقة مفادها تحقيق الأهداف المنشودة بكفاءة عالية أكثر مما هو الحال لو سعت كل دولة بمفردها؛
- 2- أخفقت جهود التكامل الإقتصادى العربى بسبب تماثل اقتصادياتها؛
- 3- يعتبر المدخل التجارى البينى للتكامل مناسبا للدول العربية؛
- 4- هناك عدة جهود عربية بذلت لأجل تنمية الإستثمارات البينية ورغم ذلك يبقى حجمها ضعيف، إذ واجهت تنميتها عدة معوقات حالت دون ذلك.

مبررات إختيار الموضوع:

من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض فى دراسة ما، أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه ومن هذه الأسباب ما هو موضوعى وما هو ذاتى، حيث يمكننا حصرها فى مايلي:

1- الأولى تنطلق من اهتمامنا الشخصي بواقع التجارة العربية البينية والإستثمارات العربية البينية والتكامل الإقتصادي العربي، والميل إلى خوض في هذه المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة باعتبارها موضوع الساعة.

2- أما الثانية هو التعرف على دور التجارة العربية البينية والإستثمارات العربية البينية كأداة مساهمة في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي، وذلك من خلال دراسة تطور حجم التجارة والإستثمارات العربية البينية.

أهداف الدراسة وأهميتها:

تتمثل أهداف وأهمية الدراسة فيما يلي:

1- تسليط الضوء على الأساس النظري لظاهرة التكامل الإقتصادي وأهم مراحله.

2- معرفة أهم المداخل التي اتبعتها الأقطار العربية لتحقيق التكامل الإقتصادي العربي، ومعرفة الأسباب الحقيقية التي جعلت محاولات التكامل الإقتصادي العربي لم ترقى إلى تحقيق التكامل إقتصادي عربي فعال، ومعرفة كذلك متطلبات وسبل تعزيزه من جديد.

3- تكمن أهمية الدراسة في أنها تلقي الضوء على التجارة العربية البينية والإستثمارات العربية البينية بإعتبارها واحدة من أهم أدوات العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة من جهة، وكمدخل من مداخل بناء صرح التكامل الإقتصادي العربي من جهة أخرى.

الدراسات السابقة:

لقد سجلنا بعض الدراسات السابقة تخص مواضيع التجارة العربية البينية، الإستثمارات العربية البينية، التكامل الإقتصادي العربي في مذكرات التخرج لمرحلة الماجستير وأطروحات الدكتوراه على مستوى كليات العلوم الإقتصادية والتسيير في الجامعات الجزائرية، من بينها:

1- عادل شنيبي: دور التكامل الإقتصادي في تفعيل التجارة البينية بالإشارة إلى بعض التجارب الدولية، رسالة ماجستير بكلية العلوم الإقتصادية، المركز الجامعي بغيرداية، الجزائر، 2011 حيث تدور إشكالية البحث حول كيف ينعكس التكامل الإقتصادي على تطور التجارة البينية، ومن أهم نتائج الدراسة دعم وتسهيل التجارة البينية يساعد في عملية تسهيل عملية التكامل الإقتصادي إلى الأفضل.

2- بلقاسم طراد، التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير بكلية العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، حيث تدور إشكالية البحث حول كيف تؤدي التجارة العربية البينية إلى تحقيق التكامل الإقتصادي العربي، ومن أهم نتائج

الدراسة ازداد حجم التجارة العربية البينية بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، ولكن نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة الخارجية لم تزداد عن 10% في أحسن الأحوال.

3- بجاوية سهام، الإستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، حيث تدور إشكالية البحث حول هل تعتبر الإستثمارات العربية البينية وجهة للدول العربية في إقامة التكامل الإقتصادي العربي وما مدى مساهمتها في تحقيق هذا التكامل، ومن أهم نتائج الدراسة إن تفعيل وإصلاح مؤسسات العمل الإقتصادي العربي المشترك كالمؤسسة العربية لضمان الإستثمار يساهم في إحياء مشروعات التكامل الإقتصادي.

4- جميلة الجوزي، التكامل الإقتصادي العربي (واقع وآفاق)، مقالة منشورة في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، وتطرق فيها إلى مقومات ومعوقات التكامل الإقتصادي العربي ومساره.

5- عبد الحميد بوخاري، الإستثمارات العربية البينية (الواقع والآفاق)، مقالة منشورة في مجلة الباحث، العدد 07، 2005، وتطرق فيها إلى مفهوم وأهمية وأسباب تنامي الإستثمارات العربية البينية.

الإطار الزمني والمكاني:

بالنسبة للإطار المكاني فالدراسة تمس جميع الدول العربية باستثناء تلك الدول التي لم تتوفر عنها إحصاءات وهي في الغالب جزر القمر وفلسطين وأحيانا العراق، في حين اقتصر الإطار الزمني على الفترة الزمنية من 2005 إلى غاية 2013 حتى نتمكن من معرفة الإصلاحات التي قامت بها الدول العربية خلال هذه الفترة على حجم التجارة والإستثمار البينيان.

المنهج والأدوات المستخدمة:

لمعالجة الإشكالية محل البحث معالجة علمية وموضوعية، اعتمدنا على:

1- المنهج التاريخي هو الذي يستخدم للحصول على المعرفة بإستخدام الماضي، واستنادا لهذا المنهج كان مبينا من خلال عرضنا لمسيرة التكامل الإقتصادي العربي.

2- المنهج الوصفي - التحليلي بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانبه الفكري والمفهومي، نظرا لملائمة المنهج في ذلك، والذي نستقي منه المعطيات الرقمية، وبما أن المعطيات الكمية جامدة لا تفي بالمطلوب دون تحليلها فقد إستدعى منا الأمر الإعتماد على المنهج التحليلي لتحليل معطيات الكمية بالإعتماد على الجداول والرسومات البيانية لعرض وتصنيف هذه المعطيات حتى يسهل على القارئ التعمق في هذه المعطيات.

صعوبات البحث:

تتلخص أهم الصعوبات التي واجهتنا عند إنجاز هذا البحث في النقاط التالية:

- 1- تشعب جوانب الموضوع وصعوبة حصره، خاصة فيما يتعلق بالإتفاقيات المتعلقة بمحاولات التكامل الإقتصادي العربي المتعددة وإبعادها وتفسيراتها.
- 2- تضارب الإحصاءات أحيانا باختلاف مصادرها، وفي بعض الأحيان الأخرى في نفس المرجع، على الرغم من أنها من مصادر رسمية.

محتوى البحث: حتى تتمكن من الإلمام بالموضوع والإحاطة بكل جوانبه تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول وكل فصل يحتوي على ثلاثة مباحث.

الفصل الأول: جاء بعنوان تحليل الإطار العام للتكامل الإقتصادي العربي، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية التكامل الإقتصادي، مراحله، مزاياه وآثاره، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى التكامل الإقتصادي العربية وجهوده ومداخله، وفي المبحث الثالث والأخير تطرقنا إلى مقومات ومعوقات التكامل الإقتصادي العربي وسبل تفعيله.

الفصل الثاني: جاء بعنوان التجارة العربية البينية كأداة لتفعيل التكامل الإقتصادي العربي، حيث تناولنا في المبحث الأول التجارة الخارجية للدول العربية، وفي المبحث الثاني درسنا واقع التجارة البينية للدول العربية، لنترك المبحث الثالث لدراسة معوقات وتحديات التجارة العربية البينية ومتطلبات تنميتها كي تسهم في دفع عجلة التكامل الإقتصادي العربي.

الفصل الثالث: جاء بعنوان الإستثمارات العربية البينية كأداة لتفعيل التكامل الإقتصادي العربي، حيث تناولنا في المبحث الأول واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية، أما المبحث الثاني واقع الإستثمارات العربية البينية، لنتناول في المبحث الثالث والأخير لمعوقات الإستثمارات العربية البينية والجهود المبذولة لتنشيطها لتفعيل التكامل الإقتصادي العربي.



الفصل الأول:

تحليل الإطار العام للتكامل الإقتصادي
العربي

تمهيد:

لقد أصبح عالم اليوم يتميز بالتجمعات الإقليمية الكبرى، والتكتلات الإقتصادية العملاقة التي استطاعت أن تجمع تشكيلات مختلفة فكريا وسياسيا، وأن تقف في وجه المشاكل المشتركة، وأثبتت جدارتها في مواجهة أزمات عالمية، وعليه يعد التكامل الإقتصادي بين الدول منهجا علميا سليما لتعزيز الجهود القومية للتنمية الإقتصادية والاجتماعية، وهو أيضا إشتراك جماعي لإستغلال جميع الإمكانيات المالية والبشرية والتقنية المتوفرة على النمو الذي يعود بالنفع على جميع الأطراف.

نظرا لهذه التطورات فإنه من البديهي على الدول العربية أن تحقق تكتلا خاصا بها، حيث يعتبر التكامل الإقتصادي من الضرورات الإقتصادية للدول العربية، خاصة في ظل اشتداد قوى المنافسة واندماج الأسواق، حتى يتسنى لكل دولة طرف في العملية التكاملية تحقيق الوفرة الإقتصادية والعمل على زيادة الرفاهية الاجتماعية المنتظرة من عملية التكامل الإقتصادي، ولفهم ظاهرة التكامل الإقتصادي خصصنا ثلاث مباحث وهي كالآتي:

المبحث الأول: نظرة عامة حول التكامل الإقتصادي

المبحث الثاني: التكامل الإقتصادي العربي، وجهوده ومداخله

المبحث الثالث: مقومات ومعوقات التكامل الإقتصادي العربي وسبل تفعيله

المبحث الأول: نظرة عامة حول التكامل الإقتصادي

قبل التطرق إلى ماهية التكامل الإقتصادي العربي وأهم معوقاته وسبل تفعيله، يجب التعريف بالتكامل الإقتصادي، وكذلك أهم مراحله، إضافة إلى العرض إلى مزاياه وآثاره.

المطلب الأول: تعريف التكامل الإقتصادي

تعود أصل كلمة التكامل (intégration) إلى اللاتينية والتي استعملت لأول مرة عام 1620 في قاموس أكسفورد الانجليزي، والذي أورده بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلا واحد¹، وهذا المعنى يتفق تماما مع المعنى العام لكلمة تكامل، فهي تدل على ربط أجزاء بعضها إلى بعض لتكون منها كل واحد.²

التكامل الاقتصادي "هو عملية تغيير تدريجية، تبدأ من بنية اقتصادية واحد إلى العديد من البنيات الاقتصادية المتكاملة والتي تكون لها سياسة موحدة ومتناسقة مع عدم وجود أي حاجز"³.

فالأستاذ بيلا بلاسا* يعرف التكامل الإقتصادي على أنه "عملية وحالة"، فوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الإقتصاديات القومية.

انطلاقا من هذا التعريف نلاحظ أن بيلا بلاسا يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية، إذ يذهب هذا الإقتصادي إلى إعتبار أن إختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الإعضاء في التنظيم التكاملي.

يرى جان تمبرجن* أن التكامل الإقتصادي كعملية يشتمل على العديد من الجوانب التي ذكرها بلاسا فيرى أنه عبارة عن إيجاد أحسن السبل "الأطر" للعلاقات الإقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون.⁴

¹ كمال مقروس، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص 03.

² حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1998، ص 12.

³ عبيرات مقدم، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 03.

* بيلا بلاسا هو إقتصادي هنغاري، ولد في بودابست في عام 1982 وتوفي في عام 1991، وعمل مع بول سامويلسون، تعاونهم أدى إلى إكتشاف من بيلا - سامويلسون، نظرية التكامل الإقتصادي 1961.

* ولد جان تمبرجن عام 1903 في لاهاي بهولندا وتلقى تعليمه بجامعة ليدن وحصل على الدكتوراه في الفيزياء عام 1929 وشغل وظيفة أستاذ بكلية الإقتصاد 1933.

⁴ السعيد بوشول، واقع التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2009، ص 04.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن التكامل الإقتصادي هو "عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر قصد إزالة العراقيل على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها، والعمل على التنسيق بين مختلف سياستها الإقتصادية من أجل بلوغ أهداف إقتصادية معينة"¹.

المطلب الثاني: مراحل التكامل الإقتصادي

يمر التكامل الإقتصادي بين دولتين أو أكثر بمراحل عديدة، حيث يبدأ بمنطقة التجارة الحرة وينتهي بالاندماج الإقتصادي، وتزداد درجة التكامل كلما زاد الانتقال من مرحلة لأخرى وعددنا هذه المراحل المتتابعة الواحدة تلو الأخرى على النحو التالي:

أولاً: منطقة التجارة الحرة:

وهي منطقة تقوم فيها الدول الأعضاء بإزالة العوائق التجارية بينها ولكنها تترك الحرية لكل بلد عضو في أن يفرض سياسته التجارية الخاصة به بالنسبة إلى الدول الأخرى، وبذلك يوافق الأعضاء على قواعد المنشأ التي تقر أنه إذا كانت السلعة مصنعة في بلد عضو فإنها تمر عبر حدودهم بدون رسوم جمركية، أما إذا كانت مستوردة من خارج منطقة التجارة الحرة فإنها تخضع لرسوم جمركية عندما تعبر الحدود داخل منطقة التجارة الحرة.² وأحد الأمثلة لمنطقة تجارة حرة هي منطقة التجارة الحرة الأوروبي إفتا³ (EFTA)*.

ثانياً: الإتحاد الجمركي:

وهو مستوى أكثر تقدماً من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية⁴، ويعمل على تنظيم عملية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بما يكفل حرية التجارة، وتوسيع نطاق السوق⁵.

ومن أشهر الأمثلة على تجارب الإتحاد الجمركي دول البنيولوكس BENELUX الذي جمع بين كل من بلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورغ، والذي عقد في سبتمبر 1955⁶.

¹ جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 286-287.

² كامل بكري، الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 195.

³ سعاد يحيى، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 7.

* (EFTA): European Free Trade area

⁴ آسيا الوافي، التكتلات الإقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007، ص 27.

⁵ السعيد بوشول، واقع التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه، مرجع سابق الذكر، ص 22.

⁶ زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مطابع الأمان، بيروت، ص 213.

ثالثا: السوق المشتركة:

تعتبر السوق المشتركة هي المستوى الثالث من مستويات التكامل الإقتصادي، حيث تبدأ هذه المرحلة من حيث انتهت مرحلة الاتحاد الجمركي، وما تم تحقيقه في المرحلة الخاصة بمنطقة التجارة الحرة، فالسوق المشتركة تسمح بتكامل الأسواق وتكفل بتحقيق حرية انتقال عناصر الإنتاج من رأس المال وعمل، وإزالة كافة العقبات التي تعوق انتقال وتحرك هذه العناصر، وتجعلها تعمل بحرية تامة وبذلك تكون الدول الأعضاء في الاتفاقية سوقا موحدة، ومن أمثلة ذلك السوق الأوروبية المشتركة¹.

رابعا: الاتحاد الإقتصادي:

يعتبر درجة أعلى من السوق المشتركة وهو تنظيم تقوم فيه الدول الأعضاء بتوحيد كافة سياساتها الاقتصادية بما في ذلك السياسات النقدية والمالية والاجتماعية²، ويتضمن الاتحاد الاقتصادي ما يلي:³

- 1- إلغاء كافة القيود لانتقال عنصري العمل ورأس المال بين دول الأعضاء.
- 2- تحقيق التنسيق بين السياسات الاقتصادية، النقدية والمالية الدول الأعضاء.

خامسا: الاندماج الإقتصادي:

هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات، وذلك بغرض إقامة هيكل إقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية والمالية، بحيث تتحقق في المستقبل وحدة إقتصادية تضم شتى الأقاليم⁴.

¹ عائشة حلوي، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية (دراسة حالة الاتحاد الأوروبي)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص 68.

² عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 270.

³ محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي: دراسة نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص 144.

⁴ عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 1998، ص 41.

المطلب الثالث: مزايا وتكاليف التكامل الإقتصادي

مثل ما يحقق التكامل الاقتصادي العديد من المزايا للدول الأعضاء، فإنه قد ينتج عنه بعض المشاكل والتكاليف، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب.

أولاً: مزايا التكامل الإقتصادي

1- تقسيم العمل بين الدول المتكاملة: أهم نتائج قيام التكامل الإقتصادي هو تقسيم العمل بين الدول المتكاملة، وذلك على أساس من التخصص، حيث تقوم كل دولة من الدول المتكاملة بإنتاج السلعة التي تتميز في إنتاجها بميزة نسبية، وهذا يؤدي إلى قصر الإنتاج على المنتجين الذين يتمتعون بالكفاءة الإنتاجية العالمية، مما يزيد من أرباح هؤلاء المنتجين نظراً لإلغاء الحواجز الجمركية¹.

2- إتساع السوق وإقامة المشروعات الإنتاجية الكبيرة: كذلك ينتج عن التكامل الإقتصادي إتساع السوق في الدول المتكاملة وإتساع حجم السوق مما يسمح بتحقيق وفورات الإنتاج الكبير، كما أنه يمكن من إقامة صناعات جديدة ذات حجم إقتصادي كبير حيث أنها سوق تستطيع استيعاب كل المنتجات التي تتجه مما يمكن من العمل بكامل طاقتها الإنتاجية، وهو ما يؤدي إلى إنخفاض تكاليف إنتاجها وبالتالي انخفاض أسعارها.

3- حرية إنتقال رأس المال والعمل: يؤدي التكامل الإقتصادي إلى حرية إنتقال رأس المال والعمل من البلد الذي تقل الإنتاجية الحدية إلى البلد الذي ترتفع فيه هذه الإنتاجية، وذلك يكون إنتقال رأس المال والعمل، وذلك في مصلحة البلدين المرسل والمستقبل، وبالتالي في صالح مجموع الدول الداخلة في التكامل حيث يتم استخدام عنصر العمل على أحسن وجه ممكن، ويؤدي إلى زيادة الدخل الفردي في كافة الدول المتكاملة.

ثانياً: تكاليف التكامل الإقتصادي

ينتج عن التكامل الإقتصادي مجموعة من التكاليف المشاكل، والتي يمكن حصرها فيما يلي:²

1- تنازل كل بلد عضو عن جزء من استقلاله، حيث يجب احترام عدد معين من القواعد وخير مثال ذلك الإتحاد الإقتصادي والنقدي الأوروبي، الذي يفرض مجموعة من المبادئ منها: أن العجز العام 3% من الناتج المحلي الإجمالي، الدين الصافي العام لا يجب أن يتجاوز 60% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن معدلات التضخم والفوائد في المدى الطويل لا بد أن تكون محصورة في مجال معين.

¹ المختار رنان، تحليل علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخيل، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 111-112.

² سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الإقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 153-154.

2- إختلاف درجة نمو إقتصاديات الدول الأعضاء، وإختلاف المصالح الإقتصادية للمشروعات والصناعات المحلية لدول التكامل، يؤدي إلى إختلاف درجة الحماية الجمركية للمشروعات القائمة في كل بلد عضو، وعليه فإن إلغاء الحواجز الجمركية والتخلي عن سياسة الحماية لهذه المشروعات وفقا لسياسات التكامل، يعرضها لمنافسة خارجية قد تؤدي إلى القضاء عليها وبالتالي يمكن القول أنه يصعب التخلي عن الحماية الجمركية لبعض المشروعات في بعض دول التكامل.

3- الحد من القدرة التمويلية لحكومات الدول الأعضاء نتيجة لإنخفاض الإيرادات الجبائية لها، والنتائج عن إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية على التبادل التجاري.¹

4- المشاكل الناجمة عن إختلاف نظم التعريفات الجمركية ومستويات الرسوم في الدول الأعضاء، وعليه من الصعب وضع تعريف جمركية موحدة بين هذه الدول وهذا لصعوبة التوفيق بين مصالحها المختلفة، فبعض الدول لا تقبل أن تفرض عليها تعريف جمركية موحدة تقل عن الرسم الذي تفرضه وارداتها من السلع الأجنبية، والأخرى ترفض تعريف موحدة تزيد عن الرسم الذي تفرضه هي، مثل ما حدث في بريطانيا، عند محاولة ضمها للسوق الأوروبية المشتركة في بداية عهدها، إذ ظلت تعارض بشدة تكوين كتلة تجارية في أوروبا تفصلها عن العالم الخارجي برسوم جمركية مرتفعة بسبب مصالحها، وعليه يمكن القول أن تحقيق التكامل الإقتصادي بين مجموعة من الدول عملية صعبة وليست مجانية.

¹ عائشة خلوي، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية (دراسة حالة الاتحاد الأوروبي)، مرجع سابق الذكر، ص 59.

المبحث الثاني: التكامل الإقتصادي العربي: وجهوده ومداخله

إن إقامة أي تكامل إقتصادي يتطلب توفر مقومات، هذه المقومات تعتبر كدعائم لقيامه، وإذا نظرنا إلى المقومات التي تمتلكها الدول العربية نجدها عديدة ومتنوعة، تكفي لإقامة تكامل إقتصادي عربي حقيقي وفعال، وتعد الدول العربية من بين أوائل التجمعات الإقليمية الدولية التي حاولت تحقيق تكامل إقتصادي فيما بينها، وجرت هذه المعادلات في إطار مراحل تاريخية مختلفة فرضتها الحياة الإقتصادية العربية.

المطلب الأول: ماهية التكامل الإقتصادي العربي

للتكامل الإقتصادي العربي العديد من التعاريف نذكر منها:

يعرف التكامل الاقتصادي العربي بتلك العملية التاريخية طويلة المدى التي تهدف إلى خلق قاعدة اقتصادية منسجمة ومتطورة في البلدان العربية التي تجهد في تطوير القوى الإنتاجية والوطنية لنيل التحرر الاقتصادي من السيطرة الأجنبية¹.

يعني مفهوم التكامل الاقتصادي العربي "إعادة دمج الوحدات الاقتصادية العربية مع بعضها مقابل إعادة فصلها عن الاقتصاد الرأسمالي، بهدف تكوين وحدة اقتصادية كبيرة فيما بينها، تشكل القاعدة المادية الضرورية على طريق إقامة الدولة العربية الواحدة، باعتبار أن الصيغة تمثل الطريق الأفضل نحو الاستغلال الأحسن للموارد الاقتصادية العربية، باتجاه تعجيل التنمية الاقتصادية لصالح الجماهير العربية"².

ويعرف كذلك التكامل الاقتصادي العربي على أنه عملية اعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول، بينها عامل جغرافي أو سياسي أو اجتماعي مشترك بدرجات مختلفة وعلى أسس معينة تهدف من خلاله هذه الدول إلى زيادة ودعم قدراتها الاقتصادية والاجتماعية وتسهيل عملية التنمية والاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول الأخرى، وبالتالي يمكن تعريف التكامل الاقتصادي العربي بأنه العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي لخلق مجتمع واحد له مقومات وغايات اقتصادية واحدة لا يحول دون تنقل الأشخاص والعمالة والسلع ورؤوس الأموال ويتاح له ما ينبغي من أدوات تنسيق السياسات ووضع البرامج الأزمة للاستغلال ثرواته وتطوير قطاعاته وإزالة الفوارق بين أجزائه وضمان أمنه واستقلاله"³.

¹ فضيلة جنوحات، تنسيق التكامل الاقتصادي العربي وتفعيله في ظل التحديات الإقليمية والدولية، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية -الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 08-09 ماي 2004، ص 01.

² عبد القادر رزق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 31.

³ مراد زايد، التكامل الاقتصادي العربي-العربي لمواجهة التحديات في ظل المتغيرات العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة الوادي، الجزائر، 26-27 فيفري 2012، ص 2-3.

المطلب الثاني: محاولات وجهود التكامل الإقتصادي العربي

لقد تمت في الوقع محاولات كثيرة لتدعيم العلاقات الإقتصادية بين الدول العربية والاستفادة من مزايا تكثيف التعاون الإقتصادي، وذلك بهدف حل مشكلات تلك المنطقة الإقتصادية والاجتماعية، وقد ارتبط هذا العمل بقيام جامعة الدول العربية، وذلك لكونها أول تنظيم قوي في تاريخ العرب المعاصر، وفيما يلي نتعرض إلى بعض تجارب التكامل الإقتصادي العربي التي نراها مهمة.

أولاً: ميثاق جامعة الدول العربية:

يعتبر الميثاق الوثيقة التأسيسية الأولى لجامعة الدول العربية سنة 1945 وهو السند القانوني لكافة الاتفاقات الجماعية إذ جاء في الشق الاقتصادي من مادته الثانية أن تعاون الدول المشتركة في الجامعة تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشؤون الاقتصادية والمالية ويدخل في ذلك كل من التبادل التجاري، الجمارك، العملة وأمور الزراعة والصناعة¹.

ثانياً: معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية:

عقدت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في 1950 بين الدول العربية²، التي نصت مادتها السابعة على ضرورة التعاون الاقتصادي بين الدول العربية لتحقيق الأهداف التالية³:

- 1- إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية، ورفع مستوى المعيشة فيها.
- 2- تعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصادياتها، واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الزراعية، والصناعية وبوجه عام تنظيم نشاطها الاقتصادي، وتنسيق وإبرام ما يقضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف.

كما نصت المادة الثامنة في هذه المعاهدة على إنشاء مجلس اقتصادي مكون من وزارة الأقطار المتعاقدة أو من يمثلونهم⁴، لكي يقترح على حكومات تلك الأقطار ما يراه كفيلاً بتحقيق الأهداف السابق ذكرها.

¹ وهيبه مشدن، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2005، ص 189.

² مجلة الجوزي، التكامل الإقتصادي العربي واقع وآفاق، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، الجزائر، ص 29.

³ كهينة رشام، واقع وآفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص 47.

⁴ عادل حسيبي، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية للطبع والنشر، لبنان، 2001، ص 136-137.

وهكذا بدأ المجلس عمله في نهاية عام 1953، وصادق على 1381 قرار منذ إنشائه وحتى دورته العادية الرابعة والستين في ديسمبر عام 1999، أين كانت جهوده تتسم خلالها بالتدرج والشمول بدءاً من مرحلة التعاون والتنسيق باتجاه بناء صرح التكامل والوحدة الاقتصادية العربية تبلور كل ذلك في الإقرار على عدد من الاتفاقيات.

ثالثاً: اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت:

في إطار اهتمام الدول العربية بالمنهج التجاري لتحقيق التكامل فيما بينها، أقر المجلس الاقتصادي العربي اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت في دول الجامعة العربية، وتم التوقيع على هذه الاتفاقية بمعرفة مندوبي كل من: مصر وسوريا والعراق واليمن والسعودية والأردن في 1953/09/07، ثم انضمت إليها الكويت في 1964، حيث أجازت المادة 07 منها لدول الجامعة العربية غير الموقعة عليها أن تنظم إليها¹.

وتعد هذه الاتفاقية كمدخل أول اتفاقية لتحرير التجارة بين الدول العربية، وهي بمثابة خطوة البداية على طريق التضافر حيث كان الهدف منها هو تحقيق تعاون وثيق في المجالات الاقتصادية، هذا ويمكن تلخيص أهم مبادئ هذه الاتفاقية فيما يلي:²

- 1- إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية؛
- 2- تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 25% على عدد من المنتجات الصناعية؛
- 3- تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 50% على عدد من المنتجات الوسيطة بين الزراعة والصناعة؛
- 4- تبني نظام تفصيلي لتراخيص الاستيراد³.

وبالرغم من اعتبار هذه الاتفاقية خطوة هامة في سبيل تحرير المبادلات التجارية بين الدول العربية، إلا أنه يؤخذ عليها أنها لم تعمل على توحيد السياسة الجمركية اتجاه العالم الخارجي، فضلاً عن أن الإعفاءات والتخفيضات كانت أقل من المطلوب، كما أنها لم تعالج موضوع تحرير التجارة بين أطرافها من القيود الإدارية وهي المشكلة التي تواجه الدول العربية إلى وقتنا الحاضر⁴.

¹ المادة 07 من الاتفاقية: يجوز لدول الجامعة العربية غير الموقعة على هذه الاتفاقية أن تنظم إليها بإعلان يرسل منها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي يبلغ انضمامها إلى الدول الأخرى المرتبطة بها.

² أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية: السوق العربية المشتركة وظاهرة العولمة، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص ص 261-262.

³ عبد الحميد إبراهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، الطبعة الخامسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص 126.

⁴ أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية: السوق العربية المشتركة وظاهرة العولمة، مرجع سابق الذكر، ص ص 261-262.

رابعاً: اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية و انتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية:

تم التوقيع عليها في 1953/9/7، من طرف ست دول عربية هي مصر والسعودية واليمن والأردن والعراق ولبنان، ودخلت حيز التنفيذ في 1953/12/12 وتضمنت هذه الاتفاقية تنظيمًا لنوعين من العمليات الأولى: تسديد مدفوعات المعاملات الجارية، أما الثاني فهو انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية¹، وبالرغم من التسهيلات التي تضمنتها هذه الاتفاقية، إلا أنه يؤخذ عليها أنها لم تضع أية التزامات محددة على عاتق الدول الأعضاء بالنسبة لتسوية المدفوعات، ذلك أنها أبقت على الرقابة على الصرف و التحويلات الخارجية في نطاق التبادل بين الدول الأعضاء متى كانت هذه الدول تطبق هذه الرقابة بصفة عامة، كما أنها لم تؤدي إلى زيادة حركة رؤوس الأموال بين الدول العربية، بل على العكس من ذلك تراجعت هذه الحركة، ويرجع ذلك إلى أن الاتفاقية لم تنظم الوسائل العملية الفعالة التي من شأنها أن تشجع انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، وبقيت كل دولة بعد الاتفاقية حرة في أنضمتها المالية².

خامساً: اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية:

حيث جاء تسلسلها التاريخي كما يلي:

- 1- اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قرارها بتاريخ 1953/05/22، تأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية والخطوات التي يجب أن تتبعها من أجل تحقيق الوحدة.
- 2- تمت الموافقة على مشروع الوحدة الاقتصادية الذي تم الانتهاء من إعدادده في جوان 1957.
- 3- تم التوقيع على اتفاقية الوحدة العربية في 1962/06/06، حيث وافقت عليه كل من مصر والمغرب والكويت في جوان 1962، والعراق وسوريا في 1962/12/09، أما اليمن في 1963/02/07، ودخل المشروع حيز التنفيذ في 1964/04/03، حيث تم وضع اتفاقية الوحدة الاقتصادية قيد التنفيذ³.
- 4- في عام 1964/06/03 إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية بهدف العمل في اتجاه تحقيق عدد من الأهداف التي تضرب في صميم التكامل الاقتصادي⁴.

¹ خالد بزيق، آثار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول، رسالة ماجستير في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص 128.

² نزيه عبد المقصود محمد مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، 2006، ص 46.

³ نذير غانية، دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص 23.

⁴ عبد الرحمان يسري أحمد، قضايا اقتصادية معاصرة، الدارة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 245.

سادسا: إتفاقية السوق العربية المشتركة:

إتخذ المجلس الاقتصادي سنة 1963 قرارا أكد على تحقيق السوق العربية المشتركة وطلب من الدول رفع تحفظاتها على إتفاقية سنة 1953، وفي سنة 1964 قرر إنشاء السوق العربية المشتركة وإنحصرت مساعي تنفيذها بين أربعة دول وهي: الأردن، سوريا، العراق، مصر، ثم انضمت إليها في ما بعد ثلاث دول هي ليبيا، واليمن، وموريتانيا¹، ولقد كانت أهداف هذه السوق ماثلة إلى حد بعيد لأهداف الوحدة الاقتصادية العربية في ما يخص حرية إنتقال الأشخاص ورؤوس الأموال و تبادل السلع والمنتجات الوطنية والإقامة والإستخدام... إلخ، حيث كان كل ذلك في سبيل تحقيق غايات أهمها تحقيق التقدم الاجتماعي و الازدهار الاقتصادي للدول الأعضاء، كذلك تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، إضافة إلى إرساء دعائم الوحدة الاقتصادية على أسس سلمية من التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة².

لقد تعثرت السوق العربية المشتركة تعثرا جعلها تكاد تكون عبارة عن حبر على ورق، لأسباب أهمها:

- 1- إن قرار إنشاء السوق العربية نفسه لم يتضمن أية ترتيبات بخصوص الأجهزة الإدارية للسوق، وبذلك إعتبرت السوق تابعا لمجلس الوحدة الاقتصادية، وعليه لم يكن ليتحقق للسوق الكيان المستقل؛
- 2- احتوت الإتفاقية الخاصة بإنشاء السوق على بنود تتيح إمكانية الحصول على استثناء بعض السلع من التعريفية الجمركية وعدم الالتزام بالقيود الكمية؛
- 3- لم تتمكن السوق العربية المشتركة من تحقيق التحرير الكامل للمنتجات سواء من حيث القيود الجمركية أو من حيث القيود النقدية أو الإدارية و الكمية.³

سابعا: إتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية:

لم يكن لوصول إلى إبرام إتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981، إلا بعدما وصل مشروع السوق العربية المشتركة إلى مأزقه المعروف من شلل و تعثر⁴، كانت في إطار جامعة الدول العربية، وهي عبارة عن إعلان نوايا للتفاوض حول القيود المفروضة على التجارة العربية، سواء كانت قيود تعريفية أو غير تعريفية، وإلغاء الضرائب ذات الأثر المقيّد للتجارة في السلع المصنعة ونصف المصنعة، وإعفاء السلع الزراعية كلية من الرسوم الجمركية، وفقا لما سبق الإتفاق عليه في إطار إتفاقية الترانزيت عام 1953⁵.

¹ وهبة مشدن، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، مرجع سابق الذكر، ص 190

² عادل خليفة، السوق العربية المشتركة بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث و التوثيق، بيروت، لبنان، 2001، ص ص 29-30.

³ عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 78.

⁴ نفس المرجع السابق، ص 79.

⁵ أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص 118.

المطلب الثالث: المداخل التي اتبعتها الأقطار العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي

وبصفة عامة يمكن تقسيم المداخل التي اتبعتها البلدان العربية لتحقيق تجمعها الاقتصادي إلى:

أولاً: مدخل تحرير التجارة أو المدخل التبادلي للتكامل:

حسب هذا المدخل إن تنمية التجارة وتقوية المبادلات بين الأقطار العربية تؤديان إلى تحقيق الهدف المقصود من التجميع الاقتصادي العربي وهو هدف التكامل الاقتصادي بين هذه الأقطار، ولكي تنمو التجارة على النحو المنشود بين هذه الأقطار يجب أن تزال القيود المفروضة عليها والتي تعرقل حرية انسيابها، أيا كان شكل هذه القيود وصورها، وسواء أكانت قيود جمركية أم قيود كمية، أو قيود الرقابة على الصرف الأجنبي وعلى تسديد المدفوعات¹، وبالتالي فإن تحرير التجارة العربية البينية يعد عنصراً ضرورياً، ولكن غير كاف لوحده للتكامل الاقتصادي العربي.

كان هذا بالنسبة للجانب النظري، أما بالنسبة للواقع فيبين أن التجارة البينية العربية لا تشكل إلا جزءاً يسيراً جداً من إجمالي تجارتها الخارجية، كذلك لم تتطور في الاتجاه بل على العكس عرفت تراجعاً في العشرية الأخيرة، وهذا التراجع وضعف التجارة البينية العربية يمكن أن يعزي إلى:

- الطبيعة النفطية للصادرات العربية؛
 - جمود جهازها الإنتاجي جعل وارداتها متشابهة، ومصدرها العالم الخارجي؛
 - كثرة السلع الصناعية والزراعية غير المعنية بتحرير التجارة البينية العربية؛
 - وجود اتفاقيات للتبادل التجاري الحر التي أبرمتها بعض الدول العربية مع دول أو تكتلات إقليمية أخرى.
- يعتبر مدخل تحرير التجارة من أول المداخل التي اتبعتها البلدان العربية لتحقيق التجمع الاقتصادي فيما بينها، كذلك تعد من المداخل التي تحظى بالاهتمام كبير من جهة التكامل الاقتصادي العربي.²

ثانياً: مدخل تشجيع انتقال رؤوس الأموال وتسهيله:

ويكون ذلك عن طريق إزالة القيود على رؤوس الأموال بين البلاد العربية، وعن طريق تهيئة المناخ الملائم الذي يؤدي إلى مساهمة الأموال التابعة لبعض البلدان العربية في تمويل الإستثمارات في بلدان عربية أخرى، كما يستند هذا المدخل إلى أن قابلية وحرية انتقال عناصر الإنتاج (بما فيها عناصر رأس المال) بين مجموعة الأقطار تؤدي إلى توزيع هذه العناصر وتوطينها بين هذه الأقطار بما يحقق أكبر قدر ممكن من الكفاءة الاقتصادية.

¹ نذير غانية، دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق الذكر، ص 32.

² عبد الحميد زعباط، التجارة العربية البينية والإستثمارات العربية البينية أداتان للتكامل الاقتصادي العربي، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 08-09 ماي 2004، ص 4.

- على اعتبار أن عنصر رأس المال يعد أحد المحاور اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، فقد تبلور هذا الاهتمام في تعدد الاتفاقيات الخاصة بتنظيم انتقال رؤوس الأموال فنجد:
- اتفاقية انتقال رؤوس الأموال العربية لعام 1953 المعدلة عام 1956؛
 - اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية عام 1957؛
 - اتفاقية الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي 1968؛¹
 - اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية عام 1970؛
 - اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 1974؛
 - اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية 2000؛

وعند الاطلاع على الاتفاقات نجد أنها بدأت بسيطة، حيث تقتصر على مجرد تقرير مبدأ عدم عرقلة الحكومات العربية لانتقال رؤوس الأموال بين البلاد العربية، ثم تطورت بحيث أصبحت تتجه أكثر فأكثر نحو الاتفاق على جوانب وتفصيلات عديدة تسهم في إيجاد الجو الملائم لتشجيع هذا الانتقال وخلقته.²

ثالثاً: مدخل الانتقال التلقائي للقوى العاملة العربية داخل الوطن العربي:

وإذا كان تشجيع انتقال رؤوس الأموال البلاد العربية يمثل صورة تشجع انتقال أحد عناصر الإنتاج بين هذه البلاد، فإننا لا نجد اتفاقات مماثلة على المستوى الجماعي لتشجيع انتقال عنصر العمل في ما بينها، فما زال انتقال العمال بين الأقطار العربية يخضع للقوانين الداخلية للأقطار المرسلة والأقطار المستقبلة لهم، أو لبعض الاتفاقات الثنائية محدودة بين عدد من البلدان العربية.³

إن انتقال العمالة العربية البيئية يعد مؤشراً إيجابياً آخر على التكامل الاقتصادي رغم انخفاض معدلاته في السنوات القليلة الماضية عما كان عليه، فغني عن القول أن أسواق العمل في دول الخليج العربي ما زالت توفر الآلاف من فرص العمل، الأمر الذي أسهم بشكل إيجابي في تقليص حالات البطالة والفقر في الدول العربية ذات العمالة الفائضة، وفي المقابل أسهمت العمالة العربية بشكل إيجابي في جميع جوانب العملية التنموية في الدول المستقبلية لهذه العمالة.⁴

¹ نذير غانية، دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق الذكر، ص 33.

² محمد قويدري، محمد فرحي، أهمية الإستثمارات العربية البيئية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين

وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 08-09 ماي 2004، ص 7.

³ نذير غانية، دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق الذكر، ص 34.

⁴ أحمد فراس العوران، التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والطموحات، الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،

جامعة ثليجي عمار، الأغواط، 17-19 أفريل 2007، ص 18.

ومن هنا يمكن القول إن هناك مدخلا فرض نفسه بصورة تلقائية على عملية التجمع الاقتصادي العربي وما يرتبط بها من انعكاسات تكاملية على اقتصاديات البلدان العربية، وهو مدخل تنقل القوى العاملة العربية داخل الوطن العربي، وكونه قد فرض نفسه على نحو تلقائي هذا يعني أن يستبعد من مداخل التجمع الاقتصادي العربي.

رابعا: المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي:

ترجع فكرة أهمية إقامة المشروعات العربية إلى أوائل الخمسينيات حيث جرت بعض المناقشات بين الاقتصاديين والسياسيين العرب حول أهمية ومنافع هذه المشروعات لدعم مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، كذلك خلص المؤتمر الثاني لإتحاد الاقتصاديين العرب والذي انعقد في بغداد خلال الفترة 8-13 مارس 1969 إلى أن المهمة الاقتصادية الأساسية أمام البلدان العربية هي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة، وهذا يستوجب أساسا إقامة مشروعات عربية مشتركة كأداة أساسية لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، ومن ناحية أخرى أكدت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية على أهمية المشروعات العربية المشتركة بالنسبة لحركة التكامل الاقتصادي العربي¹. على رغم من أن صيغة المشروعات العربية المشتركة قد ورد النص عليها في بعض الاتفاقات العربية الجماعية، إلا أن الأخذ بهذه المشروعات كمدخل للتكامل الاقتصادي لم يأت استنادا للالتزام بهذه الاتفاقات، بقدر ما أتى لحدوث تطورات في الوطن العربي أدت إلى توافر رؤوس لدى مجموعة من البلدان العربية (البلدان النفطية) التي أصبح من الضروري أن تبحث عن صور ومجالات متعددة ومختلفة للاستثمار والتوظيف، كما أن المشروع العربي المشترك يمكن النظر إليه على أنه أفضل السبل المتاحة لتنفيذ المشروعات الضخمة التي تعجز موارد قطر عربي بمفرده عن تمويلها، وبالتالي فالمشروع العربي المشترك جاء كحل أمثل لمشكلات الأعضاء المتكاملة.

لقد أثبتت التجربة أن المشروعات العربية المشتركة هي من أكثر الوسائل استجابة وتلاؤما مع ظروف الأقطار العربية في تنمية قاعدتها الإنتاجية، كما أنها أداة تتكامل أهميتها مع عملية تحرير التبادل التجاري حيث تتضافر كلا الصيغتين في خلق الأسس الموضوعية لتحقيق التنسيق والتكامل، وتبعا لذلك اتجهت الأقطار العربية إلى التركيز على مدخل المشروعات كصيغة لتنمية القاعدة الإنتاجية العربية وتوسيع الأسواق القطرية أمام منتجات هذه المشروعات².

¹ نذير غانية، دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق الذكر، ص 35.

² حسن صادق حسن عبد الله، دور المشروعات العربية الصناعية المشتركة في تطوير التعاون الصناعي العربي، المؤتمر الدولي حول التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية - عمان - المملكة الأردنية الهاشمية، 20-22 سبتمبر 2004، ص 416.

المبحث الثالث: مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي وسبل تفعيله

على الرغم من وجود محاولات للتكامل الاقتصادي العربي، إلا أن تلك المحاولات لم تحقق النجاح المطلوب وترجع أسباب فشلها إلى عدة معوقات، قد تؤدي إلى تعطيل مسيرة التكامل، ولهذا من الواجب البحث عن سبل دفع عجلة التكامل الاقتصادي العربي نحو تحقيقه، لتفادي التهميش والإقصاء من الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: مقومات التكامل الاقتصادي العربي

تتمتع الدول العربية بمقومات خاصة بإمكانها أن تزيد من فعالية التكامل الاقتصادي ويمكن تلخيص هذه المقومات فيما يلي:

أولاً: المقومات غير الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي

تمتلك البلدان العربية روابط قومية ودينية ولغوية وتاريخية وعادات وتقاليد متقاربة جداً بين شعوبها، حيث أن جل سكان الوطن العربي يتكلمون اللغة العربية ووحدة الدين فالدين الإسلامي هو دين يعم معظم بقاع المناطق العربية على الرغم من وجود أقليات مسيحية في كل من سوريا، لبنان ومصر، إلا أنه لا يوجد أية مشاكل معهم ممكن أن تؤثر على تحقيق التكامل¹.

ثانياً: المقومات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي

بالنسبة للمقومات الاقتصادية فلقد أثبتت الدراسات للوطن العربي على وجود مقومات خاصة باستطاعتها أن تزيد من فاعلية التكامل الاقتصادي، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- 1- الموقع الاستراتيجي حيث يحتل الموطن العربي موقعا ذو أهمية خاصة من الناحية الاقتصادية، حيث يحتل مركزاً بين ثلاث قارات هي آسيا وإفريقيا وأوروبا ويطل أيضاً على بحار عديدة هي البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الأطلسي وبحر العرب، بالإضافة إلى أهميتها من حيث ربط بلاد العالم بعضها ببعض².
- 2- اتساع السوق العربية، واتساع هيكل توزيع التجارة، وهو ما يسمح بقيام المشروعات الضخمة ذات الإنتاج الاقتصادي³.

¹ فتيحة ونوغي، فريدة لقط، التكامل الاقتصادي العربي بين المقومات والمعوقات، الندوة العلمية الدولية حول: لتكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 08-09 ماي 2004، ص 04.

² أحمد باشي، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي - مع التركيز على مناطق التجارة الحرة، الندوة العلمية الدولية حول: لتكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 08-09 ماي 2004، ص 08.

³ بشير بن عيسى، معوقات التكتل الاقتصادي العربي ومقوماته، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 08-09 ماي 2004، ص 08.

3- تتوفر بالعالم العربي رؤوس أموال هائلة، وخاصة بعد اكتشاف النفط في العديد من الدول العربية ولقد أصبحت مشكلة الفوائض النفطية وإمكانية استغلالها واستثمارها من بين أهم قضايا الساعة في العالم، حيث تدور المناقشات والندوات وتجري العديد من الدراسات من أجل تحديد الأساليب الممكنة لاستخدام هذه الفوائض الاستخدام الإقتصادي الأمثل.

4- توفر الموارد الطبيعية من أراضي زراعية وغابات ومراعي وثروة حيوانية، وثروة بترولية، وثروة مالية، وثروة معدنية، ويلاحظ أن الجزء الأكبر من هذه الموارد لم يستغل بعد الاستغلال الأمثل¹.

المطلب الثاني: معوقات التكامل الإقتصادي العربي

تعود أسباب ضعف أو فشل أغلب محاولات التكامل الإقتصادي العربي، إلى عدة معوقات حالت دون إحراز تقدم ملموس في مسار التكامل الإقتصادي العربي، منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

أولاً: العوائق السياسية:

تتعدد العوائق السياسية للتكامل الإقتصادي العربي التي يمكن ذكرها فيما يلي:

1- الصراعات والخلافات السياسية الحادة بين الدول العربية، حيث لا تزال بعض الصراعات دون حل، حيث فشلت الجامعة العربية في التوصل إلى حلول لمثل هذه المشكلات، مما انعكس ذلك بشكل مباشر على العلاقات الإقتصادية بين الدول العربية، وذلك أنه كان من الصعب عليها الاتفاق على سياسة مشتركة يتم إدراجها ضمن نضمامها الحكومية و سياستها الوطنية المتباعدة، لكن الملاحظ أن كل دولة تطبق سياسة خاصة بها تحددها مجموعة من العوامل والمصالح الداخلية والخارجية التي تخصها وحدها.

2- مشكل الازدواجية بين المجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فبعد قيام مجلس الوحدة الاقتصادية سنة 1964 إلى جانب لمجلس الإقتصادي العربي، أصبح هناك هيئتان يقودان العمل العربي المشترك، وبالتالي نتج عن ذلك ازدواجية في المهام وتشابه في الاختصاصات لاسيما في متابعة قضايا التكامل الإقتصادي، وتنفيذ أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية، وحسب رأي أحد الباحثين العرب أن هذه الازدواجية والتنازع كانتا من أخطر الظواهر السلبية التي اتسم بها العمل الإقتصادي العربي المشترك.

3- الآثار السياسية المترتبة على ظهور للنفط في عدد من الدول العربية، وبالتالي بروز دول غنية وأخرى فقيرة.²

¹ جميلة الجوزي، التكامل الإقتصادي العربي، مرجع سابق الذكر، ص 26.

² مقراني الهاشمي، التكامل الإقتصادي العربي - واقع وآفاق -، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة قسنطينة، 1999، ص 93.

- 4- اختلاف الأنظمة السياسية وأشكال نظم الحكم فيها، وما ينجر عن ذلك من تباين في الأولويات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وبالتالي عدم وضوح الأهداف السياسية وعدم استقرارها.¹
- 5- عدم وجود المناخ والآليات الضرورية لترشيد القرارات السياسية الخاصة بالعمل العربي المشترك، حيث أن عدد كبيراً من مؤسسات التنسيق الاقتصادي لا يملك حق إصدار القرار، وإنما يصدر مجرد توصيات، وحتى تلك التي تملك حق اتخاذ القرار لا تملك القدرة على تنفيذه.²

ثانياً: العوائق الاجتماعية:

ويأتي على رأسها المناخ العام السائد في العلاقات بين الدول العربية ذاتها، فهذه العلاقات تسودها مشاعر الغيرة والحرص على تبوء دور الزعامة والاستئثار بالقدرة على التأثير في توجيهات القرار العربي في القضايا المختلفة، وهذا من شأنه أن يؤثر بالسلب ليس فقط على فرض التكامل الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية فحسب، بل على وجود علاقات طبيعية متوازنة فيما بين مختلف الدول العربية.³

ثالثاً: العوائق الاقتصادية: هناك العديد نذكر منها:

- 1- تشابه الهياكل الإنتاجية للدول العربية مما جعلها في حالة تنافس وليس تكامل، بينما تتسم نظمها الاقتصادية بالتباين والاختلاف ما بين دول تطبق التخطيط المركزي وتعتمد في نشاطها الاقتصادي على إدارة الدولة والقطاع العام، ودول أخرى تطبق اقتصاد السوق وتعتمد على القطاع الخاص.⁴
- 2- غياب التنسيق في مجال النقل والشحن وارتفاع تكاليف الشحن بشكل كبير فيما بين الدول العربية.
- 3- تفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الاقتصادي، الأمر الذي يزيد من اتساع الهوة بين مستويات المعيشة بين الدول العربية حيث أن المستفيد أكثر من التكامل هو الدول ذات معدل النمو الاقتصادي المرتفع.
- 4- اختلاف الأنظمة الاقتصادية بين الدول العربية، مما يؤدي إلى صعوبة تنسيق السياسات الاقتصادية.
- 5- التبعية الاقتصادية والمالية للدول المتقدمة وهذه التبعية تجعل المصالح الخاصة لكل دول عربية أكثر إلحاحاً من السعي لتحقيق المصلحة العامة لمجموع الدول العربية، وهذا الوضع يؤدي إلى حدوث تفتت بين الدول العربية ويتم ذلك لصالح الدول المتقدمة التي تسعى جاهدة إلى إعاقة كل محاولة للتكامل بين الدول العربية.

¹ جمال عمورة، معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي - مع عرض تجربة الاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي، الملتقى الدولي الثاني حول

واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة الوادي، الجزائر، 26-27 فيفري 2012، ص 5.

² حامد مجدي، المنظمات الإقليمية ومسألة الوحدة، مجلة المستقبل العربي، العدد 121، مارس 1989، ص 97.

³ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، مرجع سابق الذكر، ص 77.

⁴ أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، 1999، ص 126.

6- ضعف وقلة النقل و المواصلات، حيث يعاني هذا القطاع من التخلف و الانقطاع بين الدول العربية، الأمر الذي يستلزم قيام سياسة مشتركة بين الدول العربية لفرض تنمية وإنشاء شبكة واسعة من السكك الحديدية مع توسيع وتوحيد هذه الخطوط، وإنشاء الأساطيل البرية والبحرية والجوية لمواجهة احتياجات التنمية الاقتصادية، وتوسيع التبادل التجاري لأن العبرة ليس في تقرير حرية انتقال السلع و الأشخاص، بل في توفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق ذلك.¹

7- البنيان التنافسي لاقتصاديات الدول العربية، فهناك عدد كبير من الصناعات المتماثلة (المتنافسة)، ذات الإنتاجية المنخفضة ونفقات الإنتاج المرتفعة التي لا تنتج إلا في ظل الحماية، الأمر الذي يعني أن قيام التكامل، يؤدي إلى القضاء على كثير من هذه الصناعات، وبالتالي تضرر أصحابها و العمال المشتغلين فيها، إلا أنه من الممكن التغلب على ذلك من خلال التنسيق الصناعي الذي يعامل هذه الصناعات معاملة خاصة.

8- اختلال الهياكل الاقتصادية للدول العربية، ويتضح ذلك من اعتمادها في معظمها على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع، حيث لا تستطيع أن تدفع معدلات التنمية في الأجل الطويل أو تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير، واستمرار هذا الاختلال حتى بعد مرور نصف قرن من الحرب العالمية الثانية، وخفض هذا من معدلات النمو لاقتصادي بالدول غير البترولية ويتضمن ذلك افتقار الدول العربية للقدرة على التحول.

رابعاً: العوائق القانونية:

من بين العوائق القانونية عدم التزام الدول العربية بنصوص الاتفاقيات الموقع عليها، وإتباع أغلب الاتفاقيات العربية التجارية بمواد إضافية تشكل استثناءات مما يثير تحفظات بعض القادة العرب.²

¹ جميلة الجوزي، التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق، مرجع سابق الذكر، ص ص 28-29.

² موسى رحمان، التكامل العربي بين خيار التخصص أو الاندماج، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية -الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سطيف، 09-08 ماي 2004، ص 19.

المطلب الثالث: سبل تعزيز التكامل الإقتصادي العربي

واجه تحقيق التكامل الإقتصادي العربي عدة معوقات، كانت سببا في اعتراض وصوله إلى مراحل متقدمة، وبات من الضروري على الدول العربية أن تعمل على إحياء تكاملها الإقتصادي، وفيما يلي بعض سبل تحقيق ذلك:

أولا: إرساء إستراتيجية للعمل العربي المشترك

تتضمن أهدافا رئيسية واقعية واضحة تنسجم وإمكانات الدول العربية وإطلاق القوى الإبداعية للمواطن العربي من خلال مشاركة شعبية فعالة في تحمل عادل ومتكافئ لأعباء التنمية ومسؤولياتها، ويتم وضع الإطار العام لهذه لإستراتيجية من خلال تجمع علمي وفني وسياسي تسهم في تنظيمه وأعماله المنظمات القائمة للعمل العربي المشترك.

ثانيا: تخطيط العمل العربي المشترك

ويتم ذلك عن طريق وضع خطة طويلة الأجل تكون إطارا لخطط متوسطة وقصيرة الأجل للتنمية القومية والقطرية على حد سواء مبنية على أساس الإستراتيجية التي يتم وضعها، على أن ينهض بهذه المهمة جهاز للتخطيط القومي بالتنسيق مع أجهزة التخطيط القطرية¹.

ثالثا: توحيد الأنظمة الإقتصادية ولجمركية والمالية

حيث لا يكفي ضمان حرية تنقل السلع بين مختلف الدول العربية المتكاملة اقتصاديا، بل يجب إلى جانب ذلك توافر جميع الشروط التي تسمح للمنتجين بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية أو وفق مبادئ موحدة، أو بمعنى آخر خلق سوق عربي يقوم على قواعد موحدة للتكلفة الإنتاجية، هذا التنسيق يتعين أن يتناول شؤون التعريف الجمركية الموحدة، وشؤون النقد، وسياسات الإستثمار، وبعض العناصر الضريبية، والسياسة التجارية للدول العربية اتجاه الدول الأخرى، كل هذه الأمور تتطلب مفاوضات بين الدول العربية للتوصل إلى حلول وسيطة لتحديد مضمونها بقدر تسمح به تشريعاتها، واختياراتها السياسية، ومستويات التنمية بها، ورؤية أصحاب المصالح لعائد التكامل وسبل تحقيقه².

¹ نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، مرجع سابق الذكر، ص 109.

² خالد برزق، آثار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول، مرجع سابق الذكر، ص 149.

رابعاً: إنشاء بنك عربي موحد

يتم تمويله بنسبة من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية، ويتولى هذا البنك توفير التمويل اللازم للمشروعات الإستثمارية الكبرى التي تخدم مجموع الدول العربية، وتساهم في تعزيز التعاون الإقتصادي والإستثماري والتبادل التجاري، وكذلك الترويج لمشروعات الإستثمار وجذب الإستثمارات العربية والأجنبية¹.

خامساً: سبل أخرى بشأن تدعيم قيام التكامل الإقتصادي العربي: يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- تعزيز مداخل التكامل الإقتصادي العربي، عن طريق تنمية التجارة العربية البينية والإستثمارات العربية- العربية وإقامة المشروعات العربية المشتركة، وهذا من شأنه أن يعمل على تطوير التبادل التجاري بين الأقطار العربية، وتوسيع انتقال رؤوس الأموال بينها وتطوير السوق العربية لكل من المال والعمل والمنتجات، وكل هذا يخلق الأساس المادي لإقامة تكامل إقتصادي عربي.

2- مراجعة جميع الاتفاقيات الإقتصادية والتجارية والإستثمارية والضريبة العربية، وإجراء التعديلات اللازمة عليها، بما يتفق مع متغيرات الواقع العربي والدولي، وإعطاء المنظمات المسؤولة عن تنفيذها الصلاحيات اللازمة لذلك، وعلى الأخص مجلس الوحدة الإقتصادية العربية².

3- صياغة سياسة زراعية عربية جماعية تقوم على أساس متطلبات الكفاءة الإقتصادية والاحتياجات التنموية الفعلية والتحديث الزراعي، كما يجب العمل على سرعة نقل وتوظيف التقنية في مختلف جوانب الحياة العربية³.

4- توفير المناخ السياسي المناسب في الوطن العربي والمتمثل في الديمقراطية وحرية التعبير.

5- قيام الدولة بدورها الأساسي في قيام بإصلاحات إقتصادية في الجانب الكلي وتوفير سوق منافسة سليمة والابتعاد عن الاحتكار والحفاظ على حقوق المستهلك، وتوفير مناخ سياسي واجتماعي مستقر وتطوير عملية البحث والتطوير التكنولوجي إضافة إلى مهامها التقليدية المعروفة من (عدالة، تعليم، صحة)⁴.

6- تطبيق سياسات متكاملة للحد من الفقر، ورفع مستوى التأهيل المهني والتعليم العام وإيجاد فرص العمل المناسبة للمواطن العربي.

¹ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، التكامل الإقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، مرجع سابق الذكر، ص 112.

² صلاح الدين حسن السبسي، الاتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، السوق العربية المشتركة (الواقع والطموح)، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص 82.

³ أحمد باشي، التكامل العربي بين قرار التخصص أو الاندماج، مداخلة ضمن الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004، ص 14.

⁴ إسمهان خاطر، دور التكامل الإقتصادي في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 58.

7- توزيع التوطن الصناعي بين البلدان العربية، وتتم عملية التبادل الإنتاجي الصناعي دون رسوم جمركية وبأسعار تنافسية.

8- تعزيز السياسات التنموية على الانفتاح نحو أسواق التصدير شريطة برمجة هذا الانفتاح من خلال أولوية الالتزام باتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة بالنسبة للبلدان العربية وبهدف إنشاء سوق مشتركة وإتحاد جمركي بين جميع الأقطار العربية.¹

¹ سعيدة بوسعدة، زينب بوقاعة، التحديات والآفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، مداخلة ضمن الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004، ص 10-11.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل نجد أن التكامل الإقتصادي المتجسد في التكتلات يتطلب إزالة الحواجز والتنسيق بين اقتصاديات الدول المتكاملة وتوفر عوامل مشتركة وقدر كاف من التنوع في الموارد الإقتصادية وللتكامل الإقتصادي مجموعة من المقومات سياسية، واقتصادية، واجتماعية ويقوم على مجموعة من المراحل حيث يبدأ بمنطقة التجارة الحرة وينتهي بالإندماج الإقتصادي، وتزداد درجة التكامل كلما زاد الإنتقال من مرحلة لأخرى، ولكون التكامل الإقتصادي عملية اقتصادية فإنه يحقق العديد من المزايا وبعض الآثار للدول المتكاملة.

ولقد كانت الدول العربية سباقة لإقامة التكامل فيما بينها، معتمدة على مجموعة من الإمكانيات المادية والاقتصادية والطاقات البشرية التي تتوفر عليها، إلى جانب مجموعة أخرى من المقومات غير الإقتصادية كوحدة الدين، اللغة والجنس، فقامت بعقد سلسلة من الاتفاقيات داخل نطاق الجامعة العربية، استهلتها بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي، ثم اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت، وصولاً لاتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية، والسوق العربية المشتركة، إلى أن جاءت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

إلا أن كل هذه المحاولات قد اصطدمت بمعوقات منها السياسية والاجتماعية، الإقتصادية والقانونية، وانتكاسات حالت دون الوصول إلى الوحدة العربية، وبات من الضروري جدا على الدول العربية أن تعمل على إحياء تكاملها الإقتصادي بتطوير التبادل التجاري بين الأقطار العربية وتوسيع انتقال رؤوس الأموال بينها من خلال تعزيز مداخل التكامل الإقتصادي العربي عن طريق تنمية التجارة العربية البينية والإستثمارات العربية البينية، وعليه سيتم التطرق في الفصل الثاني إلى دور التجارة العربية البينية في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي.

الفصل الثاني:

التجارة العربية البينية كأداة لتفعيل التكامل

الإقتصادي العربي

تمهيد:

تلعب التجارة الخارجية دورا كبيرا في عملية التنمية الإقتصادية في كثير من دول العالم، كونها تدعم التوسع في اكتساب أسواق جديدة لتصريف الفائض من المنتجات، وتشبع الرغبات الاستهلاكية المتزايدة للسكان، والدول العربية مثل بقية دول العالم، إدراكا منها لأهمية التبادل التجاري في دفع مسيرة التكامل الإقتصادي، عملت منذ الخمسينات على إبرام عدة اتفاقيات تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية فيما بينها لزيادة حجم التجارة البينية. وأمام الظروف الدولية والإقليمية الحالية، وما يواجهه تنمية التجارة العربية البينية من معوقات، أصبح من الضروري على الدول العربية أن تتخذ الخطوات اللازمة لأجل تنميتها ورفع مستواها، من خلال تنفيذ كل ما من شأنه أن يعمل على ذلك.

ومن أجل معرفة واقع التجارة العربية البينية ومدى أهمية تعزيزها وتطويرها في دفع مسيرة التكامل الإقتصادي العربي نحو الأمام سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى الإطار العام للتجارة العربية البينية مستندين إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية للدول العربية.

المبحث الثاني: واقع التجارة البينية للدول العربية.

المبحث الثالث: دور التجارة العربية البينية في دعم التكامل الإقتصادي العربي.

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية للدول العربية

في ظل التطورات المتسارعة للتجارة الدولية سواء بتأثير استحقاقات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أو ظهور تكتلات إقتصادية دولية وإقليمية، فضلا عن معطيات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هذا ما جعل التجارة العربية ضرورة ملحة تملحها تحديات النظام العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات التجارية والتكتلات الإقليمية، فأصبح دفع عجلة التنمية الإقتصادية بين الدول العربية أمر ضروري لا بد منه.

المطلب الأول: أداء التجارة الخارجية العربية

تعتبر التجارة الخارجية العربية ضرورة ملحة في ظل التطورات الدولية الراهنة، وسنتطرق في هذا المطلب إلى تطور حجم التجارة الخارجية العربية ومكانتها وأهم الدول العربية المساهمة في التجارة الخارجية.

أولاً: تطور حجم التجارة الخارجية العربية للفترة (2009-2013):

تشير الإحصائيات من خلال الجدول رقم (01-02)، إلى أن قيمة التجارة الخارجية للدول العربية سجلت أعلى قيمة لها سنة 2012 وهذا خلال فترة دراستنا الممتدة من 2009 إلى 2013، ثم شهدت انخفاض سنة 2013 ويرجع ذلك للتدهور في الأسعار العالمية للنفط، وانخفاض الصادرات الخارجية العربية خاصة النفطية منها، والجدول الموالي يبين تطور حجم التجارة الخارجية العربية خلال الفترة (2009-2013).

الجدول رقم (01-02): تطور حجم التجارة الخارجية العربية للفترة (2009-2013)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة الصادرات العربية	735.7	911.8	1197.7	1321.9	1319.9
قيمة الواردات العربية	607.3	662.1	741.5	826.5	874.5

المصدر: بناء شخصي إعتماذا على: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2014، ص169.

من خلال الجدول أعلاه، نستنتج أن التجارة العربية خلال الفترة (2009-2013) شهدت تغيرات طفيفة، تتراوح بين الزيادة والانخفاض في نصيب التجارة العربية من التجارة العالمية، حيث انخفضت الصادرات العربية الإجمالية خلال عام 2013 بنسبة بلغت حوالي 0.2% لتبلغ حوالي 1.319.2 مليار دولار مقارنة بـ 1.321.9 مليار دولار في عام 2012، أما فيما يتعلق بالواردات الإجمالية للدول العربية فقد انخفض معدل نمو الواردات العربية بـ 11.5% عام 2012 لتصل إلى 5.8% خلال عام 2013، ونتيجة لذلك فقد نمت الواردات إلى حوالي 874.1 مليار دولار خلال عام 2013 مقارنة بـ 826.5 مليار دولار عام 2012.

ثانيا: مكانة التجارة العربية من التجارة الخارجية لسنة 2013

نلاحظ أن نصيب الصادرات العربية الإجمالية في الصادرات العالمية قد انخفض ليصل إلى حوالي 7% خلال عام 2013 مقارنة بالعام السابق، وجاء ذلك كمحصلة لارتفاع قيمة الصادرات العالمية في الوقت الذي انخفضت فيه قيمة الصادرات العربية الإجمالية، أما الواردات فقد ارتفعت بنسبة تصل إلى حوالي 4.6% خلال عام 2013 مقارنة بالعام السابق التي بلغت حوالي 4.4%، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (02-02):

الجدول رقم (02-02): مساهمة التجارة الخارجية العربية من إجمالي التجارة العالمية لسنة 2013

البيان	الصادرات الإجمالية		الواردات الإجمالية	
	القيمة (مليار دولار)	(%) من إجمالي العالم	القيمة (مليار دولار)	(%) من إجمالي العالم
إجمالي الدول العربية	1319.9	07.0	874.5	04.6
إجمالي العالم	18784.0	100	18874.0	100

المصدر: بناء شخصي إعتماذا على: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2014، ص 169.

ثالثا: أهم خمس دول عربية مساهمة في التصدير في التجارة الخارجية

يبين الجدول رقم (02-03) نسب تطور التجارة العربية الخارجية الإجمالية على المستوى الفردي لسنة 2013، ومن خلال الجدول تبين أن السعودية هي أول دولة مساهمة في التصدير في التجارة العربية الخارجية الإجمالية بنسبة 28.5% من إجمالي الدول العربية لسنة 2013، تليها كل من الإمارات بنسبة 24.7%، وقطر بنسبة 10.4%، والكويت بنسبة 8.8%، والعراق بنسبة 6.7%.

الجدول رقم (02-03): أهم خمس دول عربية مساهمة في التصدير في التجارة الخارجية لسنة 2013

الدول المصدرة	القيمة (مليار دولار)	(%) من الإجمالي
السعودية	375873	28.5
الإمارات	325376	24.7
قطر	136937	10.4
الكويت	116400	08.8
العراق	89550	06.7
باقي الدول العربية	275056	20.9
إجمالي الدول العربية	1319192	100

المصدر: بناء شخصي إعتماذا على: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2014، ص 427.

رابعاً: أهم خمس دول عربية مساهمة في الاستيراد في التجارة الخارجية

يبين الجدول رقم (04-02) نسب تطور التجارة العربية الخارجية الإجمالية على المستوى الفردي لسنة 2013 ومن خلاله يتضح أن الإمارات هي أول دولة مساهمة في الاستيراد في التجارة العربية الخارجية الإجمالية بنسبة 28% من إجمالي الدول العربية لسنة 2013، تليها كل من السعودية بنسبة 19.2%، ومصر بنسبة 8.1%، والعراق بنسبة 7%، والجزائر بنسبة 6%.

الجدول رقم (04-02): أهم خمس دول عربية مساهمة في الاستيراد في التجارة الخارجية لسنة 2013

الدول المستوردة	القيمة (مليار دولار)	(%) من الإجمالي
الإمارات	245000	28.0
السعودية	168155	19.2
مصر	70885	8.10
العراق	61000	07.0
الجزائر	52040	06.0
باقي الدول العربية	277138	31.7
إجمالي الدول العربية	874138	100

المصدر: بناء شخصي اعتماداً على: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2014، ص 427.

المطلب الثاني: اتجاه التجارة الإجمالية العربية

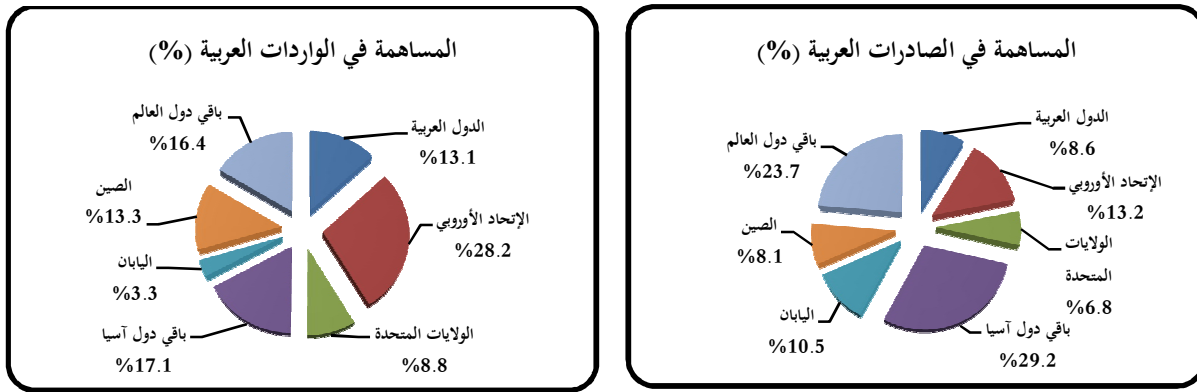
يوضح الجدول رقم (05-02) اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين خلال عام 2013.

الجدول رقم (05-02): اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين لسنة 2013

المنطقة	الصادرات العربية الإجمالية		الواردات العربية الإجمالية	
	القيمة (مليار دولار)	(%) من الإجمالي	القيمة (مليار دولار)	(%) من الإجمالي
الاتحاد الأوروبي	173803	13.2	246373	28.2
الولايات المتحدة	106654	06.8	77198	08.8
إجمالي آسيا	563559	47.8	292976	33.5
- اليابان	138062	10.5	28984	03.3
- الصين	113233	08.1	114516	13.1
- باقي دول آسيا	312264	29.2	149476	17.1
الدول العربية	112919	08.6	114322	13.1
باقي دول العالم	363772	23.7	143269	16.4
إجمالي العالم	1321892	100	874138	100

المصدر: بناء شخصي اعتماداً على: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2014، ص 428.

الشكل رقم (01-02): اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين لسنة 2013



المصدر: بناء شخصي إعتقادا على: معطيات الجدول رقم (05-02).

من خلال الجدول رقم (05-02) والشكل رقم (02-02)، نلاحظ أنه هناك تراجع في الصادرات العربية المتجهة إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بنسب بلغت حوالي 16.5% و 2.1% على التوالي، بينما ارتفعت قيمة الصادرات العربية المتجهة إلى آسيا، بنسبة بلغت 12% خلال عام 2013، كما سجلت الصادرات العربية البينية خلال عام 2013 زيادة بلغت 2.3%.

وبالنسبة لحصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية فقد ارتفعت حصة كل من الصادرات البينية العربية واليابان لتصل إلى مستويات 8.6% و 10.5% على التوالي خلال عام 2013، مقارنة مع مستويات بلغت 8.4% و 10.4% على التوالي خلال عام 2012، وفي المقابل تراجعت حصة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين خلال عام 2013.

وعلى صعيد الواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال عام 2013، فقد ارتفعت قيمة الواردات من معظم المصادر الرئيسية للواردات العربية، وكانت أكبر نسبة زيادة مسجلة في الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي حيث بلغت نحو 12.2%، وتبعها الصين بنسبة زيادة بلغت 9.3%، وارتفعت أيضا الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية والواردات العربية البينية خلال عام 2013، بينما تراجعت الواردات من اليابان.

وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي لحصص الشركاء التجاريين في الواردات العربية خلال عام 2013، فقد تواصل تحقيق آسيا لأكبر حصة من الواردات العربية، على الرغم من تراجعها بشكل طفيف حيث استأثرت بنسبة 33.5% من إجمالي الواردات العربية، وشكلت الواردات من الصين الجزء الأكبر من الواردات العربية من آسيا بنسب بلغت 13.1% من إجمالي الواردات.

المطلب الثالث: الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية

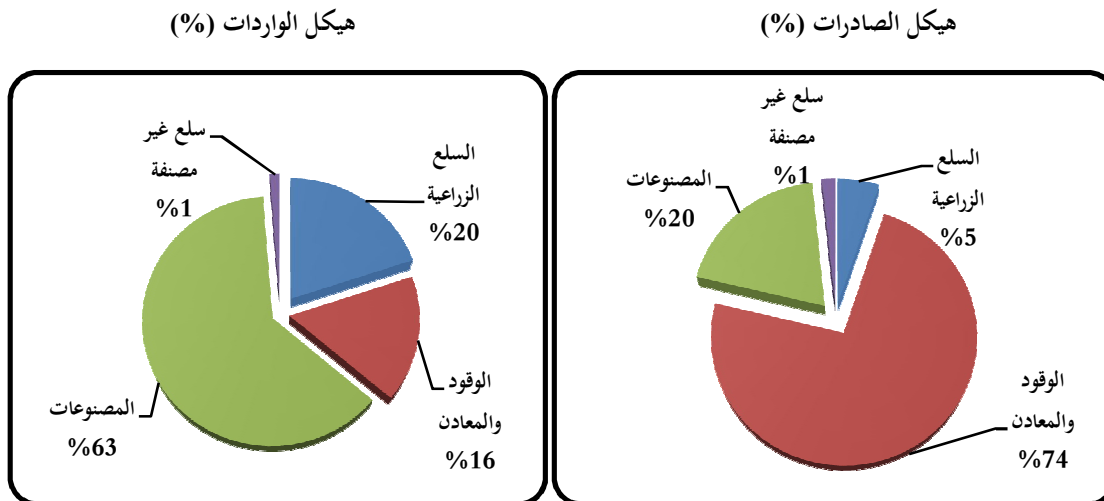
يختلف الهيكل الإنتاجي من دولة عربية لأخرى، فبعض الدول العربية زراعية في الأساس، والبعض الآخر تعتمد بشكل رئيسي على إنتاج النفط والبتروكيماويات، والبعض الآخر يعتمد على الصناعات التحويلية التي تمثل فيها الصناعة الغذائية جزء كبيراً، وهذا الاختلاف في هيكل الإنتاجي انعكس على الهيكل السلعي للتجارة الخارجية بشكل واضح، كما يوضح الجدول رقم (06-02):

الجدول رقم (06-02): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية لسنة 2013

السلع	هيكل الصادرات		هيكل الواردات	
	القيمة (مليون دولار)	(%) من إجمالي الدول العربية	القيمة (مليون دولار)	(%) من إجمالي الدول العربية
السلع الزراعية	67279	05.1	173953	19.9
الوقود والمعادن	970925	73.6	142485	16.3
المصنوعات	259881	19.7	547210	62.6
سلع غير مصنفة	21107	01.6	10490	01.2
إجمالي الدول العربية	1319192	100	874138	100

المصدر: بناء شخصي إعتقاداً على: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2014، ص429.

الشكل رقم (02-02): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية لسنة 2013



المصدر: بناء شخصي إعتقاداً على: معطيات الجدول رقم (06-02).

يتضح من الجدول رقم (06-02) والشكل رقم (03-02)، تراجع حصة مجموعة الوقود والمعادن في الصادرات الإجمالية العربية من 76.5% خلال عام 2012 لتصل إلى 73.7% في عام 2013، وذلك على الرغم من استحوادها على النصيب الأكبر من إجمالي تلك الصادرات، بينما ارتفعت حصة المصنوعات لتصل إلى نحو 19.8% خلال عام 2013 من إجمالي الصادرات العربية مقارنة مع حصة قدرها 15.9% مسجلة العام السابق، وذلك كمحصلة لزيادة حصص معظم السلع المكونة لتلك المجموعة السلعية، فقد ارتفعت الأهمية النسبية لكل من المواد الكيماوية والمصنوعات الأساسية والآلات ومعدات النقل في الصادرات العربية خلال عام 2013، أما مجموعة السلع الزراعية فقد ارتفعت أهميتها النسبية لتبلغ نسبة 5.2% مقارنة بنسبة 4.9% خلال عام 2012، وفيما يتعلق بالهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية، فقد انخفض نصيب المصنوعات، المكون الأكبر في الواردات السلعية العربية، من إجمالي الواردات العربية بقدر طفيف لتسجل مستوى 62.7% خلال عام 2013، وقد تراجعت حصة كل من المواد الكيماوية والآلات ومعدات النقل بينما ارتفعت حصة المصنوعات الأساسية من إجمالي الواردات العربية، كذلك ارتفعت حصة كل من مجموعتي السلع الزراعية والوقود والمعادن خلال عام 2013 لتصل إلى 20.1% و 16.4% مقابل حصص بلغت 19.9% و 16.1% محققة خلال العام السابق.

المبحث الثاني: واقع التجارة البينية للدول العربية

في ظل التطورات المتسارعة للتجارة الدولية سواء بتأثير استحقاقات إتفاقيات منظمة التجارة العالمية أو ظهور تكتلات إقتصادية دولية وإقليمية، فضلا عن معطيات ثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات هذا ما جعل التجارة العربية ضرورة ملحة تملئها تحديات النظام العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات التجارية والتكتلات الإقليمية، فأصبح دفع عجلة التنمية الإقتصادية بين الدول العربية أمر ضروري لا بد منه.

المطلب الأول: أداء التجارة العربية البينية

تعد التجارة العربية البينية ضرورة حتمية في ظل التطورات المتسارعة للتجارة الدولية، وستتطرق في هذا المطلب إلى تطور حجمها وأهم الدول العربية المساهمة في التجارة العربية البينية.

أولا: تطور حجم التجارة العربية البينية للفترة (2009-2013)

سجلت قيمة التجارة العربية البينية عام 2013 انخفاضا بنسبة 4.2% لتبلغ 113.6 مليار دولار، وذلك مقارنة بـ 8.1% عام 2012، وحوالي 10.7% خلال عام 2011 ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل النمو في كل من الصادرات البينية والواردات البينية ليصل إلى 2.3% و 6.3% على التوالي في كل منهما خلال عام 2013 مقارنة مع العام السابق، والجدول رقم (02-07) يوضح ذلك:

الجدول رقم (02-07): تطور حجم التجارة العربية البينية للفترة (2009-2013)

الوحدة: مليار دولار

2013	2012	2011	2010	2009	
112919.0	110430.8	103105.9	98475.0	87242.7	الصادرات البينية العربية
114321.9	107578.2	98575.0	83782.0	73571.4	الواردات البينية العربية

المصدر: بناء شخصي اعتمادا على: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2014، ص 432.

ثانيا: أهم خمس دول عربية مساهمة في التصدير في التجارة البينية العربية:

يبين الجدول رقم (02-08) نسب تطور التجارة العربية البينية على المستوى الفردي لسنة 2013، ومن خلاله يتضح أن السعودية هي أول دولة مساهمة في التصدير في التجارة العربية البينية بنسبة 36.5% من إجمالي الدول العربية لسنة 2013، تليها كل من الإمارات بنسبة 18.7% ومصر بنسبة 8.8% وقطر بنسبة 8.3% وعمان بنسبة 6.0%.

الجدول رقم (02-08): أهم خمس دول عربية مساهمة في التصدير في التجارة البينية العربية لسنة 2013

الدول المصدرة	القيمة (مليار دولار)	(%) من الإجمالي
السعودية	41205.2	36.5
الإمارات	21148.9	18.7
مصر	9986.2	8.8
قطر	9424.8	8.3
عمان	6674.4	6
باقي الدول العربية	24479.5	21.7
إجمالي الدول العربية	112919.0	100

المصدر: بناء شخصي اعتمادا على: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2014، ص 433.

ثالثا: أهم خمس دول عربية مساهمة في الاستيراد في التجارة البينية العربية:

يبين الجدول رقم (02-09) نسب تطور التجارة العربية البينية على المستوى الفردي لسنة 2013، ومن خلاله يتضح أن الإمارات هي أول دولة مساهمة في الاستيراد في التجارة العربية البينية بنسبة 16.4% من إجمالي الدول العربية لسنة 2013، تليها كل السعودية من بنسبة 15.7% والعراق بنسبة 8.8% وعمان بنسبة 8.6% ومصر بنسبة 8.2%.

الجدول رقم (02-09): أهم خمس دول عربية مساهمة في الاستيراد في التجارة البينية العربية لسنة 2013

الدول المستوردة	القيمة (مليار دولار)	(%) من الإجمالي
الإمارات	18737.8	16.4
السعودية	17916.1	15.7
العراق	10116.2	8.8
عمان	9813.7	8.6
مصر	9353.2	8.2
باقي الدول العربية	48384.9	42.3
إجمالي الدول العربية	114321.9	100

المصدر: بناء شخصي اعتمادا على: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2014، ص 433.

المطلب الثاني: مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة العربية الإجمالية

بخصوص مساهمة التجارة العربية الإجمالية فقد أدى ارتفاع قيمة الصادرات البينية العربية أعلى من نسبة الصادرات العربية الإجمالية إلى زيادة حصة الصادرات البينية العربية في الصادرات الإجمالية العربية، كما تحسنت حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية العربية.

أولاً: نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية

شهدت نسبة مساهمة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات العربية لعام 2013 تحسناً طفيفاً لتحقيق 8.6%، مقابل نسبة بلغت حوالي 8.4% خلال عام 2012، وقد حققت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لعشر دول عربية خلال عام 2013، نسب مساهمة تفوق متوسط حصة الصادرات البينية للدول العربية كمجموعة في إجمالي الصادرات العربية والتي سجلت حوالي 8.6%، وجاءت الصومال في المقدمة حيث سجلت أعلى نسبة مساهمة 90.1%، بينما سجلت تونس أقل نسبة مساهمة 10.7%¹. كما هو موضح في الجدول رقم (10-02):

الجدول رقم (10-02): نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية لسنة 2013

البنود	حصة الصادرات البينية	
	القيمة (مليار دولار)	(%) من إجمالي الصادرات العربية
إجمالي الصادرات العربية	1319.9	08.6
إجمالي الصادرات العربية البينية	112919.0	100

المصدر: بناء شخصي اعتماداً على: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2014.

ثانياً: نسبة الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات العربية

نلاحظ أن حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية العربية تحسنت بنسبة 13.1% سنة 2013 مقارنة مع العام السابق بنسبة 13.0%، وجاء ذلك كمحصلة لتراجع الصادرات الإجمالية العربية وارتفاع الواردات البينية العربية بمعدل أكبر من معدل نمو الواردات الإجمالية العربية²، والجدول الموالي رقم (11-02):

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2014، ص 178.

² نفس المرجع، ص 179.

الجدول رقم (11-02): نسبة الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات العربية لسنة 2013

البند	حصة الواردات البينية	
	القيمة (مليار دولار)	(%) من إجمالي الواردات العربية
إجمالي الواردات العربية	874.5	13.1
إجمالي الواردات العربية البينية	114321.9	100

المصدر: بناء شخصي اعتماداً على: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2014.

المطلب الثالث: تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية

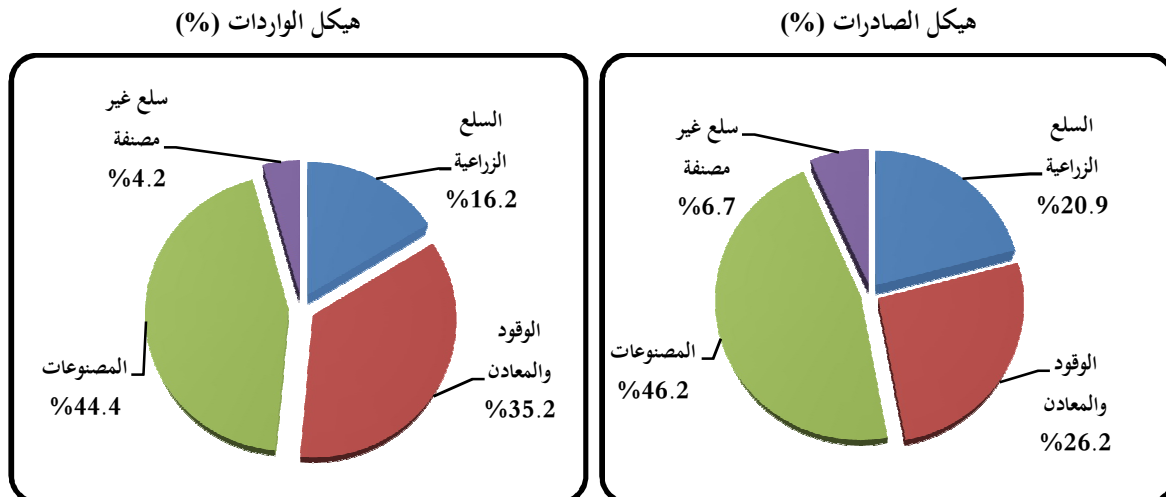
تشير البيانات المجمعة عن الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية لعام 2013 إلى زيادة حصة السلع الزراعية، بينما تراجعت حصة كل من الوقود المعدني والمعادن الأخرى، والجدول الرقم (12-02) يمثل الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية البينية خلال الفترة 2013.

الجدول رقم (12-02): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية البينية لسنة 2013

السلع	هيكل الصادرات		هيكل الواردات	
	القيمة (مليون دولار)	(%) من إجمالي الدول العربية	القيمة (مليون دولار)	(%) من إجمالي الدول العربية
السلع الزراعية	23601	20.9	18520.1	16.2
الوقود والمعادن	29585	26.2	40241.3	35.2
المصنوعات	52168	46.2	50759	44.4
سلع غير مصنفة	7565	6.7	4801.5	4.2
إجمالي الدول العربية	112919.0	100	114321.9	100

المصدر: بناء شخصي اعتماداً على: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2014، ص 437.

الشكل رقم (03-02): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية البينية لسنة 2013



المصدر: بناء شخصي اعتماداً على: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2014.

يتبين من الجدول رقم (02-12) والشكل رقم (02-04)، ارتفاع حصة السلع الزراعية لتبلغ نسبتها 20.9% في عام 2013 مقارنة بحصة 18.9% في عام 2012، وجاء الإرتفاع في حصة السلع الزراعية نتيجة لتراجع الأهمية النسبية للمجموعات السلعية الأخرى، حيث انخفضت حصة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية لتصل إلى حوالي 26.2% مقارنة مع حصة قدرها 27.2% خلال عام 2012، ويعزى ذلك بصفة أساسية إلى تراجع أسعار المحروقات خلال العام وانخفاض كميات الإنتاج النفطي في بعض الدول العربية المنتجة للنفط، أما مجموعة المصنوعات التي تمثل أعلى حصة في الصادرات البينية، فقد تراجعت لتحقيق مستوى 46.2% في عام 2013 مقارنة مع حصة قدرها 47.3% مسجلة في العام السابق وذلك نتيجة لاستمرار تراجع أداء الأنشطة الإنتاجية مع بقاء حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تشهدها بعض الدول التي تمر بمرحلة التحول السياسي خلال السنوات الأخيرة.

المبحث الثالث: دور التجارة العربية البينية في دعم التكامل الإقتصادي العربي

انطلقت الجهود العربية المشتركة لتنمية وتطوير التجارة العربية البينية، وذلك من أجل الوصول إلى بناء تكامل عربي يعزز مكانة الإقتصاديات العربية على الساحة الدولية، حيث سعت الحكومات العربية للوصول إليه منذ سنين عديدة، ونحاول في هذا المبحث أن نتكلم عن معوقات التجارة العربية البينية و الدوافع والأسباب الحقيقية لتطويرها ومتطلبات تنمية التجارة العربية البينية لتحقيق التكامل الإقتصادي العربي.

المطلب الأول: معوقات تنمية التجارة العربية البينية

أولاً: معوقات متعلقة باقتصاديات الدول العربية: ونذكر منها:

- 1- القيود النقدية وتتعلق بإجراءات تحويل العملة والودائع بالنقد الأجنبي وتعدد أسعار الصرف وخاصة فيما يتعلق بشروط الائتمان والاستيراد.
- 2- القيود المالية والمقصود منها تحصيل رسوم لغاية جمع أكبر حصيلة ممكنة بغض النظر عن طبيعة الرسوم المفروضة وأغراضها، ومثال ذلك فرض رسوم تصديق لشهادات المنشأ من القنصليات المعنية وبحيث تكون نسبة الرسوم مبنية على أساس القيمة، وكذلك الحال بالنسبة لتصديق الوثائق الأخرى كالفواتير والمستندات المتعلقة بالبضاعة.
- 3- تتبع بعض الدول العربية سياسات اقتصادية متحفظة تتعلق بمسائل الإصلاح الاقتصادي وتحديد حجم المديونية وضبط الإنفاق الداخلي، مما يحد من درجة انفتاح اقتصاديات هذه الدول مع بعضها البعض.¹
- 4- وجود عوائق كثيرة للتجارة تتمثل في الحواجز الجمركية، ووجود القوائم السلبية والاستثناءات في اتفاقيات تحرير المبادلات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية، بالإضافة للحواجز السياسية والصراعات الإقليمية وعقبات إنتقال الأفراد ورؤوس الأموال.
- 5- قلة السلع المنتجة والتماثل الكبير بين ما ينتج في البلدان العربية (أي أنها منافسة لبعضها البعض) وذلك ناتج عن سياسة الإحلال محل الواردات التي بني على أساسها التصنيع في معظم هذه البلدان، بالإضافة إلى تطبيق سياسات حمائية للصناعات الناشئة والتي أفقدتها الجودة والمواصفات اللازمة للتنافس مع مثيلاتها في الخارج، وحتى الصناعات التصديرية فإن معظمها أنشئ لحاجات أسواق خارج البلدان العربية مثل الصناعات النفطية ومشتقاتها.²

¹ طالب عوض، عامر باكير، التجارة العربية البينية الواقع والآفاق المستقبلية، قسم اقتصاد الأعمال، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، 2008، ص 10-09.

² سميرة كبير، أداء التجارة الخارجية العربية والبينية (2000-2004)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، 2005، ص 81-82.

- 6- ضعف القوة الشرائية للدول العربية بشكل عام مقارنة بدول العالم كما أن معدلات نمو الطلب الاستهلاكي في العالم يفوق نظيره في الدول العربية بدرجات، وهذا يجعل التوجه التصديري إلى العالم أكبر منه إلى الدول العربية خاصة أن معظم الدول العربية بإستثناء بعض الدول النفطية تعتبر دولاً نامية والدخل فيها محدود نسبياً.
- 7- النقل حيث لا يمكن أن يصنف قطاع النقل بين الدول العربية ضمن القطاعات الأكثر تطوراً فهو يشكل عائقاً كبيراً أمام تدفق حركة السلع بين الدول، ولعل جغرافية المنطقة لعبت دوراً هاماً في تحديد تطور التجارة البينية مما جعلتها تتركز إقليمياً وحدودياً إلى حد كبير كما مر معنا سابقاً عند الحديث عن أطراف التجارة العربية البينية¹.

ثانياً: التحديات الخارجية أمام تنمية التجارة العربية البينية:

إلى جانب المعوقات والمشاكل الداخلية التي تعاني منها التجارة البينية، هناك تحديات أخرى تفرضها البيئة الدولية ونذكر منها:²

1- دخول أغلب الدول العربية في اتفاقيات لتحرير التجارة مع أطراف غير عربية: ومن بينها اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية التي مست الدول العربية المطلة على البحر المتوسط ودول مجلس التعاون الخليجي، ولم تشمل بقية البلدان العربية، الأمر الذي سينعكس سلباً على التبادل التجاري العربي البيني داخل منطقة التجارة الحرة العربية، نظراً للمنافسة التي ستواجهها السلع العربية من السلع القادمة من دول الإتحاد التي تتمتع بمعاملة تفضيلية تفوق تلك المقدمة إلى المنتجات العربية، كذلك اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأمريكية الشرق أوسطية و التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي في 2003/05/09 وتضم 22 دولة عربية إلى جانب إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وتقام في غضون 10 سنوات، وما سيخلفه قيامها من آثار سلبية على التجارة للبينية، إذ المعروف أن إسرائيل والولايات المتحدة من الدول الصناعية الكبرى، وبالتالي سيتم إغراق السوق العربية بمنتجاتهم، خاصة الصناعية التي تعاني الدول العربية من ضعف في إنتاجها، وبالتالي يعمل هذا على عدم تنمية القطاعات الصناعية التصديرية العربية، ما يؤدي فيما بعد إلى عدم جدوى أي اتفاقيات عربية في تنمية التجارة البينية.

2- الأوضاع العراقية الراهنة: لقد كان لحرب الخليج والحصار الذي فرض على العراق في التسعينيات، والعمل بمذكرة التفاهم والتي عرفت باسم "اتفاق النفط مقابل الغذاء"، أثر كبير على التجارة البينية، إذ لم تسمح الأمم المتحدة للعراق إلا بتصدير النفط مقابل استيراد الغذاء فقط، وبالتالي قلصت من التجارة البينية العربية، هذا

¹ طالب عوض، عامر باكير، التجارة العربية البينية الواقع والآفاق المستقبلية، مرجع سابق الذكر، ص ص 10-11.

² شعبان فرج، التجارة والاستثمار البينيين كمدخلين للتكامل الإقتصادي العربي، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة حسينية بن يوعلي، الشلف، 2005، ص ص 140-141.

بالإضافة إلى احتلال العراق من طرف القوات الأمريكية سنة 2003، وما سيخلفه ذلك من إضعاف في حجم التجارة العربية البينية، نظرا للوزن الذي تلعبه الصادرات النفطية العراقية ضمن الصادرات البينية، فالعراق من الدول العربية العشر الأولى من حيث حجم تجارته البينية إلى إجمالي التجارة العربية البينية، وسوف يؤدي احتلاله إلى استنزاف خيراته النفطية وتوجيهها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومن جهة أخرى إغراق أسواقه بالمنتجات الأمريكية والإسرائيلية، مما يحد من الصادرات العربية نحوه.

المطلب الثاني: الدوافع والأسباب الحقيقية لتطوير التجارة العربية البينية

أولا: الدوافع الداخلية: وهي الأسباب التي تحدث على المستوى الداخلي وتمثل فيما يلي:

1- إزدياد الوعي العربي بأهمية تنمية التجارة العربية البينية، ذلك لأنها تعتبر مرحلة البداية للتكامل الإقتصادي العربي الذي يمكن من بناء اقتصاديات عربية قوية تنتج لأسواق الوطن العربي، وبهذا يتم تحقيق الإكتفاء الذاتي العربي في كافة المجالات.

2- مشكلة الأمن الغذائي التي أصبحت من القضايا العربية المعاصرة وأشدّها إلحاحا على طلب المزيد من الجهد الفعال بين الدول العربية، فهذا المشكل لم يعد قاصرا على بعض الدول العربية وإنما أصبح قاسما مشتركا بينها، ومن هنا يستوجب على الدول العربية وفي أسرع وقت ممكن ضرورة تحقيق الأمن الغذائي العربي والذي يحتاج بدوره إلى وضع إستراتيجية تنمية طويلة المدى تستهدف قطاعي الزراعة والصناعة معا باعتبارهما يمثلان جزءا من التنمية الشاملة.¹

3- الضغوط السكانية: يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2013 بحوالي نحو 370 مليون نسمة مقارنة بحوالي 361 مليون نسمة في نهاية العام 2012، وقد بلغ متوسط معدل نمو السكان في الدول العربية حوالي 2.2%، خلال الفترة (2000-2013)، ويعتبر هذا المعدل مرتفعا إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية، ويرجع ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول العربية إلى ارتفاع معدلات الخصوبة في معظم الدول العربية، بالإضافة إلى تراجع وفيات الأطفال بسبب تحسن الخدمات الصحية وارتفاع مستويات المعيشة.²

4- تحقيق مؤشرات إيجابية في كل من الزراعة، الصناعة، التجارة، السياحة الأمر الذي يدعو إلى بناء قاعدة صلبة للتطور العربي في كافة المجالات الأخرى وبالتالي يتم تحقيق توازن إستراتيجي على غرار دول الإتحاد الأوروبي التي وصلت إلى أعلى مستوى في كل المجالات ومن هذا يجب على الدول العربية الوقوف كدولة عربية قوية اقتصاديا في وجه كل التهديدات المعادية والمخططات الصهيونية والغربية التي تحاول تقسيم الوطن العربي والسيطرة عليه.

¹ العالية الشرع، أثر اتفاقيات التعاون والشراكة على حجم التجارة العربية البينية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، المركز الجامعي بغرداية، 2011، ص 165.

² صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2014، ص 37.

5- يؤدي الاهتمام بالتجارة العربية البينية إلى تسويق الفوائض الإنتاجية، وكذلك زيادة توظيف العمالة العربية بين الدول العربية كثيفة السكان مثل مصر والجزائر والمغرب والدول واسعة المساحة مثل السعودية وليبيا والدول الأخرى مالكة فوائض رأس المال مثل دول الأوبك، كل هذه المقومات التي تمتاز بها الدول العربية ستخلق تكاملا متميزا بين أسواق العمل وأسواق السلع وأسواق رأس المال.

6- التخلص من عبء المديونية الخارجية المترتبة على العديد من الدول العربية من جراء سياسات النمو المتبعة والبالغة حوالي 203.5 مليار دولار سنة 2013، وكذلك خدمة هذه الديون والبالغة 15.2 مليار دولار سنة 2013، في الوقت الذي يزداد فيه الطلب على الموارد المالية الدولية، وبالتالي تصبح سياسة التوسع في الصادرات ضرورة لاستمرار التنمية الإقتصادية، وكذلك توفير التمويل البيني لتغطية استيراد حاجيات الدول العربية من السلع الأساسية والإستثمارية¹.

ثانيا: الدوافع الخارجية: وهي الأسباب الخارجية التي أفرزها النظام الإقتصادي الدولي الجديد، ويمكن ذكرها على النحو التالي:

1- واقع النظام الدولي الجديد: ويقصد بالنظام الإقتصادي العالمي الجديد مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لضبط قواعد السلوك في العلاقات الإقتصادية بين الدول المختلفة ومن أسباب إقامة نظام إقتصادي عالمي جديد المشكلات المتعددة القائمة في الدول النامية والتي تتجلى في هشاشة الهيكل الإقتصادي القائم والفوضى النقدية الحادة التي أدت إلى تضخم كبير وعدم تنظيم أسواق المواد الأولية (أسواق الطاقة - النفط) وانعكاسها على التنمية، وبحكم الانفتاح الكبير الذي عرفته الدول العربية على العالم الخارجي سيكون تأثيرها بواقع هذا النظام كبيرا جدا.²

2- بروز ظاهرة التكتلات الإقليمية: لقد شهدت العقود الماضية قيام العديد من التكتلات الإقتصادية الإقليمية، والتي أخذت صورا وأشكالا متعددة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك في سبيل تحقيق المزيد من التكامل السياسي وزيادة القدرة على المساواة في المفاوضات الدولية، ولذلك فإن المنطقة العربية تسير وفق تشكيل تكتل إقتصادي عربي يضاهي التكتلات الدولية الكبرى، ولعل بحكم موقعها الجغرافي المتميز ستكون من بين المجموعات الدول النامية الأكثر تأثرا بتطورات الإتحاد الأوروبي، باعتبارها الشريك التجاري الأول معه.³

¹ نفس المرجع السابق، ص 189.

² عبد المجيد قدي، الأزمة الإقتصادية العالمية وواقع دول العالم الثالث، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الإقتصادية والسياسية، الجزائر، 1997، ص ص 441-451.

³ عبد الناصر الزوي، نموذج لتكتل إقتصادي عربي، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الإقتصادي، الأردن، 20-22 سبتمبر 2004، ص 541.

3- توسع أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات: إن الشركات المتعددة الجنسيات تتجه نحو السيطرة و المزيد من التوسع والإنتشار إلى قارات العالم أجمع، وهنا يكفي القول أن الناتج الإجمالي لهذه الشركات أصبح يعادل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي لكل دول العالم وضعف الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم الثالث مجتمعة، ومن هنا نجد أن هذه الشركات تعبر عن ميول عميق للتطور الرأس مالي المعاصر نحو توحيد التجارة العالمية، وذلك من خلال تخلصها المستمر لقيود التجزئة الجمركية والقيود الكمية، وكذا توحيد سوق المال والائتمان الدولي وأسواق التكنولوجيا الدولية، وفي ظل سيطرة هذه الشركات لم يبق أمام الدول العربية خيار في التفكير سوى تطوير التبادل التجاري فيما بينها لمواجهة مخاطر هذه الشركات المتسللة إليها، أو وضع إستراتيجيات عمل مشتركة مع هذه الشركات للإستفادة من تكنولوجيا عملها المتقدمة، وكذلك الاهتمام بتنمية القدرات الإنتاجية العربية المحلية البينية.

4- تعاظم دور الكيان اليهودي في المنطقة العربي: لقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين ظهور قوة جديدة في المنطقة العربية، والتي أصبح دورها يتعاظم إقتصاديا وعلميا وتقنيا وعسكريا، وفي المقابل لذلك نجد الدول العربية تزداد تخلفا وضعفا أمام هذه القوة، فهي إلى حد الآن لم تستطع إقامة صناعة عربية قطرية متطورة سواء كانت خفيفة أم ثقيلة مدنية أو عسكرية حتى تستطيع أن تحابه بها هذا الخصم محليا أو دوليا وخاصة في ظل خطر شبح الشرق أوسطية والمتوسطية.¹

¹ صلاح الدين السبيسي، الشركات المتعددة الجنسيات وحكم العالم، عالم الكتاب، القاهرة، 2003، ص 28.

المطلب الثالث: متطلبات تنمية التجارة العربية البينية لتحقيق التكامل الإقتصادي العربي

باعتبار التجارة البينية من المداخل الهامة للتكامل الإقتصادي، ونظرا للدور الذي تؤديه في دفع مسيرته نحو الأمام، كان لزاما على الدول العربية أن تعمل على تنميتها وتطويرها، ولن يتسنى لها ذلك إلا إذا عملت على إزالة وتخفيف العوائق التي تواجهها.

أولا: ضرورة إحياء السوق العربية المشتركة:

أصبح إحياء السوق العربية المشتركة يمثل طوق النجاة لانتشال الإقتصاديات العربية من التنافس إلى التنسيق والتكامل ومن الضعف إلى القوة، ومن التبعية إلى تحقيق القوة الذاتية المستقلة لبناء إقتصاد عربي موحد وقادر على تلبية احتياجات وطموحات الأمة العربية وحققها في حياة كريمة وأفضل، فرغم المدة الطويلة التي مرت على إنشاء أول تكتل إقتصادي عربي (جامعة الدول العربية 1945 والتي كان الهدف من قيامها هو تحقيق التعاون في الشؤون الإقتصادية والثقافية والإجتماعية وغيرها...) إلا أن التعاون الإقتصادي العربي بقي محدودا ولم يشهد تطورا يذكر الأمر الذي يحتم على الدول العربية ضرورة إقامة تكامل على أسس جديدة بالإسراع نحو إقامة سوق عربية مشتركة إذ كلما تأخر الوضع كلما إتسعت الفجوة وأصبح من العسير مواجهة التكتلات العالمية الكبرى.

ومن خلال فترة إقامة السوق العربية المشتركة يجب أن يؤخذ في الحسبان مسألة تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالانتقال إلى الإتحاد الجمركي عن طريق توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية بين الدول المنضمة إلى المنطقة بحيث تقوم هذه الدول بتسوية أوضاعها وفق ما تتضمنه اتفاقيات منظمة التجارة العالمية من تحويل للقيود غير الجمركية إلى رسوم تعدل بها جداول رسومها وقد كان مسطرا أن يتم الإعلان عن بداية الإتحاد الجمركي سنة 2006 بالمرور عبر ثلاث مراحل هي: المرحلة الأولى (2006-2009)، المرحلة الثانية (2010-2012)، المرحلة الثالثة (2013-2015) والتي يستكمل فيها توحيد جميع الرسوم الجمركية اتجاه العالم الخارجي، مع العلم أنه في سنة 2005 أصبحت جميع الدول الأعضاء في gafta تطبق إعفاءات جمركية كاملة 100% على السلع ذات المنشأ العربي كما توصل ممثلو الدول الأعضاء في المنطقة إلى اتفاق حول الأحكام العامة ومجموعة من قواعد المنشأ تبقى قاعدة القيمة المضافة المحلية لا تقل عن 40% من قيمة المنتج، وبإعلان استكمال قيام الإتحاد الجمركي بحلول عام 2016 يتقرر إعفاء تبادل جميع المنتجات (وطنية وأجنبية) وتوضع قواعد اقتسام حصيلة الرسوم الجمركية الموحدة بين الدول الأعضاء.¹

¹ عبد القادر رزق المخادمي، التكامل الإقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، مرجع سابق الذكر، ص 222.

ثانيا: متطلبات أخرى لتنمية التجارة العربية البينية: ونذكر منها:

- 1- ضرورة تطوير عملية التنمية القطرية، ورفع معدلات النمو، وزيادة حجم الإنتاج، عن طريق تطوير وعصرنة هياكل الإنتاج العربية، لأنه في إطار محدودية الإنتاج الذي لا يكاد يلبي الإحتياجات المحلية، من المستحيل زيادة حجم التبادل التجاري حتى وإن أزيلت جميع القيود أمام التجارة البينية.
 - 2- العمل على بناء قاعدة صناعية وتصديرية عربية وتنويع الإنتاج، وعدم الإكتفاء بإنتاج النفط لوحده.
 - 3- محاولة استفادة الدول العربية من اتفاقيات الشراكة، ومناطق التجارة الحرة مع أطراف غير عربية وتحريرها في إطار منظمة التجارة العالمية، وجعلها لصالحها وفي خدمة منطقة التجارة العربية الحرة وتجارها البينية، والعمل على تنسيق جهودها لمواجهة أثارها الانعكاسية.¹
 - 4- انتقاء الإستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة التي تخدم القاعدة الصناعية العربية، وتزيد من مستوى إنتاجها التي تعاني منه عجز.
 - 5- إنشاء شبكات معلوماتية متطورة، لربط كافة المراكز الجمركية العربية بأنظمة مركزية موحدة وتفعيل عمليات الإتصال الإلكتروني بين الجمارك والمتعاملين الاقتصاديين.
 - 6- العمل على تطوير واستخدام التجارة الإلكترونية، وتقديم المساعدة للدول العربية الفقيرة التي تعاني نقص في هياكل الاتصالات.
 - 7- استغلال الميزة النسبية في كل دولة عربية، وتمويل إقامة المشروعات التي تنتج السلع الأكثر طلبا في الدول العربية.
 - 8- تمويل المشروعات التي تدعم البنية التحتية المشتركة بين الدول العربية، كمشروعات الطرق والإتصالات والطاقة الكهربائية وغيرها.
 - 9- العمل على زيادة تفعيل دور القطاع الخاص في الإقتصاديات العربية وقيامه بالنشاطات الإقتصادية المختلفة.
 - 10- العمل على تخفيف العوائق البيروقراطية إلى أقصى حد، ومعاملة كل مصدر عربي كما يعامل المصدر المحلي، وتقديم له التحفيزات والإميازات.
- وفي الأخير يمكن القول أنه رغم ما تعانيه التجارة العربية من ضعف، ورغم الحواجز التي تقف في طريق تنميتها، فإن العمل على تنفيذ تلك المتطلبات من شأنه أن يخفف ويزيل العديد منها، ويزيد من حجمها ليس فقط هذا، وإنما، يعمل على تنمية اقتصاديات الدول العربية ويرفع من احتمالات تكاملها الإقتصادي.

¹ شعبان فرج، التجارة والإستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الإقتصادي العربي، مرجع سابق الذكر، ص 147.

خلاصة الفصل:

إذا ما قارنا حجم الخارجية للدول العربية بإجمالي التجارة العالمية فإنه يبقى ضئيلاً، ومع ذلك تعد الدول العربية من الدول الأكثر انفتاحاً على العالم الخارجي، وتتميز صادرات الدول العربية بعدم التنوع، إذ يغلب عليها النفط الخام، أما وارداتها فهي متنوعة، تشمل السلع الزراعية والمصنوعات والوقود والمعادن، وهذا الهيكل لتجارتها الخارجية ربط اقتصادياتها باقتصاديات الدول الصناعية الكبرى، إذ يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للدول العربية، ويليه اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، أما تجارتها البينية فهي ضئيلة جداً، كما أن النفط يستحوذ فيها على النصيب الأكبر سواء في جانب الصادرات أو الواردات البينية، ويبقى نصيب البندوب الأخرى من التجارة البينية ضعيف.

وللإشارة فإنه رغم الجهود المبذولة على مستوى الدول العربية، والرامية إلى زيادة حجم التجارة البينية، إلا أنه لم يطرأ تغيير كبير على حجمها، ويعود سبب ضآلة حجم التجارة إلى ضعف هياكل الإنتاج العربية وعدم مرونتها، وضعف صناعاتها بشتى أنواعها.

وعليه فإن مدخل تحرير التجارة العربية البينية غير كاف لزيادتها وتنميتها، ولإحداث تكامل إقتصادي عربي، إذ لا بد من مدخل آخر يعمل على خلق صناعات عربية ذات كفاءة وقدرة إنتاجية عالية، وهذا المدخل هو الإستثمارات العربية البينية، الذي سوف نتطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثالث.

الفصل الثالث:

الإستثمارات العربية البينية كأداة لتفعيل التكامل
الإقتصادي العربي

تمهيد:

تعتبر الإستثمارات العربية البينية مدخلا أساسيا من مداخل التكامل الإقتصادي العربي في الوقت الحالي، ومن هنا تبرز أهمية مدخل الإستثمارات البينية، التي من شأنها أن تؤدي إلى تنمية وتطوير القطاعات الإنتاجية العربية ورفع مستوى إنتاجها، وخلق صناعات جديدة في الدول العربية، وتزايدت الدعوة في الآونة الأخيرة إلى تعزيز هذا المدخل للتكامل الإقتصادي العربي، حيث بذلت عدة جهود على المستوى القطري والإقليمي العربي لاستعادة الإستثمارات العربية المهاجرة وتوطينها داخل الدول العربية، لرفع مستوى الإستثمار العربي بها، نظرا لأن تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة غير العربية إليها ضعيفة، مما لا يخدم مصلحتها في تطوير هياكلها الإنتاجية ورفع مستوى تجارتها الخارجية بما فيها البينية.

ومن أجل التعرف على واقع الإستثمارات العربية البينية، والجهود المبذولة لتحسينها وتنميتها للتعجيل بالتكامل الإقتصادي العربي، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالاتي:

المبحث الأول: واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية.

المبحث الثاني: واقع الإستثمارات العربية البينية.

المبحث الثالث: الإستثمارات العربية البينية والتكامل الإقتصادي العربي.

المبحث الأول: واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية

الإستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الأساسية الهامة في تحقيق النمو الإقتصادي، فهو محرك أساسي للنشاط الإقتصادي في الكثير من الدول، نظرا لأنه مرتبط بتحريك التجارة الخارجية وزيادة فرص التوظيف ورفع مستوى المعيشة وغيرها، ولتحقيق هذه المزايا تتسابق دول العالم بما فيها الدول العربية لجلب هذه الإستثمارات نظرا لامتلاكها سمات مميزة للإستثمار.

المطلب الأول: واقع تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي والعربي

أولا: حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر في العالم:

شهد تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا عام 2013 عودة إلى وتيرة الإرتفاع ليصل إلى 1452 مليون دولار، أما على صعيد التدفق الصادر فقد ارتفعت إلى 1411 مليون دولار، كما هو موضح في الجدول رقم (03-13):

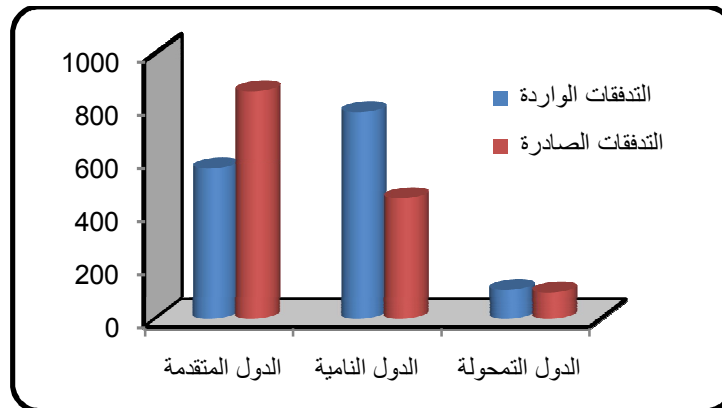
الجدول رقم (03-13): تطور تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم للفترة (2005-2013)

الوحدة: مليون دولار

الإستثمارات الصادرة					الإستثمارات الواردة					المنطقة
2013	2011	2009	2007	2005	2013	2011	2009	2007	2005	
857	1238	858	1890	793	566	748	606	1320	621	الدول المتقدمة
454	384	269	330	113	778	684	519	589	335	الدول النامية
99	73	49	51	14	108	92	72	93	34	الدول المتحولة
1411	1694	1175	2272	903	1452	1524	1216	2003	990	العالم

المصدر: بناء شخصي إعتماذا على: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2011، ص95.

الشكل رقم (03-04): توزيع تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم لسنة 2013



المصدر: بناء شخصي إعتماذا على معطيات الجدول رقم (03-13).

من خلال الجدول رقم (03-13) والشكل رقم (03-05) نلاحظ أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية سجلت رقما قياسيا بقيمة 778 مليار دولار وهو ما يمثل 54% من التدفقات العالمية، في المقابل نجحت الدول المتقدمة والدول المتحولة في زيادة التدفقات الواردة إليها خلال عام 2013 بقيمة 566 و108 مليار دولار على التوالي، أما تدفقات الإستثمار الأجنبي الصادرة نجدها قد ارتفعت علما أن 61% مصدرها الدول المتقدمة فيما ساهمت الدول النامية بنسبة 32% والدول المتحولة بنسبة 7%.

ثانيا: حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر للدول العربية وتوزيعه الجغرافي:

شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعاً بنسبة 9% من 53.5 مليار دولار عام 2012 إلى 48.5 مليار دولار عام 2013، وقد مثلت الإستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 3.3% من الإجمالي العالمي، أما الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية فقد شهد ارتفاعاً كبيراً بنسبة 62% من 18.2 مليار دولار عام 2012 إلى 29.5 مليار دولار عام 2013، ومثلت تدفقات الإستثمارات الصادرة من الدول العربية ما نسبته 2.1% من الإجمالي العالمي.

الجدول رقم (03-14): حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية وتوزيعه الجغرافي لسنة 2013

المنطقة	التدفقات الواردة		المنطقة	التدفقات الصادرة	
	مليون دولار	(%) من الإجمالي		مليون دولار	(%) من الإجمالي
الإمارات	10488	21.6	الكويت	8377	28.0
السعودية	9298	19.2	قطر	8021	27.0
مصر	5553	11.5	السعودية	4943	17.0
المغرب	3358	06.9	الإمارات	2905	10.0
السودان	3094	06.4	سلطنة عمان	1384	05.0
العراق	2852	05.9	البحرين	1052	04.0
لبنان	2833	05.8	السودان	915	03.0
الكويت	2329	04.8	لبنان	690	02.0
الأردن	1798	03.7	العراق	538	02.0
الجزائر	1691	03.5	المغرب	331	01.0
باقي الدول العربية	5163	10.6	باقي الدول العربية	319	01.0
الإجمالي العربي	48457	100	الإجمالي العربي	29475	100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار واثمان الصادرات: مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2014، ص ص 74 - 79.

من خلال الجدول رقم (03-14) تبين لنا أن الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد تركز خلال 2013 في عدد محدود من الدول العربية، حيث استحوذت كل من الإمارات والسعودية للعام الثاني على التوالي على أكثر من 40% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، حيث تصدرت الإمارات بنسبة 21.6%، ثم تلتها السعودية بنسبة 19.2% كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بنسبة 11.5%.

كما بينا لنا الجدول أن دول الخليج هي المصدر الرئيسي للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 9.5% لعام 2013، حيث تصدرت الكويت قائمة الدول العربية المصدرة بنسبة 28%، تلتها قطر بنسبة 27%، ثم السعودية في المرتبة الثالثة عربيا بنسبة 17%، وصولا إلى كل من المغرب ومصر وليبيا واليمن وتونس والأردن وموريتانيا بقيم محدودة وأخيرا فلسطين والجزائر بقيم سلبية.

ثالثا: حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2013

مثلت الإستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 3.3% من إجمالي العالمي البالغ 1.45 تريليون دولار، وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية قد شهدت تذبذبا خلال الفترة الماضية، حيث ارتفعت بشكل طفيف من متوسط بلغ 4.5% خلال الفترة ما بين عامي 2005 و 2007 قبل أن تتراجع إلى 2.8% عام 2011 ولتعاود ارتفاعها بنسبة 4% عام 2012، أما على صعيد الصادرات فقد كانت حصة الدول العربية من الإجمالي العالمي 2.1%. والجدول التالي يوضح حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر لعام 2013.

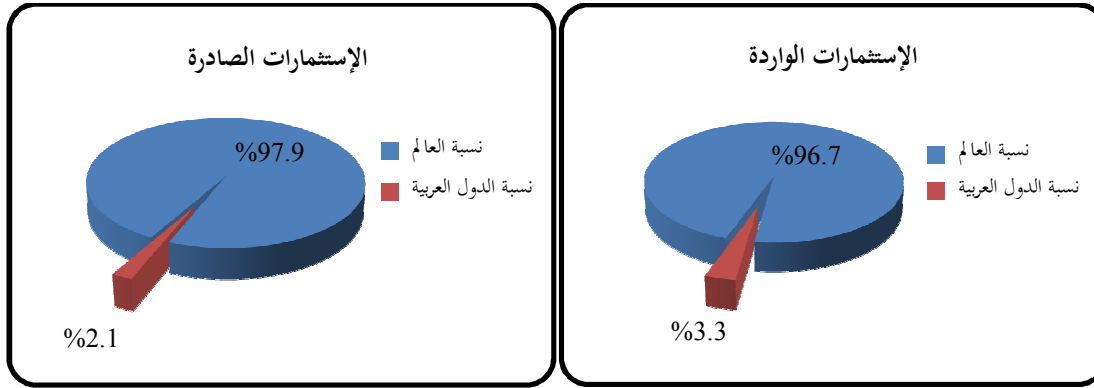
الجدول رقم (03-15): نسبة الإستثمارات في الدول العربية إلى إجمالي الإستثمارات

الأجنبية في الدول الخارجية إلى العالم لسنة 2013

البيان	حصة الواردات		حصة الصادرات	
	القيمة (مليون دولار)	(%) من إجمالي العالم	القيمة (مليون دولار)	(%) من إجمالي العالم
الإجمالي العربي	48.00	3.3	29.00	2.1
إجمالي العالم	1452.00	100	1411.00	100

المصدر: بناء شخصي اعتمادا على: معطيات الجدولين رقم 13- 14.

الشكل (03-05): نسبة الإستثمارات في الدول العربية إلى إجمالي الإستثمارات الأجنبية في الدول الخارجية إلى العالم لسنة 2013



المصدر: بناء شخصي إعتمادا على معطيات الجدول رقم (03-15).

المطلب الثاني: سمات مناخ الإستثمار في الدول العربية

أولا: الأوضاع والظروف السياسية

ورد في إحدى دراسات البنك الدولي التي شملت (400) شركة من 12 دولة متقدمة لدراسة العوامل التي يأخذها المستثمرون بالحسبان في اتخاذ القرارات الإستثمارية في الدول النامية إن 61% من المستثمرين يعتبرون أن المخاطر النابعة من أسباب سياسية تلعب دورا هاما في قرارات الإستثمار في البلدان النامية.¹ ولذلك فإن مدى استقرار النظام السياسي والاجتماعي وطبيعة التغيرات السياسية التي من الممكن حدوثها ومخاطر التأميم ومصادره والتدخل الحكومي النشط في العمليات الإقتصادية تعتبر من أهم المتغيرات التي يأخذها المستثمرون بعين الاعتبار عند اتخاذ قرارات الإستثمار، كما تشير إلى ذلك تقارير لجان البنك الدولي والدراسات المتخصصة في هذا المجال.

ثانيا: الأوضاع والظروف الإقتصادية

لقد استطاعت الدول العربية ومن خلال مواردها أن تعمل على التكيف مع الأوضاع السياسية والاقتصادية الدولية لتخرج من الأزمات باقتصاد صحي ومتنامي، ولقد حافظت على سعر صرف لعملة بحدود معينة، كما سيطرت على التضخم الذي تولد عن الأزمات الإقتصادية التي مر بها الإقتصاد العالمي عموما، على الرغم من عبء المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة والتي تجاوزت 160 مليار دولار، ويشمل ذلك مديونية ثلاثة عشر دولة وقد استثنى سبع دول نفطية.

أما فيما يتعلق بالبنية التحتية الأساسية، فقد استطاعت إنشاء شبكة طرق واسعة ومتطورة ووسائل إتصالات حديثة وفي هذا المجال عملت بعض الدول على تخصيص قطاع الإتصالات وسمح للأجانب بالتملك، وتوفرت

¹ أحمد زكريا صيام، آليات جذب الإستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، الجزائر، ص 93.

شبكة خدمات صحية متطورة من خلال المستشفيات والمراكز الطبية المنتشرة، و طورت أيضا نظاما تعليميا ينسجم مع أهداف التنمية ويعنى بمتطلباتها بتوفير شبكة من المرافق التعليمية المتمثلة بالمدارس والمعاهد والجامعات، والعمل على مد شبكات المياه والكهرباء، وعملت على تنمية وتطوير الجهاز المصرفي ليلبي متطلبات مرحلة الانفتاح الإقتصادي بصورة ديناميكية ومستمرة، كما زاد من قدراته التسويقية وانتهج سياسة الانفتاح الإقتصادي وتأمين المبادرة الفردية ومارس قواعد العلاقة المتينة بين القطاعين العام والخاص.

ثالثا: الأوضاع والظروف القانونية: نتيجة لمتطلبات المرحلة القادمة والتي تدخل فيها بعض الدول مرحلة الشراكة مع الإتحاد الأوروبي للدخول في منظمة التجارة العالمية الحرة، فقد عملت الدول على تحديث التشريعات والقوانين والأنظمة والتعليمات النازمة للإستثمار، والأنظمة الصادرة بموجبه، وقانون الشركات، وقانون ضريبة الدخل، وتخفيض مستوى الشرائح الضريبية، وقانون الأوراق المالية، وتعليمات التداول في سوق الأوراق المالية، وتخفيض صرف العملات الأجنبية، ورفع القيود على انسياب العملات الأجنبية، وتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع الأجنبية.¹

المطلب الثالث: فرص وتحديات الإستثمار في المنطقة العربية:

مع تزايد الانفتاح الإقتصادي العالمي في الآونة الأخيرة، عملت الدول العربية على جلب مزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر لبلدانها، حيث قامت بجهود كانت ترمي أغلبها إلى إغراء المستثمر الأجنبي لتوطين استثماراته بها، وقد ساعدها على ذلك عدة عوامل كانت بمثابة فرص للإستثمار بها، كما واجهتها بعض المعوقات والمشاكل كانت سببا في نفور المستثمر الأجنبي منها في بعض الأحيان.

أولا: الفرص المتاحة في الدول العربية: ونلخصها فيما يلي:²

- 1- تعد الدول العربية سوقا كبيرة الحجم بالنظر إلى حجم سكانها الذي بلغ حوالي 300 مليون نسمة، و يبلغ المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2000 دولار أمريكي.
- 2- سجلت معدلات النمو في الإقتصاديات العربية حوالي 3.1% في أواخر التسعينيات وهو ما يماثل معدلات النمو في جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية.

¹ نفس المرجع السابق، ص 94.

² شعبان فراج، التجارة والإستثمار البيئان كمدخلين للتكامل الإقتصادي العربي، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2005، ص 163.

- 3- هناك العديد من الدول العربية مثل مصر والمغرب والأردن والسعودية والجزائر وغيرها، قامت بسن تشريعات جديدة لخلق مناخ إستثمار يتناسب ومتطلبات المستثمر الأجنبي، وبدأت تطبق برنامج الخصخصة التي تفتح باب واسع أمام المستثمر الأجنبي، بالإضافة للجهود المبذولة لتحسين أداء أسواق المال في الكثير من الدول العربية.
- 4- بدأت العديد من الدول العربية في تحرير التجارة من خلال تخفيض التعريفات الجمركية وفتح الأسواق وحماية حقوق الملكية الفكرية والإستثمارات، فعلى سبيل المثال توجد تسع دول عربية أعضاء في منظمة التجارة العالمية وهناك دول أخرى في طريقها للانضمام.
- 5- إبرام بعض الدول العربية لاتفاقيات شراكة خاصة مع الإتحاد الأوروبي مما يساعد على زيادة انسياب الإستثمارات الأجنبية نحوها.

ثانيا: التحديات التي تواجه الإستثمار في المنطقة العربية:¹

- 1- قصور البنية الأساسية والخدمات في الدول العربية عن مثيلتها في العديد من دول العالم الجاذبة للإستثمارات الأجنبية.
- 2- عدم كفاءة الهياكل المؤسسية المختصة بعمليات التجارة في عدد من الدول العربية في إدارة النظم الجمركية.
- 3- عدم الإستقرار السياسي الذي تعانيه المنطقة العربية، ونقص الأمن في بعضها خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أصبحت الدول العربية تعتبر الدول العربية كمراكز ومعاقل لإيواء وتمويل الإرهاب مما يزيد في خوف المستثمر الأجنبي.
- 4- انتشار الفساد المالي والإداري، والبيروقراطية التي تعتبر من أهم العوامل المعوقة لزيادة تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة.
- 5- إرتفاع نسبة الضريبة المفروضة على أرباح المستثمرين في العديد من الدول العربية، مقارنة بالدول الغربية، أضف إلى ذلك مشكل تملك العقارات للأجانب.
- 6- عدم ملائمة القوانين والأنظمة الإقتصادية ومنها نظم الكفالة وقوانين العمل، وعدم توفر الشفافية وبطء الإجراءات، وضعف القدرة التنافسية لقوانين الإستثمار مقارنة بالدول المتقدمة، إضافة إلى القيود المفروضة على تدفق المعلومات، وعدم توفر الحماية الكافية للمستثمر وإستثماراته.

من خلال هذه التحديات التي تواجه الإستثمار في المنطقة العربية، ينبغي على الدول العربية أن تعمل على تجاوزها وتفاديها من أجل تنمية الإستثمارات بها، خاصة وأنها تملك فرصا لبأس بها لأجل ذلك، ومما لا شك فيه

¹ نفس المرجع السابق، ص 164.

أن بعض الإستثمارات المباشرة الوافدة لمختلف الدول العربية، بعضها يأتي من دول عربية أخرى، فما هو واقع الإستثمار العربي البيني؟.

المبحث الثاني: واقع الإستثمارات العربية البينية

شهدت الدول العربية تطورات لافتة كمية ونوعية على صعيد الإستثمار العربي البيني في السنوات القليلة الماضية، أدت إلى حدوث نمو كبير في التدفقات البينية، إضافة إلى حدوث تغيرات إيجابية على صعيد التوزيع الجغرافي لتلك التدفقات سواء الصادرة أو الواردة.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمارات العربية البينية

أولاً: مفهوم الإستثمارات العربية البينية:

يمكن تعريف الإستثمارات العربية البينية بأنها تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعون أو مؤسسات عربية معنوية من خارج الدول العربية المضيفة، توظف في مشاريع استثمارية خاصة أو عامة أو مختلطة، تدار على أسس تجارية وتكتسب الإستثمارات العربية البينية أهمية خاصة بوصفها إحدى ركائز التشابك والتلاحم الإقتصادي العربي، وليس من شك في أن المقدرات الإقتصادية للدول العربية من موارد وخدمات ويد عاملة ورؤوس أموال، وأراضي زراعية وسوق معتبرة تدعو إلى ضرورة التسريع لتعبئة رؤوس الأموال العربية وتوظيفها في المنطقة، فضلاً عن ذلك فإن الظروف الإقليمية والدولية وما ترتب عنها من إعادة رسم الخارطة السياسية والإقتصادية والأمنية في العالم تدفع الدول العربية إلى استغلال فرص التكتل لمواجهة التحديات وتعزيز مواقفها التفاوضية مع الأطراف الدولية¹.

ثانياً: أهمية الاستثمارات العربية البينية: تتضح أهمية هذه الإستثمارات من خلال ما يلي:

- 1- تخفيف أعباء التنمية العربية: ترجع أهمية الإستثمارات العربية البينية لما تقدمه من خدمات للتنمية العربية، فهي تقوم بتخفيف "عبء الإمتناع عن الإستهلاك لتوليد المدخرات" على دول العجز العربية، وذلك من خلال إضافة المدخرات الفائضة من دول الفائض العربية إلى المدخرات المحلية لدول العجز العربية. هذا بالإضافة إلى أن انسياب الإستثمارات العربية البينية يمثل إضافة إلى حجم الموارد المتاحة للإستخدام في الإقتصادات الهشة لها، كما يتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية ورفع إنتاجيتها، نظراً لما يترتب عليه من تشغيل الموارد كانت عطلة.
- 2- تحقيق التكامل العربي في مجال الإستثمار الإنتاجي: لقد انصبت معظم جهود التكامل بين التكاملات الإقتصادية للدول النامية بقاراتها الثلاثة (آسيا، أفريقيا، أمريكا اللاتينية) على تحقيق التكامل في مجالات العلاقات

¹ محمد قويدري، محمد فرحي، أهمية الإستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الإقتصادي العربي، مرجع سابق الذكر، ص 02.

التجارية، وبالمثل فقد تركزت جهود التكامل العربي في معظمها في المجال السياسي والعسكري، وهو الأمر الذي أدى إلى إهمال الدور الإقتصادي والاستثماري في تجسيد التكامل، هذا في الوقت الذي تتسم فيه اقتصاديات الدول النامية (بما فيها الدول العربية) بضعف درجة التطور بما لا ينسجم مع إهمال جانب التكامل الإنتاجي.

ومن هنا، يمكن القول بأن ما تحتاجه هذه الدول في تكاملها في المقام الأول، هو إقامة القاعدة الإنتاجية التي هي بأمرس الحاجة إليها والتي تقوم على أساسها العلاقات التجارية والوحدة السياسية والعسكرية لاحقاً، ومن هنا يمكن القول بأن ما تحتاجه هذه الدول في تكاملها في المقام الأول، هو إقامة القاعدة الإنتاجية التي هي بأمرس الحاجة إليها والتي تقوم على أساسها العلاقات التجارية والوحدة السياسية والعسكرية لاحقاً، إذ بدون ذلك لا يمكن توسيع التبادل التجاري بين هذه الدول لأن قدراتها الإنتاجية لا توفر منتجات يمكن الاتجار بها بشكل واسع، وبذلك يبقى مدخل تحرير التجارة ضعيف الأثر ومحدود الأهمية وعرضة للتخلي عنه لأبسط الأسباب نتيجة لذلك، ولهذا يبرز التكامل في مجال إقامة قاعدة الإنتاجية وتشغيلها وتوسيعها ليكون بمثابة المدخل الأساسي في التكامل بين الأقطار النامية بما في ذلك الأقطار العربية، كما يعتبر الاستثمار الإنتاجي العمل الأساسي الحاسم في توفير القاعدة الإنتاجية ونموها ومن هنا تتضح أهمية التأكيد على ضرورة التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي كمدخل أساسي وحاسم للتكامل العربي في المجالات الأخرى¹.

¹ بوخاري عبد الحميد، الاستثمارات العربية البينية (الواقع والآفاق)، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2010، ص ص 71-72.

المطلب الثاني: تطور الاستثمارات العربية البينية

أولاً: تطور حجم الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2005-2011):

شهدت تدفقات الاستثمارات العربية البينية وفق القطر المضيف نهاية عام 2011 تطوراً من 37.3 مليار دولار عام 2005 إلى 16.5 مليار دولار عام 2006 قبل أن تستأنف رحلة الصعود مرة أخرى إلى 22.6 مليار دولار عام 2009 ثم إلى نحو 6.8 مليار دولار عام 2011، والجدول رقم (03-16) يوضح ذلك:¹

الجدول رقم (03-16): تطور حجم الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2005-2011)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
حجم الاستثمارات	37263	16504	20660	35370	22599	12525	6816

المصدر: بناء شخصي اعتماداً على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، ص 129.

وبتتبع تطور الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة من عام 2005 وحتى عام 2011، يلاحظ أنها تضاعفت إلى نحو 151.7 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى تحسن مناخ الاستثمار بصفة عامة في المنطقة العربية، وحصول بعض المؤسسات المالية في بعض البلدان العربية على تصنيف الجدارة المالية الائتمانية، وهذه الزيادة ملاحظة في حجم الاستثمارات العربية البينية تعود في جزء مهم منها إلى التدفق النقدي النفطي خلال تلك السنوات.

ثانياً: حصة الاستثمارات العربية البينية من الاستثمارات البينية العالمية لسنة 2011:

تضاعفت التدفقات الاستثمارات البينية العربية خلال الفترة 2005-2011، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات البينية العربية خلال عام 2011 نحو 6816 مليون دولار أي بنسبة 15.9% من إجمالي الاستثمارات البينية العالمية، كما هو موضح في الجدول رقم (03-17).

الجدول رقم (03-17): نسبة الاستثمارات البينية في الدول العربية إلى

إجمالي الاستثمارات البينية العالمية لسنة 2011

إجمالي البيني العربي	القيمة (مليون دولار)	(%) من إجمالي العالم
إجمالي البيني العربي	6816	15.9
إجمالي البيني العالمي	42960	100

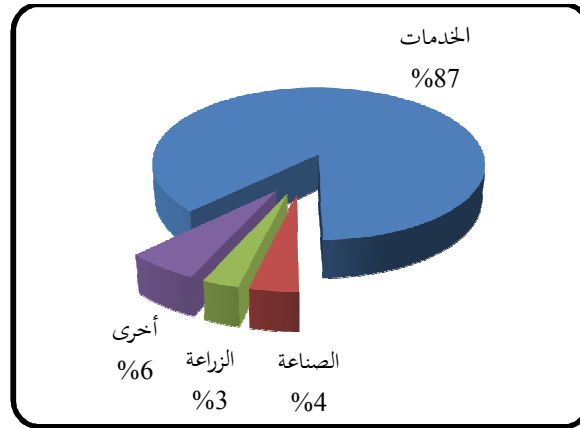
المصدر: بناء شخصي اعتماداً على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، ص 129.

ثالثا: التوزيع القطاعي لتدفقات الإستثمارات العربية البينية لسنة 2011:

وفقا لبيانات المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، فإنه في عام 2011 تركزت معظم الإستثمارات العربية البينية تركزت في قطاع الخدمات بحصة بلغت 87%، يليه قطاع الصناعة على ما نسبته 4% من الإجمالي، وقطاع الزراعة على ما نسبته 3% من الإجمالي وبينما اقتصرت حصة القطاعات الأخرى على 6% من الإجمالي.

الشكل رقم (03-06): التوزيع القطاعي للإستثمارات العربية البينية لسنة 2011



المصدر: بناء شخصي إعتقادا على: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار واثمان الصادرات: مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2011، ص 129.

رابعا: أسباب تنامي الإستثمارات العربية البينية

وبالإضافة إلى أثر التدفق النقدي النفطي، أرجع بعض الخبراء والمحللين الزيادة الملحوظة في حجم الإستثمارات العربية البينية في السنوات الأخيرة إلى عدة عوامل منها عوامل داخلية وأخرى خارجية.

1- العوامل الداخلية:¹

1-1- التحسن الإداري: فعلى المستوى الداخلي تحسنت خلال السنوات الأخيرة أساليب الترويج لمشروعات الجاذبة للإستثمار، صاحبها تحسن في الإجراءات الإدارية اللازمة لإقامة تلك المشروعات، وقد تمثلت أهم عناصر التحسن الإداري في اختصار الإجراءات سواء المتعلقة منها بالحصول على التراخيص أو خطوات البدء في عمليات التأسيس والإنتاج والتصدير، وتوفير الوقت اللازم لكل ذلك، هذا بالإضافة إلى تقليل الرسوم الإدارية، وتوفير المعلومات المتعلقة بالتشريعات والقوانين وإجراءات الضمان والتأمين وما يحتاج المستثمر معرفته عن الأمور البنكية والمصرفية في البلد المضيف.

¹ محمد عبد العاطي، أسباب تنامي الإستثمارات العربية البينية، متاح على الموقع:

www.aljazeera.net/specialfiles/pages/4eac207-423a-4787-bdc7-aacc0dff8b تاريخ الزيارة: 2015/05/03 على الساعة 09:54

1-2- المدن الإقتصادية المتكاملة: تلازم هذا التحسن الإداري مع توسع المنطقة العربية في إطلاق مشاريع عملاقة كان أبرزها في مجال المدن الإقتصادية المتكاملة، وتوفير ما تحتاج إليه من بنية أساسية مثل المطارات والطرق والموانئ والسكك الحديدية، وكان المثال الأبرز على ذلك في العامين 2005-2006 مدينة الملك عبد الله الصناعية في المملكة العربية السعودية، فضلا عن توسيع مدينة جبل علي في الإمارات.

1-3- استكمال برامج الخصخصة: وكان من الأسباب التي شجعت كذلك الإستثمارات البنية التزام عدد من الدول العربية باستكمال برامج التحول إلى الملكية الخاصة (الخصخصة)، وإتاحة المجال أمام بقية المواطنين العرب لشراء مشروعات يتم بيعها وتملكها كما حدث على سبيل المثال في مصر ببيع العديد من الشركات الكبرى والبنوك مثل شركة عمر أفندي وبنك القاهرة والإسكندرية، وقد جذبت عملية الخصخصة هذه أموال العديد من المستثمرين العرب.

1-4- انخفاض العائد على الإستثمار في الخارج: وجاء كذلك انخفاض معدل العائد على الإستثمار في الخارج مقارنة بنظيره في العالم العربي وتحديدًا في مجال الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والتعدين ليضيف إلى ما سبق ذكره من أسباب عاملا مهما في زيادة وتيرة الإستثمارات العربية البنية.

2- عوامل خارجية:

والتي لعبت دورا في زيادة حجم الإستثمارات العربية البنية كان أبرزها توجه جزء من الإستثمارات العربية في الدول الغربية إلى العالم العربي، وارتفاع أسعار النفط وزيادة العوائد المالية الناجمة عن ذلك.

2-1- أحداث سبتمبر: بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة ظهرت بدرجات متفاوتة موجات من الكراهية والعداء للعرب والمسلمين في الغرب والولايات المتحدة، ونجم عن ذلك سحب بعض المستثمرين العرب أموالهم من تلك البلدان وتوجيه جزء منها إلى العالم العربي، مما أدى إلى زيادة ملموسة في الإستثمارات البنية¹.

2-2- الطفرة النفطية: أما عن النفط فقد وصل سعر البرميل نحو 70 دولارا الأمر الذي راكم ثروات نقدية وفيرة لدى الدول المصدرة للنفط وبالأخص الخليجية، فاستثمرت هذه الدول جزءا منها في تحسين بنيتها التحتية، وجزءا آخر وجهته إلى الدول العربية على هيئة استثمارات في المجالات السابقة الذكر وهذه العوامل مجتمعة سواء الداخلية منها أو الخارجية تضافرت لتوجد بيئة جاذبة للإستثمار بشكل أفضل من ذي قبل، لكن ومع هذه الزيادة في

¹ محمد عبد العاطي، مرجع سابق الذكر.

حجم الإستثمارات البينية (60 مليار دولار) فإنها لا تزال قليلة جدا مقارنة بحجمها في الخارج الذي بلغ أكثر من 1200 مليار دولار.

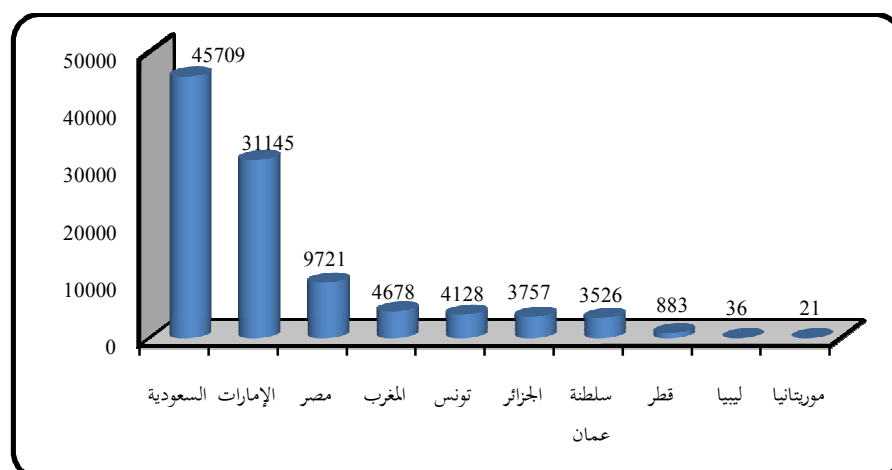
المطلب الثالث: توزيع الإستثمارات وفق البلدان العربية المستقبلية لها والمصدرة

أولا: التوزيع الجغرافي للإستثمارات العربية البينية حسب الدول المستقبلية:

بالنظر إلى الشكل رقم (03-06)، نلاحظ أن السعودية تصدرت الدول المستقبلية لتدفقات الإستثمارات العربية البينية بقيمة 45709 مليار دولار ونسبة 44% من إجمالي الإستثمارات، تلتها الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة 31145 مليار دولار ونسبة 30%، أما على صعيد بقية الدول فقد حلت مصر في المرتبة الثالثة بنسبة 9.4% ثم المغرب في المرتبة الرابعة بنسبة 4.5% ثم تونس في المرتبة الخامسة بنسبة 4% ثم الجزائر في المرتبة السادسة بنسبة 4% ثم سلطنة عمان في المرتبة السابعة بنسبة 3.4% ثم قطر وليبيا وموريتانيا بقيم محدودة¹.

الشكل رقم (03-07): التوزيع الجغرافي للإستثمارات العربية البينية حسب الدول المستقبلية للفترة ما بين عامي 2001-2012

الوحدة: مليون دولار



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار واثتمان الصادرات: مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2014، ص 82.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للإستثمارات العربية البينية حسب الدول المصدرة:

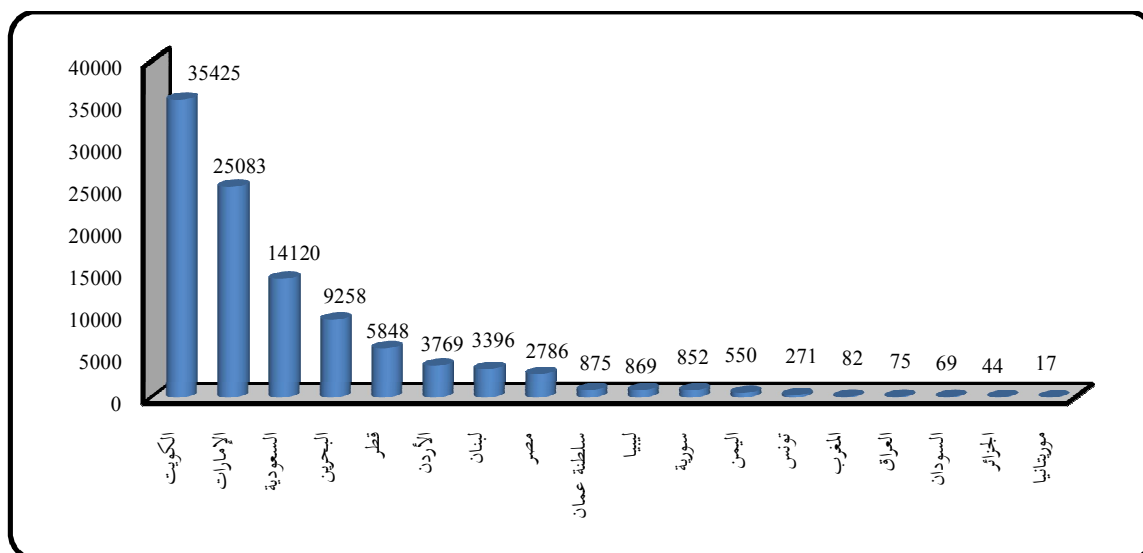
بالنظر إلى الشكل رقم (03-07)، نلاحظ أن الكويت تصدرت الدول المستقبلية لتدفقات الإستثمارات العربية البينية بقيمة 35425 مليار دولار ونسبة 34.3% من إجمالي الإستثمارات، تلتها الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة 25083 مليار دولار ونسبة 24.3%، وحلت السعودية في المرتبة الثالثة بنسبة 13.7% ثم البحرين

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار واثتمان الصادرات: مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2014، ص 15.

في المرتبة الرابعة بنسبة 9% ثم قطر في المرتبة الخامسة بنسبة 5.7% ثم الأردن في المرتبة السادسة بنسبة 3.7% ثم لبنان في المرتبة السابعة بنسبة 3.3% ثم مصر في المرتبة الثامنة بنسبة 2.7% ثم بقية الدول بقيم محدودة¹.

الشكل رقم (03-08): التوزيع الجغرافي للإستثمارات العربية البينية حسب الدول المصدرة للفترة ما بين عامي 2001-2012

الوحدة: مليون دولار



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2014، ص 83.

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2014، ص 15.

المبحث الثالث: الإستثمارات العربية البنية والتكامل الإقتصادي العربي

حتى تساهم الإستثمارات العربية البنية في تحقيق التكامل، لابد من قيام مجموعة من ترتيبات خاصة بها والمتمثلة في مجموعة من مشروعات مشتركة تربط بين الدول وإيجاد آليات لتنشيطها، وكذلك الإهتمام بتحسين مناخ الإستثمار في الدول العربية.

المطلب الأول: معوقات الإستثمارات العربية البنية

هناك جملة من المعوقات التي حالت دون إحراز تقدم ملموس في تنمية الإستثمارات البنية، ورفعها إلى المستوى الذي كان ينتظر أن تحرزه الجهود المبذولة لأجل ذلك، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1- المعوقات التشريعية والقانونية: والمتمثلة أساسا في:

1-1 عدم وضوح واستقرار التشريعات المنظمة للإستثمار.

2-1 القيود القانونية المفروضة بضرورة وجود شريك وطني إلى جانب المستثمر الأجنبي.

3-1 تعقيدات النظم الضريبية وكثرتها في الموضوع الواحد.

4-1 القيود التي تفرضها قوانين بعض الدول العربية على المستثمرين فيما يتعلق بتملك الأراضي والعقارات.

2- معوقات خاصة بالبنية التحتية: حيث تعاني العديد من الدول العربية من ضعف في البنية التحتية اللازمة

لإستثمار من كهرباء ومياه وسكك حديدية ومطارات وأسطول جوي وبحري للنقل.... إلخ، وتمثل عملية النقل واحدة من أهم معوقات الإستثمار، فإلى الآن لا يوجد لدى الدول العربية أساطيل من طائرات النقل والشحن الجوي، مما يزيد من صعوبة تصدير منتجات المستثمر العربي إلى بلدان عربية أخرى، ويضطر في بعض الأحيان إلى تصديرها في طائرات مدنية وبتكاليف باهظة مما يقلل من عائد الإستثمار، وهذه المشكلات تكاد تنعدم في الدول المتقدمة الأكثر جذبا للإستثمار إذ تتوفر على أساطيل عملاقة للنقل والشحن الجوي والبحري، وتتنافس شركات النقل في تقديم أرخص العروض لعمليات النقل، الأمر الذي يغري المستثمرين باستثمار أموالهم في تلك الدول².

3- معوقات ترتبط بعوامل إقتصادية ومالية:

تنجم عن إستمرار هيمنة القطاع العام على العديد من الأنشطة الإقتصادية، وعدم وجود منافذ تمويلية تقابل احتياجات المشاريع الإستثمارية، وعدم نضج بعض الأسواق المالية العربية فيما يتعلق بالتمويل متوسط وطويل الأجل والسوق الأولية والثانوية للسندات.

¹ محمد قويدري، محمد فرحي، أهمية الإستثمارات العربية البنية في تعزيز التكامل الإقتصادي العربي، مرجع سابق الذكر، ص 13.

² شعبان فرج، التجارة والإستثمار البيئان كمدخلين للتكامل الإقتصادي العربي، مرجع سابق الذكر، ص 182.

4- معوقات ترتبط بعوامل تنظيمية وإدارية وإجرائية:

خاصة في حالة تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار، واستمرار تعقيد الإجراءات الحكومية المتعلقة بتراخيص الاستثمار.

5- معوقات خاصة بنقص ودقة المعلومات: وعدم سهولة الحصول عليها أو عدم دقتها أو عدم صدورها بشكل منتظم في عدد كبير من الدول العربية.¹

المطلب الثاني: جهود الدول العربية في مجال تحسين مناخ الاستثمار

من المعروف أن من أهم أسباب هجرة رؤوس الأموال والاستثمارات العربية عدم ملائمة المناخ العام للاستثمار في الوطن العربي لإبقاء وجذب هذه الأموال على الرغم من كل الجهود التي بذلت لتحسينه، ومن الحديث عن استعادة رؤوس الأموال والاستثمارات العربية المغتربة مع بقاء المناخ العام للاستثمار في الدول العربية على حاله غير ذي جدوى ما لم يتم بذل جهود إضافية إقتصادية وإجتماعية وسياسية لتحسين هذا المناخ تحسيناً حقيقياً، يؤدي إلى دفع عجلة النمو الإقتصادي في وطننا العربي، وإلا تحولت رؤوس الأموال العائدة إلى مجرد إيداعات مصرفية تقوم مصارفنا العربية مضطرة بإعادة إيداعها وتوظيفها في المصارف الأجنبية.²

وتلك المشاهدة لم تكن خافية على الكثير من الدول العربية، وهو الأمر الذي دفع بتلك الدول إلى العمل على إستعادة رؤوس الأموال والاستثمارات العربية في الخارج، أو على الأقل إستعادة جزء منها سواء كانت في صورة إستثمارات مباشرة في مشروعات إقتصادية أجنبية أو متعددة الجنسيات أو في صورة إستثمارات مالية غير مباشرة، بمختلف الطرق والوسائل والسياسات الجاذبة، وذلك طريق عن طريق تحسين مناخ الاستثمار في تلك الدول، نظرا لحاجة النظام الإقتصادي العربي على المستوى الكلي لهذه الإستثمارات.

ومن الجهود التي بذلت لتحسين المناخ الإستثماري في الدول العربية نجد الآتي:

لقد سلكت العديد من الدول العربية توجهها ملاحظا في مجال تطوير أجهزتها المسؤولة عن الترويج للإستثمار فيها، والتي عادة ما تكون النافذة التي يتعامل من خلالها المستثمر الأجنبي مع البلد المضيف، إضافة إلى إهتمام عدد من الدول بإنشاء مجلس أعلى خاص بالتنمية الإقتصادية أو مجلس أعلى للشؤون الإقتصادية والإستثمار، كما اتجهت العديد من الدول العربية لاستكمال التشريعات الخاصة بتشجيع وتنظيم الإستثمار الأجنبي فيها وبصفة خاصة الإستثمارات العربية البنية، وتشتمل غالبية تلك القوانين والتشريعات على ضمانات لرأس المال العربي المستثمر ضد التأميم أو المصادرة أو الإستيلاء أو الحجز، إلا إذا تقرر ذلك لأسباب تتعلق بالصالح العام

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2011، ص 136.

² بوخاري عبد الحميد، الإستثمارات العربية البنية (الواقع والآفاق)، مرجع سابق الذكر، ص 78-79.

وأن يكون ذلك بموجب قانون أو بناء على حكم قضائي، كما تنص تلك التشريعات على وجوب أن يكون هناك تعويض عادل مع السماح بتحويل قيمة الإستثمار إلى الخارج.¹

كما نصت تلك القوانين والتشريعات على ضرورة أن تكفل الدولة المضيفة تحويل صافي الأرباح الناتجة عن إستثمار رأس المال، كذلك إعادة تصدير رأس المال المستثمر في حالة تصفية المشروع بنفس العملة التي استورد بها. وقد حدث أيضا تطور نموذجي بارز في سن التشريعات تمثل في تبني تشريعات عصرية جديدة تتناول الكثير من المسائل المستحدثة، مثل إصدار قوانين التآجير التمويلي والتمويل العقاري ومكافحة غسل الأموال وتنظيم التجارة الإلكترونية، وما زالت معظم الدول العربية مستمرة في بذل المزيد من الجهود التشريعية والإدارية والتنظيمية بهدف تحسن مناخ الإستثمار فيها وجعله تنافسيا في ظل التوجه الدولي نحو العولمة، كما يتم في هذا الإطار إصدار وتنقيح العديد من التشريعات الضريبية والجمركية، والنظم المتعلقة بالمناطق الحرة، وبالإضافة إلى التطوير الذي حدث في سن التشريعات على النحو المشار إليه، فقد اتجهت العديد من الدول العربية إلى إبرام اتفاقيات ثنائية لتشجيع وحماية الإستثمار أو تجنب الازدواج الضريبي، ومن جهة أخرى، وفي إطار إستخدام تقنية المعلومات في ترويج الإستثمارات، إتجهت الدول العربية مؤخرا إلى إقامة مواقع خاصة بأجهزتها الوطنية لترويج الإستثمار على الشبكة العالمية (الإنترنت) تعرض فيها مناخ الإستثمار المتوافر فيها.

ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى ما قام به مجلس الوحدة الإقتصادية العربية بمبادرات، من خلال أمانته العامة خلال السنوات الأخيرة حيث تم اتخاذ عدة خطوات إيجابية تهدف إلى تحسين البيئة الإستثمارية العربية، نذكر منها الآتي:

- إنشاء خريطة إستثمارية للدول العربية جمعت نحو 4000 فرصة إستثمارية منتشرة على نطاق 15 دولة عربية، وتشمل كافة قطاعات الإنتاج والخدمات، وتعتبر قاعدة معلومات للمستثمر العربي والأجنبي، وتتصف بالديناميكية أي التحديث المنتظم.

- إنشاء آلية للإستثمار تضم القطاع الخاص والإتحادات العربية وجهات التمويل العربية وأجهزة الإستثمار الحكومية العربية، وتهدف هذه الآلية إلى ترويج الفرص الإستثمارية التي تشتمل عليها الخريطة الإستثمارية والتنسيق بين الدول العربية، بالإضافة إلى مواجهة معوقات الإستثمار وكذلك التقريب بين قوانين الإستثمار.

¹ نفس المرجع، ص 79.

المطلب الثالث: آليات تنشيط الاستثمارات العربية البنية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي

إن تفعيل العمل الاستثماري المشترك كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي يجب أن ينبثق أولاً من إرادة سياسية عربية صادقة، ثم بإيجاد وإنشاء مؤسسات عربية مشتركة للإستثمار التي تعمل على إقامة هيكل اقتصادي متماسك من خلال العلاقات التي تربط أجزاء هذا الهيكل وتسهم في تحفيز الإستثمارات، وتشغيلها، وتوسيع الطاقة الاستيعابية، التي تدفع نحو المزيد من الإستثمار عن طريق توفير إمكانيات إقامته، وهذا في ظل شروط تسمح أيضاً للبلدان العربية أن تحتك بالشركات المتعددة الجنسيات كعلاقة شركة بشركة أخرى مستقلة أو علاقات تعاون، وشراكة قائمة على المصالح الاقتصادية، مما يسمح بتنمية المعارف التقنية، والتكنولوجية للشركات العربية، وعلى تفعيل دورها في التقريب بين السياسات الاقتصادية العربية، وتهيئة ظروف حسنة لعمل اقتصادي وسياسي عربي مشترك بالإضافة إلى آليات أخرى تتصل بما سبق، وأهمها:¹

1- اعتماد استراتيجيات إنمائية عربية قطرية وقومية تسمح وتشجع على توظيف رؤوس الأموال العربية محلياً بدلاً من تهجيرها إلى البلدان الصناعية، مع تشجيع توظيف هذه الأموال في مشاريع إنمائية خصوصاً منها الإنتاجية في القطاعين العام والخاص بدلاً من تركزها في دعم الميزانيات العمومية للحكومات.

2- تشجيع فتح مؤسسات مصرفية ومالية أو فروع لها بين البلدان العربية بهدف ترقية الإستثمارات العربية القطرية والبنية، مع الإهتمام بتنمية الأسواق المالية القطرية، التي تتميز بالضعف لأن نسبة أموال المساهمين الإقتصاديين العرب خصوصاً من القطاع الخاص تمثل 10% من الناتج الداخلي الخام مقابل 30% في البلدان النامية و60% في البلدان الصناعية.

3- الإستمرار في تحسين بيئة أداء الأعمال ومناخ الإستثمار في البلدان العربية، مع التركيز في قوانين الإستثمار لمختلف الأفطار العربية على منح للمستثمرين العرب نفس الحوافز التي يمنحها كل قطر لرعاياه بهدف اجتذاب الإستثمارات العربية البنية وتشجيعها، والعمل في أقرب وقت ممكن على إزالة العقبات الإدارية وتطوير التشريعات النازمة لهذه العملية، وتحسين كفاءة وقدرات الأجهزة المشرفة على نشاط الإستثمار فيها، والسعي لخلق فرص استثمارية جديدة تشجع على عودة سريعة للإستثمارات العربية في الخارج.

4- ضرورة التركيز على إقامة صناعة متكاملة الحلقات ذاتياً، وذلك باعتماد أسلوب التعاقدات الصناعية الجزئية فيما بين البلدان العربية كأسلوب في التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي من خلال تصنيع المكونات والأجزاء في عدد من البلدان العربية التي تتوفر لديها الإمكانية والقدرة التنافسية على ذلك، باعتبار أن مثل هذا الأسلوب من

¹ منصور الزين، دور الإستثمارات العربية البنية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، 17-19 أبريل 2007، ص 220-221.

شأنه أن يعزز روابط التكامل والتشابك الاقتصادي والصناعي بين البلدان العربية ويعزز من القدرة التنافسية للمنتجات التي تتم وفق هذا التصور.

5- إدماج القطاع الخاص في البلدان العربية والاتحادات والمنظمات غير الحكومية بعملية التنسيق والتكامل الاقتصادي من خلال إشراك هذه الجهات في المنظمات العربية الرسمية ذات الاختصاص العاملة في إطار جامعة الدول العربية ومؤسساتها ومنظماتها المتخصصة ولا يقتصر التمثيل فقط على الشخصيات السياسية في هذه المناابر.

خاتمة الفصل:

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر عاملا أساسيا لتحقيق التنمية الإقتصادية في دول العالم بما فيها الدول العربية، حيث قامت الدول العربية بمجهودها الرامية إلى توفير المناخ المناسب لهذا الإستثمار - استقطاب أكبر جزء منه، وغم كل ذلك يبقى نصيب الدول العربية من إجمالي الإستثمار الأجنبي الوافد للعالم ضعيف جدا، ولا يتناسب إطلاقا وطموحاتها، وعليه عملت الدول العربية على تعزيز وتنمية الإستثمارات العربية البينية، إدراكا منها بأنها سوف تطور الهياكل الإنتاجية العربية وتخلق صناعات عربية متطورة، فبدلت العديد من الجهود من أجل ذلك، وكل ذلك لم يعمل على رفع الإستثمارات العربية البينية إلى مستويات أعلى كما كان منتظر منها، وإتضح أن تلك الإستثمارات تركزت فقط في المجال الخدمي بعيدا تماما عن النشاطات الإنتاجية سواء الصناعية أو الزراعية، والتي تعتبر الأمل في النهوض بالاقتصاديات العربية على مستوى صحيح من التكامل والنمو.

وقد واجه الإستثمارات العربية البينية العديد من المعوقات كانت سببا في ضعفها وعدم رفع مستواها، من بين الأسباب ضعف المناخ الاستثماري العربي ووجود نقائص فيه لا تتماشى ومتطلبات تعزيز الإستثمارات العربية البينية، حيث يجب توفر آليات لتنشيطها للدفع بمسيرة تكاملها الإقتصادي نحو التحقيق.

الخاتمة العامة

كان القصد من وراء هذا البحث هو محاولة التعرف على واقع التجارة والاستثمار العربيان البينيان وما مدى مساهمتهما في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي، حيث يملك الوطن العربي المؤهلات والمقومات التي تجعله قادرا على بناء كتلة إقتصادية متماسكة رغم تدني مستوى أداء إقتصادياته على الساحة الدولية، ولذلك راحت الدول العربية تبذل جهودا وتجري محاولات منذ أمد بعيد لتحقيق تكامل إقتصادي عربي قوي وفعال حتى تحافظ على بقائها في هذا العالم الذي أصبح اليوم يعج بالتكتلات الإقتصادية، حيث أصبح كل تكتل منها يريد أن يسيطر ويحتكر على أساليب التنمية ويجعلها في خدمة الدول الأعضاء فقط، لأنها توجد فيها سوقا كبيرة للتجارة البينية الحرة تقريبا من جميع القيود، وكذلك تعمل على إعطاء الأولوية لتوطين استثماراتها بداخل دول التكتل، بما تعمل في النهاية على تحقيق الرفاهية للدول الأعضاء، وفي نفس الوقت تمثل هذه التكتلات للدول غير الأعضاء فيها تحديا ومنافسة كبيرة، وهذا ما يعني أن إقامة تكتل إقليمي للدول العربية أصبح أمرا حتميا، إذ لم يعد هناك مجال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والدفاع عن المصالح الإقتصادية الوطنية إذا بقي البلد منفردا، ومن هذا المنطلق تظهر أهمية إحياء التكامل الإقتصادي العربي من جديد، عن طريق تشجيع وتنمية مداخله وبالخصوص مدخلي التجارة والاستثمار البينيان لما لهما دور كبير في دفع مسيرة التكامل الإقتصادي العربي نحو الهدف المنشود، فتحيرير التجارة ما بين الدول العربية تخلق سوقا عربيا واسعا يتمتع بوفرات الحجم ويستفيد من مزايا التخصص والمنافسة وتقسيم العمل، والاستثمارات العربية البينية بدورها تعمل على تطوير وتحديث هياكل الإنتاج العربية وتخلق صناعات عربية ذات كفاءة إنتاجية عالية، ويعمل تنشيط وتفعيل هذان المدخلان في الأخير على تحقيق التكامل الإقتصادي العربي، وعليه حاولنا من خلال فصول بحثنا المختلفة التوصل إلى مجموعة من الفرضيات والتي على أساسها يمكن تقديم جملة من النتائج والتوصيات التي نعتقد أنها مفيدة لتفعيل التجارة والاستثمار العربيان البينيان والتكامل الإقتصادي العربي، وفي الأخير قمنا بتقديم آفاق الدراسة.

❖ اختبار الفرضيات: وتبعاً لما تم ذكره فإن اختبار الفرضيات هو على النحو التالي:

الفرضية الأولى: التكامل الإقتصادي هو عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر قصد إزالة العراقيل على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها، والعمل على التنسيق بين مختلف سياستها الإقتصادية من أجل بلوغ أهداف إقتصادية معينة.

الفرضية الثانية: لم تحقق محاولات التكامل الإقتصادي العربي نجاحا، والأسباب في ذلك عديدة منها مشكلة الإدارة السياسية، الاختلالات في الهياكل الإقتصادية، إضافة إلى عدم انسجام السياسات الإقتصادية والتجارية.

الفرضية الثالثة: يعد المدخل التجاري للتكامل مناسباً للاقتصاديات التي قطعت شوطاً في بناء القاعدة الإنتاجية المحرك للتبادل التجاري، ولذلك لم يكن لهذا المدخل في الإقليم العربي فاعلية في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي إذا لم يرتفع حجم القاعدة الإنتاجية للدول العربية، ولذا فإن محاكاة الدول العربية لهذا النموذج الذي طبقته الدول العربية يعد خطأ يجب تداركه بالشروع في تكامل إنتاجي موازي وتنمية تكاملية مكاملة تقوم على توسيع القاعدة الإنتاجية وتعميقها.

الفرضية الرابعة: رغم الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار إلا أنه يبقى غير ملائم فيما بين الدول العربية، ويشكل إعاقة في تفعيل هذا الاستثمار، حيث بلغ حجم الاستثمارات البينية العربية خلال عام 2011 نحو 6816 مليون دولار أي بنسبة 15.9% من إجمالي الاستثمارات البينية العالمية.

❖ النتائج: من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

1- التكامل الإقتصادي يعتبر إطار متميز من العمل يوسع أفق النشاط الإقتصادي وينسقه، وينشط العمل الإقتصادي على صعيد المنطقة الإقليمية المتكاملة، بحيث تتضاعف فرص العمل وتتضاعف إمكانيات النمو وتندمج المصالح الإقتصادية للدول الأعضاء بما يحقق رفاهيتها دون أي تمييز.

2- هناك العديد من المعوقات التي حالت دون إحراز نتائج إيجابية من محاولات التكامل الإقتصادي العربي، منها الإقتصادية والسياسية ومعوقات أخرى، ولقد كان للخلافات السياسية القائمة بين بعض الدول العربية وغياب الإدارة السياسية في بعض الأحيان أثر كبير في تعطيل مسيرة التكامل العربي، وإلى جانب ذلك أصبح التكامل الإقتصادي في الوقت الراهن مهدد بتعطيل مسيرته أو توقفها نتيجة التحديات العالمية التي تواجهه، أبرزها حتمية انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية.

3- لقد استمر التراجع في معدل نمو قيمة التجارة البينية العربية في عام 2013 ليقصر على 4.2% لتبلغ نحو 113.6 مليار دولار، مقابل معدل نمو بلغ 8.1% عام 2012، وحوالي 10.7% خلال عام 2011، ويرجع ذلك إلى إنخفاض معدل نمو في كل من الصادرات البينية والواردات البينية ليصل إلى حوالي 2.3% و6.3% في كل منهما خلال عام 2013 مقارنة مع ارتفاع بلغ حوالي 7.1% و9.1% مسجلة خلال العام السابق لكل منهما على الترتيب.

4- بقاء التجارة العربية البينية على هذا المستوى وبهذا الحجم رغم الجهود القطرية والإقليمية العربية لن يساعد على إحراز تقدم ملموس في مسار التكامل الإقتصادي العربي، فالواجب على الدول العربية إن أرادت تحقيق ذلك العمل على تطوير هياكل الإنتاج العربية بما يعمل على رفع مستواها، ويسهل من إقامة تكاملها الإقتصادي.

5- إن الدول العربية قطعت شوطاً في وضع تشريعات وقوانين تحث وتحفز المستثمر، سواء العربي أو الأجنبي، على القيام بالإستثمار في الدول المضيفة، بالإضافة إلى أن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار تعمل جاهدة على توفير الضمانات اللازمة، لكن تبقى هذه الأخيرة محدودة مقارنة بالأهداف المسطرة.

6- لا زال نصيب الدول العربية من إجمالي الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول العالم ضعيف ولا يتناسب وطموحاتها في رفع مستوى التنمية بها، إذ لا يتعدى في المتوسط 2.1%، أما الواقع الحالي للإستثمارات العربية البينية فأتضح أنه يتميز بضآلة حجمه وتركزه بصفة أساسية في الدول النفطية الخليجية، كما اتضح تركزه على المجال الخدمي بعيداً تماماً عن النشاطات الإنتاجية، مما يعني أنه لن يعمل على النهوض باقتصاديات الدول العربية ولن يخدم مصلحتها في تنمية تجارتها البينية.

❖ **التوصيات:** بعد الدراسة التي قمنا بها والنتائج المتوصل إليها نقترح مجموعة من التوصيات ندرجها فيما يلي:

- 1- الإسراع بإقرار قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية من أجل تحقيق نتائج أكبر للتجارة العربية البينية.
- 2- محاولة التغلب على معوقات التصدير في الدول العربية بدعم جهود التدريب والتطوير داخل الصناعات التصديرية، ومدد المؤسسات الصناعية بالمعلومات اللازمة عن متطلبات الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى دعم الإنفاق الحكومي في مجال البنية الأساسية اللازمة لإقامة المشروعات المخصصة للتصدير.
- 3- الحفاظ على تواصل النمو في التدفقات الواردة إلى المنطقة العربية وخصوصاً التدفقات العربية البينية وتلك التي تعظم القيمة المضافة على كافة الأصعدة بما في ذلك الحصول على تقنيات المتقدمة والمهارات الإدارية والفنية... إلخ
- 4- إصلاح النظام القضائي وإرساء قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية والمادية وتوفير الحماية القانونية للمستثمر وإتباع أفضل الممارسات الدولية في فض المنازعات التجارية.
- 5- تشجيع الشركات عبر القومية العربية على مواصلة دورها في تعزيز الإستثمارات العربية البينية بإنشاء المزيد من المشروعات المتنوعة في المنطقة، ولاسيما المشروعات العربية المشتركة الكبرى وفي مقدمتها مشروعات الربط البري والبحري والجوي.
- 6- تحسين المكونات الإقتصادية لمناخ الإستثمار على المستويين الداخلي والخارجي.
- 7- تعزيز الإقتصاد الجديد باستخدام التطبيقات الحديثة للإتصالات وتقنية المعلومات وتطوير البنية التحتية الرقمية.
- 8- تحسين دقة الإحصاءات الإقتصادية من خلال إنشاء وتطوير قواعد البيانات والمعلومات وفقاً للمعايير الإحصائية المتفق عليها دولياً، وتعزيز جودتها من حيث الشفافية والدورية والانتظام والشمولية في إصدارها.

❖ آفاق الدراسة: رغم طرحنا لكل عناصر الخطة المرسومة لهذا البحث، إلا أنه تبقى بعض النقاط غامضة يمكن أن تعالج في بحوث جديدة لكي تفتح أبواب وآفاق للبحث العلمي، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال بعض الإشكاليات التي نراها جديدة بأن تكون لأبحاث مستقبلية:

- 1- ما هو مستقبل التجارة والاستثمار العربيان البينيان في ضوء التوترات الراهنة في المنطقة العربية؟
- 2- ما دور المشروعات الزراعية العربية المشتركة في تفعيل مسيرة التكامل الإقتصادي العربي؟
- 3- دور القطاع الخاص كأداة مساهمة في تفعيل مسار التكامل الإقتصادي العربي؟

قائمة المراجع

❖ الكتب:

- 1- أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، 1999.
- 2- أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001.
- 3- أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية: السوق العربية المشتركة وظاهرة العولمة، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2006.
- 4- حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1998.
- 5- زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مطابع الأمان، بيروت.
- 6- سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 7- صلاح الدين السيبي، الشركات المتعددة الجنسيات وحكم العالم، عالم الكتاب، القاهرة، 2003.
- 8- صلاح الدين حسن السيبي، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، السوق العربية المشتركة (الواقع والطموح)، الطبعة الأولى، عام الكتب، القاهرة، 2003.
- 9- طالب عوض، عامر باكير، التجارة العربية البينية الواقع والآفاق المستقبلية، قسم اقتصاد الأعمال، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، 2008.
- 10- عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 1998.
- 11- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 12- عادل حسيني، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية للطبع والنشر، لبنان، 2001.
- 13- عادل خليفة، السوق العربية المشتركة بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، 2001.
- 14- عبد الحميد إبراهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، الطبعة الخامسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986.
- 15- عبد الرحمن يسري أحمد، قضايا اقتصادية معاصرة، الدارة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 16- عبد القادر رزق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
- 17- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- 18- كامل بكري، الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 19- محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي: دراسة نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000.
- 20- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، 2006.

❖ الرسائل والأطروحات الجامعية:

- 21- إسمهان خاطر، دور التكامل الإقتصادي في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.
- 22- آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007.
- 23- جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2006.
- 24- خالد برزق، آثار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول، رسالة ماجستير في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
- 25- سعاد يحيى، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجرية الاتحاد الأوروبي)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

- 26- السعيد بوشول، واقع التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2009.
- 27- شعبان فرج، التجارة والاستثمار البنيان كمدخلين للتكامل الإقتصادي العربي، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005.
- 28- العالية الشريح، أثر اتفاقيات التعاون والشراكة على حجم التجارة العربية البينية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، المركز الجامعي بغرداية، 2011.
- 29- عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية (دراسة حالة الاتحاد الأوروبي)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.
- 30- عبرات مقدم، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.
- 31- كمال مقروس، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي، جامعة فرحات عباس، 2014.
- 32- كهينة رشام، واقع وآفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009.
- 33- المختار رنان، تحليل علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخل، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة.
- 34- نذير غانية، دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الإقتصادي العربي، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2009.
- 35- وهبية مشدن، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

❖ المجالات:

- 36- أحمد زكريا صيام، آليات جذب الإستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، الجزائر، 37- بوخاري عبد الحميد، الإستثمارات العربية البينية (الواقع والآفاق)، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2010.
- 38- جميلة الجوزي، التكامل الإقتصادي العربي واقع وآفاق، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، الجزائر.
- 39- حامد مجدي، المنظمات الإقليمية ومسألة الوحدة، مجلة المستقبل العربي، العدد 121، مارس 1989.
- 40- سمية كبير، أداء التجارة الخارجية العربية والبينية (2000-2004)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، 2005.
- 41- عبد المجيد قدي، الأزمة الإقتصادية العالمية وواقع دول العالم الثالث، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الإقتصادية والسياسية، الجزائر، 1997.
- 42- مقراني الهاشمي، التكامل الإقتصادي العربي - واقع وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 11، 1999.

❖ التقارير:

- 43- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2014.

❖ المؤتمرات والملتقيات والندوات:

- المؤتمر الدولي حول التجارة العربية البينية والتكامل الإقتصادي، الجامعة الأردنية- عمان- المملكة الأردنية الهاشمية، 20-22 سبتمبر 2004، وضم المداخلات التالية:

- 44- حسن صادق حسن عبد الله، دور المشروعات العربية الصناعية المشتركة في تطوير التعاون الصناعي العربي.
- 45- عبد الناصر الزيوي، نموذج لتكتل إقتصادي عربي.

الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تليجي عمار، الأغواط، 17-19 أبريل 2007، وضم المداخلات التالية:

- 46- أحمد فراس العوران، التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والطموحات.
47- منصور الزين، دور الإستثمارات العربية البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي.
الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة الوادي، الجزائر، 26-27 فيفري 2012، وضم المداخلات التالية:

- 48- جمال عمورة، معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي-مع عرض تجربة الاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي.
49- مراد زايد، التكامل الاقتصادي العربي-العربي لمواجهة التحديات في ظل المتغيرات العالمية.
الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004، وضمت المداخلات التالية:
50- أحمد باشي، التكامل العربي بين قرار التخصص أو الاندماج.
51- أحمد باشي، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي- مع التركيز على مناطق التجارة الحرة-.
52- بشير بن عيسى، معوقات التكتل الاقتصادي العربي ومقوماته.
53- سعيدة بوسعدة، زينب بوقاعة، التحديات والآفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي.
54- عبد الحميد زعباط، التجارة العربية البينية والإستثمارات العربية البينية أدواتان للتكامل الاقتصادي العربي.
55- فتيحة ونوغي، فريدة لرقط، التكامل الاقتصادي العربي بين المقومات والمعوقات.
56- فضيلة جنوحات، تنسيق التكامل الاقتصادي العربي وتفعيله في ظل التحديات الإقليمية والدولية.
57- محمد قويدري، محمد فرحي، أهمية الإستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي.
58- موسى رحمان، التكامل العربي بين خيار التخصص أو الاندماج.

❖ المواقع الإلكترونية:

- 59- محمد عبد العاطي، أسباب تنامي الإستثمارات العربية البينية، متاح على الموقع:
www.aljaseera.net/specialfiles/pages/4eaac207-423a-4787-bdc7-aacc0dff8b
60- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2011.
61- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2012-2013.
62- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2014.

الملاحق

الملحق رقم 01:

الصادرات والواردات العربية الإجمالية

2013-2009

(البيانات بالآلاف دينار)

معدل التضخم	معدل التضخم		القيمة المضافة (مليارات دينار)					معدل التضخم		القيمة المضافة (مليارات دينار)					القطاع
	%	2012-2009	+2013	2012	2011	2010	2009	%	2013	+2013	2012	2011	2010	2009	
المجموع	5.8	10.8	874,138	826,543	741,598	662,071	607,278	-0.2	21.6	1,219,192	1,221,892	1,197,665	911,797	735,678	المجموع
الزراعة	3.4	13.4	21,895	20,781	18,957	15,586	14,286	1.1	9.9	6,777	6,700	6,778	5,948	5,048	الزراعة
الخدمات	4.7	11.2	245,000	214,101	227,411	181,404	170,121	8.4	16.1	325,376	300,162	281,640	212,291	191,302	الخدمات
الصناعة	3.1	10.0	15,663	14,894	13,619	12,589	11,290	5.9	17.9	20,927	19,768	19,650	13,647	12,032	الصناعة
التجارة	0.6	8.4	24,309	24,445	21,931	21,309	19,177	0.3	5.6	17,044	16,998	17,822	16,417	14,478	التجارة
الصناعة	16.4	6.7	52,040	44,684	46,459	37,806	36,786	-9.2	16.7	46,000	71,622	72,874	57,219	46,080	الصناعة
الخدمات	6.3	8.1	560	597	863	714	768	2.6	1.2	120	117	126	103	113	الخدمات
الصناعة	8.1	17.7	168,155	155,191	111,986	106,863	98,544	-3.2	26.4	775,871	388,401	364,609	251,141	192,796	الصناعة
الخدمات	7.5	1.6	9,218	9,210	9,236	10,045	9,691	78.1	210	7,086	4,006	9,299	11,401	8,257	الخدمات
...	...	...	...	...	...	17,467	15,290	...	...	...	...	...	12,238	10,455	...
الخدمات	8.6	22.8	1,720	1,881	1,530	1,030	1,016	-11.5	15.6	605	664	596	497	441	الخدمات
الصناعة	10.6	10.1	61,000	55,169	47,803	41,915	41,777	-4.9	31.8	80,590	94,172	79,681	51,764	39,101	الصناعة
الخدمات	12.7	20.7	35,400	31,416	21,620	19,775	17,853	13.9	20.6	55,344	48,502	43,868	35,138	27,651	الخدمات
الصناعة	15.7	2.0	30,618	26,461	22,111	21,340	24,921	3.0	40.4	116,917	112,985	114,209	74,965	48,007	الصناعة
الخدمات	9.9	12.6	285	299	228	197	182	51.0	11.4	58	38	38	22	28	الخدمات
الصناعة	9.7	10.8	29,783	27,544	24,966	23,139	19,966	-2.3	29.7	116,400	119,125	102,144	69,506	54,619	الصناعة
الخدمات	0.2	9.4	21,241	21,294	20,172	17,976	16,282	-12.2	8.8	3,919	4,486	4,268	3,923	3,487	الخدمات
الصناعة	3.9	2.1	23,143	26,383	11,200	24,519	24,753	-11.7	11.3	34,818	51,053	14,962	48,935	37,035	الصناعة
الخدمات	3.6	17.6	70,885	73,552	61,789	54,364	48,210	-1.5	8.5	30,611	31,084	32,346	28,027	24,342	الخدمات
الصناعة	0.4	11.3	45,132	44,966	41,712	35,655	32,616	-2.2	15.4	21,919	21,475	20,402	17,809	11,979	الصناعة
الخدمات	3.4	29.1	3,068	3,176	2,440	1,967	1,475	1.8	24.8	2,691	2,644	2,756	2,083	1,359	الخدمات
...	18.0	5.9	12,420	10,514	9,610	9,532	8,851	4.2	9.9	8,136	7,808	9,117	7,648	5,881	...

الملحق رقم 02:

الصادات والواردات العربية البينية

2013-2009

مصدر	معدل التغير السنوي %	الولايات المتحدة (مليارات)					مصدر	معدل التغير السنوي %	المصرفات الأجنبية (مليارات)					
		* 2013	2012	2011	2010	2009			* 2013	2012	2011	2010	2009	
2013	2012-2009						2013	2012-2009						
6.3	13.5	114,321.9	107,578.2	98,575.0	83,782.0	73,571.4	2.3	8.2	112,919.0	110,430.8	103,105.9	98,475.0	87,242.7	مجموع الدول العربية
8.6	17.9	6,783.2	7,420.2	6,978.4	5,430.0	4,567.3	11.5	7.8	3,627.2	3,253.9	3,190.7	3,001.1	2,604.4	الأردن
4.4	21.5	18,737.8	17,952.6	14,684.7	11,730.5	10,019.9	17.5	0.7	21,148.9	17,995.4	16,858.9	17,390.5	17,642.8	الإمارات
3.3	1.5	4,813.5	4,659.6	4,501.8	3,317.3	4,457.5	3.2	8.3	3,323.0	3,221.1	3,104.2	2,392.9	2,533.8	البحرين
12.7	10.3	2,418.3	2,146.7	1,414.6	1,593.4	1,600.7	0.4	1.1	1,825.7	1,818.6	1,789.1	1,776.3	1,760.7	تونس
50.3	12.5	3,262.7	2,170.4	2,415.7	1,585.5	1,525.8	0.4	30.2	2,975.1	2,988.1	2,396.4	1,854.0	1,354.5	الجزائر
120.3	-1.2	458.5	208.1	218.6	200.5	215.6	7.2	38.0	97.8	105.4	113.4	88.9	40.1	جيبوتي
19.0	23.7	17,916.1	15,057.0	12,955.3	9,759.1	7,954.5	2.0	11.7	41,205.2	42,058.4	41,503.7	33,788.2	30,168.7	المسعودية
14.1	6.6	2,580.3	2,261.1	2,562.0	2,856.6	1,865.1	33.7	59.8	1,758.4	2,651.5	1,860.2	1,621.5	650.0	المولدان
...	...	...	...	...	2,593.4	2,514.8	...	...	...	...	...	4,904.6	5,490.8	موريتية
5.9	31.8	853.0	906.3	605.2	532.7	395.6	13.3	28.2	545.2	629.0	543.3	424.1	298.3	الصومال
5.8	1.5	10,166.2	10,788.3	11,902.9	10,879.1	10,302.9	11.1	30.8	2,799.8	3,150.3	2,852.6	1,843.7	1,407.0	العراق
3.6	19.2	9,813.7	9,472.8	8,855.1	7,053.9	5,594.7	9.7	5.2	6,679.4	6,090.9	5,795.6	6,044.0	5,227.8	عُمان
2.8	1.5	4,516.2	4,645.4	4,356.5	4,273.2	4,446.6	1.7	37.3	9,424.8	9,586.7	7,448.0	6,909.9	3,703.6	قطر
6.7	19.6	36.5	34.2	34.2	23.6	20.0	4.0	13.9	2.6	2.5	2.1	1.8	1.7	البحر
18.6	16.4	5,434.5	4,580.3	4,392.2	3,186.7	2,906.2	23.1	4.3	2,853.2	2,317.7	2,066.3	2,007.1	2,043.1	الكويت
18.8	18.3	2,535.4	3,122.4	3,303.9	2,357.6	1,887.9	16.1	4.0	2,022.6	1,742.5	1,509.9	1,729.2	1,546.9	لبنان
13.7	37.7	3,401.2	2,991.7	1,096.0	1,433.5	1,145.4	60.7	21.7	672.3	1,712.8	925.3	1,775.7	949.6	ليبيا
4.0	24.3	9,353.2	9,740.9	8,253.1	6,423.2	5,075.7	5.4	4.8	9,986.2	9,472.8	9,353.2	8,895.4	8,235.5	مصر
0.0	21.1	6,731.9	6,733.8	6,337.1	4,874.4	3,794.4	17.2	21.1	1,006.9	1,215.8	822.4	888.8	683.8	المغرب
1.3	145.9	825.4	814.5	221.6	270.9	54.8	77.1	-15.6	0.6	2.4	1.8	6.0	4.0	موريتانيا
96.8	-16.6	3,684.2	1,872.0	3,486.2	3,406.8	3,226.2	132.3	-22.6	964.2	415.0	969.0	1,131.2	895.6	اليمن

الملحق رقم 03:

مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية للدول

العربية 2009-2013

مجموع الدول العربية	حصة الواردات البينية						حصة الصادرات البينية					
	متوسط الفترة 2013-2009	*2013	2012	2011	2010	2009	متوسط الفترة 2013-2009	*2013	2012	2011	2010	2009
الأردن	12.8	13.1	13.0	13.3	12.7	12.1	9.9	8.6	8.4	8.6	10.8	11.9
الإمارات	34.8	31.0	35.7	36.8	34.8	32.0	49.4	53.5	48.6	47.1	50.5	51.6
البحرين	6.6	7.6	7.7	6.5	6.4	5.9	7.3	6.5	6.0	6.0	8.2	9.2
تونس	32.6	31.3	31.3	33.1	26.4	39.8	17.7	15.9	16.3	15.8	17.5	21.0
الجزائر	7.6	9.9	8.8	5.9	7.2	8.3	10.9	10.7	10.7	10.0	10.8	12.2
جيبوتي	4.6	6.3	4.9	5.2	4.2	4.2	3.4	4.6	4.2	3.3	3.2	3.0
السعودية	29.1	81.9	34.9	25.3	28.1	28.1	75.5	81.5	90.1	90.0	86.4	35.5
السودان	9.2	10.7	9.7	9.8	9.1	8.3	12.8	11.0	10.8	11.4	13.5	15.7
مسورية	25.0	26.0	24.5	27.7	28.4	19.2	26.7	24.8	65.2	19.4	14.2	7.9
الصومال	15.6	...	...	...	14.8	16.4	46.3	...	...	...	40.1	52.5
العراق	44.2	49.6	48.2	39.0	50.7	38.9	85.8	90.1	92.0	91.1	92.9	67.3
غسلان	23.5	16.7	19.6	24.9	24.8	24.9	3.5	3.1	3.3	3.6	3.6	3.6
قطر	33.7	27.7	30.2	37.5	35.7	31.3	15.5	12.1	12.6	13.2	17.2	18.9
الكويت	18.3	14.8	17.6	19.5	18.4	17.8	7.7	6.9	7.2	6.5	9.2	7.7
البحرين	12.8	12.8	13.2	15.0	12.0	11.0	6.6	4.4	6.4	5.4	8.4	6.0
البحرين	15.7	13.2	16.9	17.6	13.8	14.6	2.8	2.5	1.9	2.0	3.3	3.7
لبنان	13.9	11.9	14.7	16.4	13.1	11.6	40.7	51.4	38.8	35.4	44.1	44.4
ليبيا	7.9	13.4	11.3	9.8	5.8	4.6	3.9	1.9	3.4	6.2	3.6	2.6
مصر	12.3	13.2	13.2	12.9	11.8	11.2	31.2	32.6	30.5	28.9	31.7	33.8
المغرب	13.9	14.9	15.0	15.2	13.7	11.6	4.9	4.6	5.7	4.0	5.0	4.9
موريتانيا	13.0	26.9	25.6	9.0	13.8	3.7	0.2	0.0	0.1	0.1	0.3	0.3
اليمن	31.6	29.7	17.8	36.3	35.7	36.4	11.5	6.4	5.4	10.6	14.8	15.2

الملحق رقم 04:

تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى

الدول العربية من الدول العربية بالمليون دولار

من 2001 إلى 2012

الدول المستفيدة للاستشارات (المستفيدة)																						الدولة
الإجمالي	اليمن	موريتانيا	المغرب***	مصر	ليبيا	لبنان	الكويت	قطر'	فلسطين	سلطنة عمان***	العراق	الصومال	سورية	السودان	السعودية**	جيبوتي	الجزائر**	تونس	البحرين	الإمارات***	الأمن	
3,769			56	327				-13		155					2,953	262	29					
25,083			2,341	3,645				-95		1,980					14,208	422	2,582					
9,258			103	537				12		514					7,877	190	25					
271			104	16	36												115					
44			18															26				
0																						
14,120			597	2,087				712		24							157	64		10,479		
69				8											61							
852			27												821		4					
0																						
75			63												2		10					
875			6	222											268	263		86				
0																						
5,848			119	620						274					435	127	580	-168	4,001	-140		
35,425			1,021	1,130				253		471					4,863	644	378		16,665			
3,396			63	560				14		108					2,384	265	2					
869			45	522														302				
2,786			98												1,294	1,308	86					
82		21													10			44			7	
17			17																			
550				47											503							
103,389	0	21	4,678	9,721	35	0	0	883	0	3,526	0	0	0	0	45,709	0	3,757	4,128	-62	31,145	-133	
الإجمالي																						

الملحق رقم 05:

تدفقات الإستثمارات المباشرة البينية العربية والمرخص

لها وفق القطر المضيف بالمليون دولار خلال

الفترة 1995-2011

الدولة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	الإجمالي
السعودية	12.2	20.6	27.0	198.0	82.0	76.8	651.4	716.9	297.3	958.0	28,797.0	1,649.0	6,388.0	12,758.0	11,623.0	5,624.0	-	69,879
السودان	38.8	554.0	142.5	70.3	151.7	414.6	554.9	567.4	610.0	657.0	2,455.0	2,004.0	3,339.8	4,806.5	4,036.0	2,909.8	-	23,312
مصر	455.0	711.0	532.0	390.0	277.0	113.0	96.5	100.4	125.5	418.0	363.1	3,273.6	1,874.6	2,422.0	1,711.7	1,859.9	1,052.6	15,776
لبنان	157.8	250.0	312.0	400.0	500.0	350.0	225.0	650.0	850.0	1,050.0	1,779.8	2,266.8	3,342.8	2,661.1	-	-	-	14,795
الجزائر	35	-	-	122.0	85.8	347.5	350.0	54.6	80.4	253.3	260.6	-	476.0	5,666.0	-	729.1	5,345.8	13,785
الإمارات	-	-	-	380.0	176.0	196.0	215.0	217.5	650.2	525.0	0.0	2,316.0	-	3,559.7	3,019.0	-	-	11,254
المغرب	59.8	61.2	48.0	48.6	22.2	24.8	39.5	12.8	672.1	1,105.4	1,121.4	350.1	832.6	841.1	608.6	616.0	-	6,464
سورية	333.5	303.0	328.0	212.0	224.0	8.7	43.5	46.5	42.4	427.2	955.4	225.0	370.0	1,539.6	-	-	-	5,059
تونس	54.7	70.2	135.0	290.0	506.0	49.1	69.1	75.0	67.4	107.3	153.8	2,363.8	165.5	213.2	144.6	165.5	120.9	4,751
الأردن	35.7	13.5	10.6	12.7	24.2	26.2	27.6	21.0	17.6	27.0	299.4	959.9	816.5	473.2	756.3	266.4	264.9	4,053
سلطنة عمان	4.2	24.0	18.7	42.0	45.8	-	-	-	-	626	573.3	-	2,653.3	-	-	-	-	3,424
اليمن	11.9	86.0	11.0	22.2	16.7	68.5	6.5	139.4	126.4	58.8	203.9	849.6	92.0	392.8	652.2	191.8	31.5	2,961
ليبيا	-	-	-	-	-	80.4	85.0	82.7	102.6	23.6	300.3	246.4	302.1	31.6	47.5	19.4	-	1,322
البحرين	13.0	-	-	16.0	14.0	-	-	217.4	159.6	274.2	-	-	-	-	-	-	-	886
فلسطين	250.0	-	24.8	56.0	-	-	-	-	-	0.3	0.5	-	-	-	-	-	-	332
قطر	-	-	-	54.4	58.0	61.8	65.5	68.5	10.0	-	-	-	-	-	-	-	-	318
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	7.2	5.1	-	142.6	-	155
الإجمالي	1,430	2,094	1,590	2,314	2,183	1,817	2,647	2,912	3,844	5,958	37,263	16,504	20,660	35,370	22,599	12,525	6,816	178,526
إجمالي الوارد علمياً	2,820	4,930	6,138	5,093	4,330	5,898	9,329	7,257	15,102	25,244	47,563	70,380	81,414	96,258	76,295	68,577	42,960	569,589
أنمية البنى من العلمي	50.7	42.5	25.9	45.4	50.4	30.8	28.4	40.1	25.5	23.6	78.3	23.5	25.4	36.7	29.6	18.3	15.9	31
عدد الدول المشاركة	13	10	11	15	14	13	14	14	14	15	14	11	13	13	9	10	5	17

البيانات من 1995 إلى 2011

تَمَّتِ الْمَذْكُورَةُ بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَقُدْرَتِهِ

فَإِنْ أَصَبْنَا فَمِنْ اللَّهِ

وَإِنْ أَخْطَأْنَا فَمِنْ أَنْفُسِنَا وَالشَّيْطَانِ

نَشْكُرُكُمْ